

من التراث الإسلامي



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية

مركز إحياء التراث الإسلامي

مكة المكرمة

البيدج

في علم العربية

للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات

مجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)

الجزء الأول (المجلد الأول)

تحقيق ودراسة

د / فتحي أحمد عليّ الدين

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

١٤٢٠ هـ

ح) جامعة أم القرى ، ١٤١٩ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

ابن الأثير ، المبارك بن محمد

البديع في علم العربية / تحقيق فتحى على الدين - مكة المكرمة .

٤٧٦ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة من التراث الإسلامى) .

ردمك : ٧-٠٠٦-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

١-٠٠٤-٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك : ٣٧٥٩-١٣١٩

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ- على الدين ،

فتحى (محقق) ب- العنوان ج- السلسلة

١٥ / ١٤٠٣

ديوي ١، ٤١٥

رقم الايداع : ١٥ / ١٤٠٣

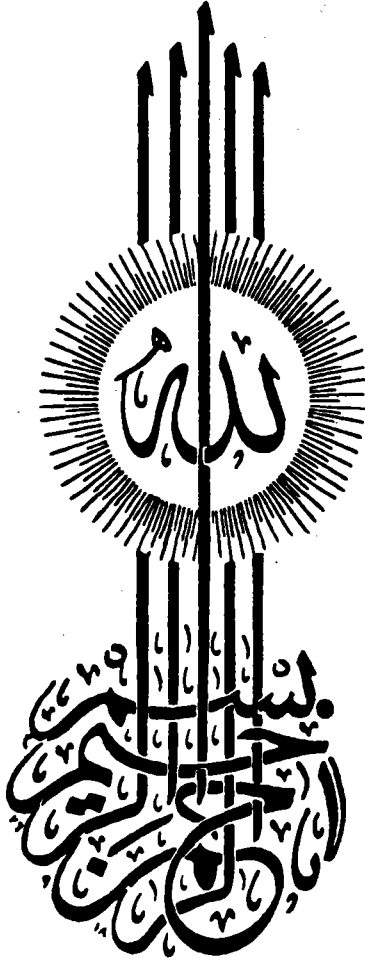
ردمك : ٧-٠٠٦-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

١-٠٠٤-٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك : ٣٧٥٩-١٣١٩

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة لجامعة أم القرى



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا
ونبينا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد ، فقد شرفني أخي وصديقي **الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان**
العثيمين حين كان مديراً لمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة
أم القرى ، حرسها الله وصانها ، بأن طلب مني القيام بتحقيق الجزء الأول من
كتاب " البديع فى علم العربية " لأبى السعادات المبارك بن محمد ، مجد الدين
المعروف بابن الأثير الجزري رحمه الله ، وأجزل مثويته .

وقد أهداني الأخ **الدكتور/عبدالرحمن** مصورة لنسخة الجزء الأول -
وهي نسخة وحيدة - من " البديع " .

وفي أثناء قيامى بالعمل علمت بأن أخي **الدكتور/صالح العايد** قد وقع
اختياره على الجزء الثاني من " البديع " ليكون موضوع رسالته للدكتوراه فى
كلية اللغة العربية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

وقد يسر الله لأخي **الدكتور/ صالح** أن يتم دراسة الكتاب وتحقيق الجزء
الثاني منه قبل أن أتم أنا إنجاز عملي فى تحقيق الجزء الأول .

وكان ذلك حافزاً لي أن أضاعف الجهد لكي أنهى عملي ، حتى أتم الله -
وله الحمد والمِنَّة - نعمته على بإنجاز تحقيق الجزء الأول من " البديع " .

واتفقنا - **الدكتور/صالح وأنا** - على أن نقدم الكتاب إلى مركز البحث
العلمي ؛ ليطلع كاملاً فنتم به الفائدة إن شاء الله .

ووافق مجلس إدارة البحث العلمي - مشكوراً - على طبع الكتاب كاملاً
بعد تقويمه من أستاذين متخصصين .

واستدركت ما أشار به الأستاذان المحكمان ، وأفاد الكتاب ومحققاه من

ملاحظاتها القيمة وتصحيحاتها السديدة ، وسبحان من تفرد بالكمال .
وبعد قراعتي لعمل أخي الدكتور/ صالح العايد وجدته - حفظه
الله، وأدام عليه نعمة التوفيق - قد قدم بين يدي تحقيقه للجزء الثاني من
"البديع" دراسة شاملة وافية للكتاب بجزئيه الأول والثاني ؛ إذ أن الدراسة
الجامعية تحتم على الطالب دراسة الكتاب كله .

ومن ثم رأيت أن دراسة أخي الدكتور/ صالح للكتاب لا تتحمل
مزيداً ، ولا تترك مجالاً لإضافة .

بيد أنني رأيت أن أسهم بجهد متواضع ، يضاف إلى الجهد الكبير الذي
بذله الأخ الكريم ، وهذا الإسهام - على تواضعه - خاص بالجزء الأول ، وهو
الجزء الذي جعله ابن الأثير خاصاً بأبواب النحو ؛ إذ أن الجزء الثاني الذي
حققه أخي الدكتور/ صالح خاص بأبواب الصرف .

وسأشير هاهنا إلى ما أضفته من مسائل إلى ما ذكر الأخ
الدكتور/ صالح في الدراسة .

أولاً : في الكلام على الإيجاز في الأدلة والعلل .

من رقم (١) إلى رقم (١٠) من ص ٨٤ إلى ص ٨٩ (السطرين الأول
والثاني).

ثانياً : في الكلام على أنه قد يبسط القول ، ويزيد الشرح .. الخ

من رقم (١) ص ٩٢ إلى رقم (٢) ص ٩٣ (السطور الخمسة الأولى
فقط) .

ثالثاً : في الكلام على مصادر الكتاب الأساسية ، عند الكلام على منهجه في
ذلك .

من ص ١١٠ إلى آخر ص ١١٣ .

رابعاً : في الكلام على نقل النحاة عنه .

من ص ١٣٨ إلى آخر ص ١٤٥ .

- خامساً : في الكلام على عرضه لمذهب البصريين والكوفيين .
ص ١٤٦ - ١٤٧ رقم (١) ، (٢) .
- سادساً : في الكلام على موافقته الكوفيين أحياناً .
من رقم (١) ص ١٤٩ إلى رقم (٢) ص ١٥٠ .
- سابعاً : في الكلام على شخصيته العلمية .
من ص ١٥٣ إلى ص ١٦٢ .

هذا وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله أجمعين

دكتور/ فتحي أحمد مصطفى على الدين

مكة المكرمة في ٢٤ جمادى الآخرة

سنة أربع عشرة وأربعمائة وألف من الهجرة المشرفة

الدراسة

ابن الأثير

(حياته - ومؤلفاته)

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

(مجد الدين بن الأثير)

عصره :

عاش ابن الأثير في شمال العراق في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، وكان هذا العصر وسطاً بين مجد الأمة الإسلامية ، في عصر قوتها إبان حكم الخلفاء العباسيين الأوائل ، وبين سقوطها على أيدي التتار في منتصف القرن السابع الهجري ، بل كانت الحقبة التي عاش فيها ابن الأثير ممهدة لذلك السقوط بما حَفَلَتْ به من تفريق للأمة الإسلامية وتنازع بين الحكام ، وقد ضعفت سلطة الخلافة العباسية في بغداد ، وسيطر السلاجقة على البلدان بما امتازوا به من قوة شكيمة ، ولم يبق للخلفاء من الخلافة إلا اسمها ، أما القوة الحقيقية فهي للسلاجقة ، فاقتموا الأقاليم بينهم، فقد وزع ملكشاه السلجوقي ^(١) البلاد إلى مجموعة مقاطعات كانت تسمى (الأتابكيات) ، يحكمها أتابكة أقوىاء .

وشهد النصف الثاني من ذلك القرن أوجَ الجهاد الإسلامي لصد الصليبيين ، فكان السلاطين من آل زنكي يتنافسون في ذلك الجهاد الذي بدأه عماد الدين زنكي بن آق سنقر ^(٢) ، حتى تم النصر على يد صلاح الدين

(١) ترجمته في : وفيات الأعيان (٢٨٣ / ٥) .

(٢) ترجمته في : وفيات الأعيان (٢ / ٣٢٧) .

الأيوبي بفتح بيت المقدس ، سنة (٥٨٣ هـ) (١) .

وكانت الموصل تحت حكم آل زنكي ، وكان أبناء الأثير من خاصتهم ،
فحكّمها قطبُ الدين مودود بن عماد الدين زنكي من سنة (٥٤٤ هـ) إلى سنة
(٥٦٥ هـ) ، وقد قاتل قطبُ الدين الصليبيين مع أخيه نور الدين - حاكم
حلب- وذلك في سنة (٥٥٩ هـ) في بلاد الشام ، وأفنّوهم قتلاً وأسراً (٢) .

وفي سنة ٥٦٢ هـ هاجم نور الدين وقطبُ الدين طرابلسَ ، وفتكوا بعدة
قلاع ومدن للصليبيين ، وغنّموا وأسروا، (٣) وبعد وفاة قطب الدين تولى حكم
الموصل ابنُه سيفُ الدين غازي بن قطب الدين مودود (٥٦٥ - ٥٧٦ هـ) وكان
سيفُ الدين ضعيفَ الرأي والتدبير ، ميالاً إلى اللهو والغناء ، غلب على أمره
الوزراء وبطانة السوء ، ودخل في نزاع مع أخيه عماد الدين زنكي ، صاحب
سنجار (٤) والخابور والرقّة ، وضعضعت دولته ، بل إنه قد أساء إلى وزرائه
وكبار رجال دولته ، وتوفي سنة ٥٧٦ هـ ، فتولى بعده ابنه عز الدين مسعود
بن قطب الدين مودود ، (٥٧٦ - ٥٨٩ هـ) ، وكانت مملكته ضعيفة ممزقة .

وسار صلاح الدين الأيوبي إلى الموصل ، فملك ما حولها ، وحدث قتال بين
صلاح الدين وعز الدين ، وحاصر صلاح الدين الموصل ، ولم يستمر فيه خوفاً
من إضعاف جيشه في أمر غير ذي بال ، فتركها وعاد إلى الشام ، وكان ذلك
في سنة ٥٨١ هـ ، وظل عز الدين على الموصل فقط ، ولما توفي خلفه ابنه نور
الدين أرسلان شاه ، (٥٨٩ - ٦٠٧ هـ) ودخل في نزاع كبير مع عمه عماد

(١) الكامل (١١ / ٥٤٩) .

(٢) زبدة الطب من تاريخ حلب (٢ / ٣١٩) ، تاريخ الموصل (٢٩٠) .

(٣) الكامل (١١ / ١٣٢) ، تاريخ الموصل (٢٩٠) .

(٤) ترجمته في وفيات الأعيان (٢ / ٣٣٠) .

الدين زكي بن قطب الدين صاحب سنجار ونصيبين ، ثم مع ابنه قطب الدين
(١) بعد وفاة أبيه ، وسار نور الدين إلى نصيبين واستولى عليها ، وحاصر الملك
العاذل (٢) بن أيوب في ماردين ، وظل الأتابكة يتحاربون حتى شارفوا على
الفناء ، وكان ابن الأثير الساعد الأيمن لنور الدين ، وكان يشير عليه
كثيراً ، فعاش هذه الأحداث الأليمة ، بل كان أحد مُسَيِّرِهَا .

وقد كانت هذه الحقبة من الزمن من الناحية العلمية والأدبية مزدهرة ، فلم
يتوقف البحث والتأليف بسبب الحروب والانقسامات ؛ لأن الحكام كانوا
يتنافسون في تقريب العلماء والشعراء والكتاب وتكريمهم ، فبرز مؤرخون ونحاة
وأدباء منهم : ابن الخشاب (٣) (ت ٥٦٧ هـ) ، وابن الدهان سعيد بن المبارك
(٥٦٩ هـ) ، وابن عساكر (٥٧١ هـ) (٤) ، وكمال الدين الأنباري (٥٧٧ هـ) (٥)
والقاضي الفاضل (٥٩٦ هـ) (٦) ، والعماد الأصبهاني (٥٩٧ هـ) (٧) ، ومجد
الدين بن الأثير (٦٠٦ هـ) ، والشاعر فتیان الشاغوري (٦١٥ هـ) (٨) ، وأبو
البقاء العكبري (٦١٦ هـ) (٩) ، وابن قدامة (٦٢٠ هـ) (١٠) وياقوت الحموي

-
- (١) ترجمته في وفيات الأعيان (٢ / ٣٣١) .
 - (٢) وفيات الأعيان (٥ / ٧٤ - ٧٩) .
 - (٣) وفيات الأعيان (٢ / ١٠٢ - ١٠٤) .
 - (٤) وفيات الأعيان (٢ / ٣٠٩ - ٣١١) .
 - (٥) وفيات الأعيان (٣ / ١٣٩ - ١٤٠) .
 - (٦) وفيات الأعيان (٣ / ١٥٨ - ١٦٣) .
 - (٧) وفيات الأعيان (٥ / ١٤٧ - ١٥٣) .
 - (٨) وفيات الأعيان (٤ / ٢٤ - ٢٦) .
 - (٩) وفيات الأعيان (٣ / ١٠٠ - ١٠٢) .
 - (١٠) فوات الوفيات (٢ / ١٥٨ - ١٥٩) .

(٦٢٦ هـ) (١) ، وعبداللطيف البغدادي (٦٢٩ هـ) (٢) ، وعز الدين بن الأثير (٦٣٠) ، وضياء الدين بن الأثير (٦٣٧ هـ) ، وابن المستوفي (٦٣٧ هـ) (٣) وكانت الموصل من أكثر البلدان اهتماماً بالعلم ، تزخر بالعلماء والمدارس فكان فيها ما يزيد على ستين مدرسة في تلك الحقبة منها : المدرسة النظامية ، والأتابكية العتيقة ، والكاملية ، والزينية ، والعزية والنورية والكمالية القضائية ، واليوسفية والمجاهدية ، والمهاجرية ، والنفيسية والعلائية ومدرسة الجامع النوري (٤) .

وهكذا كانت الموصل وغيرها من بلاد المسلمين زاخرة بالعلم والعلماء ، ولكن الفرقة والتناحر بين الحكام كانا نذيرين بسقوط وخيم ؛ فلم يبق الإخوة من صراعهم إلا على طبول التتار وجيوشهم تدك بغداد سنة (٦٥٦ هـ) .

- نسبه :

العلاء المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد (٥) بن عبدالكريم بن

-
- (١) وفيات الأعيان (٦/١٢٧ - ١٢٩) .
 (٢) فوات الوفيات (٢/٣٨٥ - ٣٨٨) .
 (٣) وفيات الأعيان (٤/١٤٧ - ١٥٢) .
 (٤) تاريخ الموصل (٣٤٣ - ٣٥١) .

(٥) في عنوانات النسخ المخطوطة من كتب مجد الدين بن الأثير ، " البديع في علم العربية " و " منال الطالب في شرح طوال الغرائب " و " المرصع في الأبياء والأمهات والبنين والبنات والأدواء والنوات " التي يبدو أنها جميعاً بخط ابن أخيه شرف الدين محمد بن نصر الله ، فيها اسم المؤلف: المبارك بن محمد بن عبدالكريم ، وكذلك في السماعيات التي بخط أخيه عز الدين علي بن محمد في المرصع ومنال الطلب وجامع الأصول في أحاديث الرسول وبخطه . قال الذهبي - في تاريخ الإسلام ق : ٩٦ - في ترجمة أخيه عز الدين بن الأثير : (كان يكتب بخطه علي بن محمد بن عبدالكريم الجزري ، وكذا ذكره الحافظ المنذري والقوطي في معجمه وابن الظاهري في تخريجه للصاحب مجد الدين العقيلي ، وأبو الفتح بن الحاجب في معجمه وغيرهم ، على سبيل الاختصار ، وله أشباه ونظائر ، وإنما هو علي بن محمد بن محمد بن بلاريب) .

عبدالواحد الشيبانيّ الجزريّ ، الموصليّ ، الإربليّ ، الشافعيّ ، أبو السعادات
مجد الدين بن الأثير (١) ، والأثير لقب لوالده (٢) .

مولده ونشأته :

ولد مجد الدين بجزيرة ابن عمر المعروفة أيضاً بالجزيرة العمرية (٣)
وإليها نسب فقيل : الجزري ، وكانت ولادته في أحد ربيعي سنة أربع وأربعين
وخمسمائة (٤) . ولم يخالف في تحديد سنة ولادته إلا إلى ابن تغري بردي وأبو
شامة ؛ إذ ذكرا أنه ولد سنة أربعين وخمسمائة (٥) .

ونشأ في جزيرة ابن عمر وكان والده على ديوانها نائباً عن قطب الدين
مودود بن زنكي بن آق سنقر (٦) - كما سيأتي إن شاء الله تعالى (٧) .
ثم انتقل الأثير وابناؤه إلى الموصل سنة (٥٦٥ هـ) (٨) ، وبها تعلم على
كبار علمائها، وإليها نسب فقيل: " الموصلي " .

أسرته :

ابن الأثير من قبيلة شيبان ، وهي قبيلة عربية أصيلة ذات تاريخ وأمجاد ،

(١) عقود الجمان في شعراء هذا الزمان (٦ / ١١٥) .

(٢) معجم الأدباء (٧١ / ١٧) .

وهي الآن تابعة لتركيا .

(٤) عقود الجمان (٦ / ١١٥) .

(٥) النجوم الزاهرة (٦ / ١٩٨) ، الذيل على الروضتين (٦٨) .

(٦) ترجمته في وفيات الأعيان (٥ / ٣٠٢) .

(٧) ص : ٤٥ .

(٨) تاريخ ابن الفرات : المجلد ٥ ، الجزء ١ ، ص ١٠٠ ، معجم الأدباء (٧١ / ١٧) ، وفيات

الأعيان (٤ / ١٤١) ، بوفي ذيل مرآة الزمان (١ / ٦٤) :

(وانتقل - أي ضياء الدين بن الأثير - مع والده في رجب سنة تسع وسبعين وخمسمائة) .

وحظيت أسرته - بالإضافة إلى النسب العريق - بالجاه ، والسلطان والمال الوفير ، فوالده كان أحد المقربين من أتابكة الموصل ، بل كان أحد رجالات الدولة ، وقبل أن ينتقل إلى الموصل كان والياً على بلاده " جزيرة ابن عمر " ، وكان الأثير يملك ضياعاً وبساتين وقرى ، فله في جزيرة ابن عمر قرية تسمى " العقيمة " (١) ، وله في جنوب الموصل قرية تسمى " قصر حرب " (٢) ، وكانت لأثير الدين تجارةً وافرةً وقوافلٌ تتابع من الشام إلى العراق ، فجمعت هذه الأسرة بين المكانة العالية نسباً وجاهاً وغنىً ، فتفرغ أبناؤها لطلب العلم على علماء الجزيرة ثم الموصل وغيرها ، فأضافوا إلى الغنى والجاه علماً غزيراً ، فجمعت هذه الأسرة أسباب الفخر كلها .

فشارك أبناء الأثير - كما شارك أبوهم - في الحكم ، فكان السلاطين والوزراء يستشيرونهم ، ويقدرون فيهم النبوغُ وبعْدَ النظر ، وكما سيأتى (٣) فإن مجد الدين تولى مناصب عاليةً في أتابكية الموصل ، وعرضت عليه الوزارة غير مرة فأبى ، وذكر ابن كثير : أن عز الدين وَزَرَ لبعض ملوك الموصل (٤) ، وأما ضياء الدين فكان وزيراً للملك الأفضل بن صلاح الدين الأيوبي سنة (٥٨٧هـ) (٥)

والده :

هو : أثير الدين أبو الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني الشافعي (٦) . لم يذكره من المؤرخين إلا ابنه عز الدين في بعض

(١) التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية (١٤٧) .

(٢) الكامل (٥/٥٧٢) .

(٣) ص : ٤٥ - ٤٧ .

(٤) البداية والنهاية (١٣/١٣٩) .

(٥) انظر ص : ١٠٠ .

(٦) معجم الأدياء (١٧/٧١) .

الحوادث الواقعة في الموصل ، وكان ذكره له مقتضياً ، فلم يحدد سنة ولادته ولا وفاته .

ولكن يتبين من حديثه عنه أنه كان أحد المقربين من حكام الموصل خاصة عماد الدين زنكي ^(١) ، ففي عام (٥٤١هـ) ، سار أثير الدين إلى قلعة جعبر حينما كان يحاصرها عماد الدين ^(٢) ، وذكر ابنه عز الدين أن أباه كان في عام ٥٦٥ هـ يتولى ديوان جزيرة ابن عمر نائباً عن قطب الدين ^(٣) ، بل يبدو أنه كان يشغل هذا المنصب قبل سنة ٥٥٥ هـ ، ففي تلك السنة يذكر عز الدين أن الوزير جمال الدين أبا جعفر بن علي بن أبي منصور الأصفهاني ^(٤) استدعى والده أثير الدين وقال له : (قد استقر الأمر كيت وكيت ، فتعود إلى الجزيرة ، وتقطع علائقك ، وتقضي أشغالك ، فإنني أريد أن أجعلك نائباً بالعراق) ^(٥) .
ولكنه استدعاه مرة أخرى ، وقال له : (عد إلى بلدك ؛ فإن سليمان شاه ^(٦) لم ينتظم حاله ^(٧)) .
وذكر ابن الفرات ^(٨) ، وياقوت الحموي ^(٩) ، وابن خلكان ^(١٠) : أن أثير

(١) ترجمته في وفيات الأعيان (٢ / ٣٢٧ - ٣٢٩) .

(٢) الباهر (٧٨) .

(٣) الكامل (١١ / ٣٥٦ - ٣٥٧) ، الباهر (١٤٧) .

(٤) ترجمته في : وفيات الأعيان (٢ / ٧٢) .

(٥) الباهر (١١٥) .

(٦) هو : سليمان شاه بن السلطان محمد بن ملك شاه المقتول سنة (٥٥٦ هـ) .

(٧) الباهر (١١٥) .

(٨) تاريخ ابن الفرات (م ٥ ، ج ١ ، ص ١٠٠) .

(٩) معجم الأدباء (١٧ / ٧١) .

(١٠) وفيات الأعيان (٤ / ١٤١) .

الدين وأبناءه انتقلوا من جزيرة ابن عمر إلى الموصل سنة (٥٦٥ هـ) ، ولم يخالف في ذلك إلا اليونيني ، فذكر في حديثه عن ضياء الدين بن الأثير أنه انتقل مع والده في رجب سنة تسع وسبعين وخمسمائة (١) .

ويؤيد القول الأول : أن ياقوت الحموي ذكر أن مجد الدين سمع الحديث بالموصل من أبي الفضل الطوسي ، وأبو الفضل توفي سنة (٦٥٨ هـ) ، وربما كان انتقالهم بعد وفاة قطب الدين وترك أثير الدين عمله في جزيرة ابن عمر . وبعد هذا لم يذكر ابن الأثير أن أباه تولى منصباً ، وإنما ذكره في الحديث عن قوافل التجارة التي استولى عليها الصليبيون سنة (٥٦٧ هـ) ، فذكر أن لوالده قافلة كانت من القوافل التي استولوا عليها (٢) .

وآخر مرة ذكر فيها أباه سنة (٥٨٧ هـ) حينما حاصر عز الدين جزيرة ابن عمر ، فإن أثير الدين كان فيها ، لذا سمح عز الدين مسعود لمجد الدين بن الأثير أن يدخلها وقاله له : (إن والدك أثير الدين له مدة ما رأيك ، ولاشك أنه قد اشتاقك ، فتدخل إليه وتسلم عليه وتسأله الدعاء) (٣) .

وسياتى (٤) أن نور الدين الذي تولى حكم الموصل سنة ٥٨٩ هـ عرض على مجد الدين بن الأثير الوزارة غير مرة ، ورفضها ، فلامه والده وأخوه . وقد ذكر بعض الباحثين : أن أثير الدين كان حياً عند وفاة ابنه مجد الدين سنة (٦٠٦ هـ) (٥) . مستدلاً برسالة كتبها ضياء الدين إلى والده جواباً عن

(١) ذيل مرآة الزمان (١ / ٦٤) .

(٢) الباهر (١٥٥) .

(٣) الباهر (١٨٧) .

(٤) ص : ٤٧ ،

(٥) الدكتور : نوري القيسي وهلال ناجي : رسائل ابن الأثير (٢٩) .

كتابه المخبر بوفاة أخيه (ولم يسمّه) أرسلها إليه من دمشق (١)

وأظن أن هذه الرسالة ليست دليلاً كافياً للبت في ذلك ، لأن لأثير الدين ابناً غير مشهور اسمه أبو المظفر بن محمد بن محمد بن عبدالكريم سيأتي الحديث عنه (٢) ، فربما كان أخوه المتوفى هو : أبو المظفر وليس مجد الدين ؛ لأن الرسالة الأنفة الذكر مرسلتاً من دمشق ، وكانت إقامة ضياء الدين في دمشق من شهر ربيع الأول سنة ٥٨٧ هـ حتى رجب سنة (٥٩٢ هـ) (٣) ، ولما يدخلها بعد ، بل إنه كان في سمسياط عند وفاة أخيه مجد الدين ، فقد وصلها في شهر ربيع الأول سنة (٥٩٨ هـ) ولم يغادرها إلا في ذي القعدة سنة (٦٠٧ هـ) (٤)

ثم إن الرسالة لم يصرح فيها باسم أخيه ، بل قال : (... فوقف علىه وألفيته مخبراً بوفاة الأخ فلان) (٥) ولا أظن أن ضياء الدين سيكفي عن أخيه بقوله فلان ، لو كان المعنيُّ مجد الدين .

- إخوته :

وينو الأثير ثلاثة قد حاز كلُّ مُفْتَخِرٍ
فمـؤرُخُ جَمعِ العلومِ وأخـرُ ولى الوَزْرِ
ومحدث كتب الحديث له النهاية في الأثر (٦)

١- علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري أبو

(١) رسائل ابن الأثير (تحقيق : د. نوري القيسي وهلال ناجي) : ٨٥ - ٨٧ .

(٢) ص : ١٢ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان (٣٩٠ / ٥) .

(٤) انظر : وفيات الأعيان (٣٩١ / ٥) .

(٥) رسائل ابن الأثير (٨٦) .

(٦) تاج العروس (أثر)

الحسن عز الدين بن الأثير، ولد في الرابع من جمادى الأولى سنة (٥٥٥هـ) في جزيرة ابن عمر، ثم سكن الموصل، وتجوّل في عدد من البلدان، ونال مرتبة عالية عند الأمراء والعلماء، توفي بالموصل في شعبان سنة ٦٣٠هـ له من الكتب: (الكامل في التاريخ)، و (أسد الغابة في معرفة الصحابة)، و (اللباب في تهذيب الأنساب) و (التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية) وغيرها (١).

٢- نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيبانيّ الجَزْرِيّ، أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير، ولد في جزيرة ابن عمر، يوم الخميس العشرين من شعبان سنة ٥٥٨هـ، ثم سكن الموصل مدة، ثم انتقل إلى دمشق ثم مصر ثم حلب، ثم عاد إلى الموصل، ولبّي الوزارة للملك الأفضل بن صلاح الدين، وهو من العلماء الكتاب المترسلين، مات ببغداد يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ٦٣٧هـ.

وله كتب كثيرة، منها (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) و (الوشى المرقوم في حل المنظوم)، و (البرهان في علم البيان)، و (المعاني المخترعة في صناعة الإنشا)، و (المفتاح المنشأ في حديقة الإنشا)، و (الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور) وغيرها (٢).

(١) ترجمته في: تلخيص مجمع الآداب ٤/ق ١ / ٢٦٠ - ٢٦١، مرآة الزمان (٨/ق ١ / ٢٢)، التكملة لوفيات النقلة (٣/٢٤٧ - ٣٤٨)، وفيات الأعيان (٣/٢٤٨ - ٢٥٠)، تذكرة الحفاظ (٤/١٣٩٩ - ١٤٠٠)، العبر - للذهبي (٥/١٢٠ - ١٢١)، طبقات الشافعية للسبكي (٨/٣٦٦ - ٣٦٧)، ابن الأثير المؤرخ - د. عبدالقادر طليمات.

(٢) ترجمته في:

عقود الجمان (٩/٢٦ ب - ٤٣ ب)، التكملة لوفيات النقلة ج (٣/٥٣٥)، وفيات الأعيان (٥/٣٨٩ - ٣٩٧)، دول الإسلام للذهبي (٢/١٠٩)، العبر - للذهبي (٥/١٥٦).

قال الذهبي : (وكان بينه وبين أخيه عز الدين مقاطعة كُلية) (١) .

ولضياء الدين ابن اسمه : شرف الدين محمد بن نصر الله الموصلِيّ مولود بها سنة (٥٨٥ هـ) ، وقد توفي شاباً سنة ٦٢٢ هـ ، وله من الكتب (نزهة الأبصار في نعت الفواكه والثمار) (٢) .

ويبدو أنه كان ملازماً لعمه مجد الدين في رباطه ، يتضح ذلك من كتابته أسماء الذين سمعوا كتب ابن الأثير على مؤلفها ، وأنه ناسخ كتاب (منال الطالب في شرح طول الغرائب) ، وسيأتي الحديث عن ذلك (٣) .

٣- أبو المظفر بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيبانيّ ، لم أعثر على ترجمة له وهو ابن رابع لأثير الدين ، لم يعرفه كثير من الباحثين ، وقد تبين ذلك لي ممن أثبت سماعهم للجزء الأول من كتاب (جامع الأصول في أحاديث الرسول) (٤) فمنهم (شمس الدين عبدالكريم بن أبي المظفر بن محمد ولد أخي المصنف (٥) . ولم أعثر على ترجمة لشمس الدين عبدالكريم .

ولأبناء الأثير عم يدعى " أحمد بن محمد عبدالكريم بن عبدالواحد الشيباني " ، ولده أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الشيبانيّ الموصلِيّ شمس الدين ، الكاتب ، المولود بُعِيدَ الستين والخمسمائة .

وقد تلمذ لأساتذة أبناء الأثير : كأبي الحرم مكّي بن ريان الماكسيني والخطيب أبي الفضل عبدالله بن أحمد الطوسيّ ، وقد كتب شمس الدين الإنشاء

(١) العبر (١٥٦ / ٥) .

(٢) ترجمته في : عقود الجمان (٦ / ٢٧١ أ) ، مطالع البور (١ / ١٢٧) .

(٣) ص : ٣٤ .

(٤) نسخة فيض الله أفندي رقم (٢٢٩) بخط المؤلف : استانبول - تركيا .

(٥) انظر : تلخيص مجمع الآداب (٢ / ٨٢٠) .

لنور الدين أرسلان شاه ، وبعده لولده الملك القاهر عز الدين مسعود ، وكان شاعراً وحافظاً لكتاب الله تعالى .

قال عنه ابن الشعار الموصلی : (لم يكن في وقته مثله في البلاغة والكتابة وبراعة الترسل وحسن الخط ، وكان عاقلاً رزيناً وجيهاً مقبولاً) (١)
توفي يوم الاثنين لإحدى عشرة ليلة بقيت من رمضان سنة ثلاث وعشرين وستمائة بالموصل (٢) .

من يعرف بـ (ابن الأثير) (٣) :

- ١- المبارك بن محمد : مجد الدين بن الأثير ، وهو مؤلف هذا الكتاب الذي نحققه .
- ٢- علي بن محمد : عز الدين بن الأثير .
- ٣- نصر الله بن محمد : ضياء الدين بن الأثير .
- ٤- أبو المظفر بن محمد بن محمد بن عبدالكريم .
- ٥- عبدالكريم بن أبي المظفر بن محمد ، شمس الدين بن الأثير .
- ٦- محمد بن نصر الله بن محمد بن عبدالكريم : شرف الدين بن الأثير (٤) .
- ٧- أحمد بن شرف الدين أبي الفضل سعيد بن محمد بن سعيد بن الأثير ، أبو العباس تاج الدين التنوخي الحلبي ، كاتب الإنشاء المتوفى بغزة سنة (٦٩١ هـ) (٥)

(١) عقود الجمان (٤/٢٥٦ ب - ٢٥٧ أ) .

(٢) ترجمته في عقود الجمان : ٤/٢٥٥ ب - ٢٦٠ أ) .

(٣) انظر : مجلة المجمع العلمي بدمشق - مجلد ٢٣ ، ج ٤ ص ٥٥٩ - ٥٦٠ .

(٤) سبق الحديث عنهم ص ٩ - ١١ .

(٥) انظر : السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي (ج ١ ق ٣ ، ص : ٧٢٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨١) ، ويعرف

بتاج الدين الحلبي .

- ٨- إسماعيل بن أحمد بن سعيد بن محمد الأثير ، أبو الفداء عماد الدين الحلبى المتوفى سنة (٦٩٩ هـ) (١) وهو ابن تاج الدين الحلبى
- ٩- أحمد بن إسماعيل بن أحمد بن سعيد بن محمد بن الأثير ، نجم الدين الحلبى - وهو عماد الدين الحلبى - المتوفى بالقاهرة سنة (٧٣٧ هـ) (٢)
- ١٠- ابن الأثير اليمنى (٣) .
- ١١- مجد الدين محمد بن الأثير (٤) .
- ١٢- سعيد بن محمد بن سعيد ، شمس الدين بن الأثير ، كاتب الإنشاء المتوفى في السابع عشر من ذي القعدة سنة (٧٠٧ هـ) ، بدمشق (٥) .
- ١٣- محمد بن شمس الدين سعيد بن محمد بن سعيد ، شرف الدين بن الأثير (٦) ، وهو ابن شمس الدين السابق الذكر .
- ١٤- الحُسَيْن بن أسد بن مبارك بن الأثير عبدالمك بن عبدالله الأنصارى الحنبلى شمس الدين الواعظ ، المولود سنة ٦٤٩ هـ ، والمتوفى سنة ٧٣٥ هـ (٧) .
- ١٥- الحسن بن الأثير ، له رسالة في العمل بالمقنطرات (٨) .

-
- (١) ترجمته في (معجم المؤلفين : ٢ / ٢٥٩) ، وهو مؤلف كتاب (كنز البراعة في أدوات نوي البراعة)
- (٢) ترجمته في : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١ / ١١١ - ١١٢) ، وهو مؤلف (جواهر الكنز في البيان والبديع) .
- (٣) انظر : معجم المصنفين (٢٥) .
- (٤) الحوادث الجامعة لابن الفوطي (ص : ٣٣٣ ، ٤٤٨ ، ٤٩٠) ، وذيل مرآة الزمان (٤ / ٢٢٧ ، ٢٢٨)
- (٥) السلوك لمعرفة دول الملوك (ج ١ ، ق ٣ ، ص : ٩٢٧) .
- (٦) السلوك لمعرفة دول الملوك (ج ١ ، ق ٣ ، ص : ٨٩٥ ، ٩٢٢) ، (حوادث سنة ٧٠١ هـ)
- (٧) ذيل تذكرة الحفاظ - لحافظ ابن أبي المحاسن الدمشقي (١٥) ، الدرر الكامنة ٢ / المنهل الضافي م ٢ ج ق ٢١٢ .
- (٨) نواذر المخطوطات العربية في تركيا (١ / ٤٣١) .

١٦- علي بن أحمد بن سعيد بن محمد - بن الأثير، الحلبي الأصل، ثم المصري، كاتب السر بمصر، المتوفى سنة (٧٣٠ هـ) (١).

- طلب ابن الأثير العلم :

نشأ ابن الأثير وإخوته في جزيرة ابن عمر التي كان أبوهم يتولى ديوانها ، وكان أثير الدين - فضلاً عن مركزه المرموق - غنياً يملك البساتين والضياع ، وله تجارة كبيرة، وقد حرص أبو الكرم على أن يربي أولاده ويعلمهم ، لذا لم يكن غريباً بروز ثلاثة من أبنائه ، كان كل واحد منهم يشار إليه بالبنان ؛ في علم من العلوم ، إذ اجتمعت لهم البيئة المعدة لنيل العلوم والرغبة القوية في ذلك .

قال مجد الدين بن الأثير موضحاً ذلك : (ما زلت منذ ريعان الشباب وحدثة السن مشغولاً بطلب العلم ومجالسة أهله ، والتشبه بهم حسب الإمكان وذلك من فضل الله علي ولطفه بي أن حُبَّه إليّ ، فبذلت الوسع في تحصيل ما وُفِضْتُ من أنواعه ، حتى صارت في قوة الاطلاع على خفاياه ، وإدراك خباياه ولم آل جهداً - والله الموفق - في إكمال الطلب وابتغاء الأرب ، إلى أن تشبثت من كلِّ بطرف ، تشبثت فيه بأضرابي ، ولا أقول تميزت به على أترابي ، فله الحمد على ما أنعم به من فضله وأجزل به من طوِّله) (٢)

ولما انتقل ابن الأثير مع والده وإخوته إلى الموصل عام (٥٦٥ هـ) كان فيها مجموعة من كبار علماء عصره ، لازمهم وأخذ عنهم ، قال ياقوت الحموي : (حدثني أخوه أبو الحسن قال : قرأ أخي الأدب على ناصح الدين أبي محمد سعيد بن الدهان البغدادي ، وأبي بكر يحيى بن سعدون المغربي القرطبي وأبي

(١) البداية والنهاية (١٤ / ١٤٩) .

(٢) مقدمة (جامع الأصول في أحاديث الرسول) : (١ / ٣٥) .

الْحَرَمِ مكي بن ريان شَبَّهَ الماكِسِينِيَّ النحويَّ ، الضرير ، وسمع الحديث بالموصل من جماعة منهم : الخطيب أبو الفضل بن الطوسي وغيره ، وقدم بغداد حاجاً ، فسمع بها من أبي القاسم صاحب ابن الخل ، وعبدالوهاب بن سَكِينَةَ ، وعاد إلى الموصل فروى بها وصنَّف ، ووقف داره على الصوفية وجعلها رباطاً (١) .

وكلام ياقوت الحموي الذي نقله عن عز الدين بن الأثير جمع فيه جُلُّ شيوخ مجد الدين وسأترجم كلاً منهم ترجمة موجزة ، وسأذكر سائر شيوخه الذين لم يذكرهم أخوه عز الدين .

وقد سمع ابن الأثير الحديث الشريف ودرسه متأخراً ، قال ابن خلكان : (وسمع الحديث متأخراً ولم تتقدم روايته) (٢) .

وقال ابن الشعار الموصلية عنه : (.. وسمع الحديث بأخرة) (٣) .

" شيوخه "

١- ابن سعدون القرطبي (٤) :-

يحيى بن سعدون بن تمام بن محمد الأزدي ، القرطبي ، النحوي ، أبو بكر سابق الدين المولود بقرطبة ، سنة (٤٨٧ هـ) ، وقيل : سنة

(١) معجم الأدياء (١٧ / ٧١ - ٧٢) .

(٢) وفيات الأعيان (٤ / ١٤١) .

(٣) عقود الجمان (٦ / ١٥ ب) .

(٤) ترجمته في : وفيات الأعيان (٦ / ١٧١) ، النجوم الزاهرة (٦ / ٦٦) ، معجم الأدياء

(٢٠ / ١٤) ، مرآة الجنان (٣ / ٣٨٠) ، غاية النهاية (٢ / ٣٧٢) ، بغية الوعاة

(٢ / ٣٣٤) ، المختصر المحتاج إليه (٣ / ٢٤٣ - ٢٤٤) ، العبر - للذهبي (٤ / ٢٠٠)

شذرات الذهب (٤ / ٢٢٥) .

٤٨٦ هـ ، وقرأ على ابن القاسم خلف بن إبراهيم الحصار بقرطبة وغيره ،
وقدم بغداد فقرأ على سبط أبي منصور الخياط ، والحسين بن محمد ابن
عبد الوهاب الدباس ، المعروف بأبي عبدالله البارع ، وسكن دمشق مدة ، وأقرأ
بها القرآن والنحو ، وانتفع به خلق كثير لحسن خلقه وتواضعه ، وسكن الموصل
إلى أن مات بها يوم عيد الفطر سنة (٥٦٧ هـ) .

٢- أبو الفضل الطوسي (١) :

عبدالله بن أحمد بن محمد بن عبدالقادر بن هشام الطوسي
البغدادي ، الشافعي ، أبو الفضل المعروف بخطيب الموصل ، المولود في صفر
سنة ٤٨٧ هـ والمتوفى بها سنة (٥٦٨ هـ) .

٣- ابن الدهان (٢) :

سعيد بن المبارك بن علي بن عبدالله بن الدهان ، أبو محمد ناصح الدين
النحوي ، من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية ، ولد ببغداد في
رجب سنة (٤٩٤ هـ) ، سمع الحديث من أبي القاسم هبة الله محمد بن
الحسين ، وأبي غالب أحمد بن البناء ، ثم انتقل إلى الموصل فأقام يقرئ
الناس ، إلى أن توفي ليلة عيد الفطر سنة (٥٦٩ هـ) ، من مؤلفاته : شرح
الإيضاح العضدي للفارسي ، والغرة في شرح اللمع لابن جني ، وشرح
الدروس النحوية ، وشرح أبنية سيبويه ، وكتاب في الكنى والألقاب .

(١) ترجمته في :

طبقات الشافعية - للسبكي (١١٩ / ٧) ، تذكرة الحفاظ (١٣٤١ / ٤) ، هدية العارفين
(٤٥٦ / ٥) معجم المؤلفين (٣٠ / ٦) .

(٢) ترجمته في :وقيات الأعيان (٣٨٢ / ٢) ، معجم الأدباء (٢١٩ / ١١) ، إنباء الرواة (٤٧ / ٢)
نكت الهميان (١٥٨) ، بغية الوعاة (١ / ٥٨٧) .

٤- ابن أبي حبة البغدادي^(١) :

عبد الوهاب بن هبة الله بن عبد الوهاب بن أبي حبة البغداديّ ، أبو ياسر الطحان ، المولود في رجب سنة (٥١٦ هـ) ، وسمع من هبة الله بن محمد بن الحسين ، ومحمد بن عبد الباقي الأنصاريّ ، ومحمد بن الحسين المزرفي وغيرهم حدّث ببغداد والموصل ، وتوفّي بحران ، في الحادي والعشرين من شهر ربيع الأول سنة (٥٥٨ هـ) ، قرأ عليه ابن الأثير صحيح مسلم ، بمدينة الموصل في سنة (٥٨٧ هـ) (٢) .

٥- أبو حامد التبريزي^(٣) :

محمد بن رمضان بن عثمان بن مهتم التبريزيّ ، ويعرف بالمهمّتيّ ويكنى أيضا أبا بكر ، ولد أبو حامد في تبريز ، وورد إربل سنة (٥٨٨ هـ) ثم الموصل .

قال ابن المستوفي : (ووصل إلى الموصل ، فنزل بالتربة المجاهديّة ظاهر البلد ، فزاره الأكابر والعلماء ، ولم يكن معه من مسموعاته شيء ، فخرج الشيخ الإمام العالم أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم رحمه الله من كتاب " الرسالة القشيرية " عدة أحاديث وسمعها عليه للتبرك به) (٤) .

(١) ترجمته في : التكملة لوفيات النقلة (١ / ١٦٩) ، العبر للذهبي (٤ / ٢٦٦ - ٢٦٧) ، شذرات الذهب (٤ / ٢٩٣) .

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول (١ / ١٩٩) .

(٣) ترجمته في : تاريخ إربل لابن المستوفي (١ / ١٣٦ - ١٣٨) .

(٤) تاريخ إربل (١ / ١٣٦) .

٦- أبوقاسم الفراتي (١) :

يعيش بن صدقة بن علي الفراتي ، الشافعي ، الضرير ، المعروف بصاحب ابن الخليل ، وابن الخليل : هو شيخه في الفقه أبو الحسن محمد بن المبارك بن الخليل ، قرأ أبو قاسم القرآن الكريم بالقراءات على الشريف عمر بن حمزة العلوي بالكوفة ، ودرّس بمدرسة (ثقة الدولة) ببغداد عدة سنين ، ثم درّس بالمدرسة الكمالية ، وسمع منه ابن الأثير وهو عائد من الحج (٢) سنة (٥٨٦ هـ) ، وقرأ عليه كتاب السنن للنسائي (٣) ، توفي أبو قاسم في ليلة الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة (٥٩٣ هـ) .

٧- ابن كليب الحراني (٤) :

عبدالمنعم بن أبي الفتح عبدالوهاب بن سعد بن صدقة بن الخضر بن كليب الحراني ، البغدادي ، الحنبلي ، أبو الفرج ، المولود ببغداد ، وقد رحل إلى مصر مع والده شاباً ، وسكن دمياط ، ثم عاد إلى بغداد ، ومن شيوخه :
أبوقاسم علي بن حمد بن بيان ، وأبو منصور الخازن ، وأبو بكر الحلواني ، وأبو الخير الغسال ، سمع منه ابن الأثير ببغداد (٥) ، توفي أبو الفرج

(١) ترجمته في : العقد المذهب (١٠٠ ب) . التكملة لوفيات النقلة (٢٩٣ / ١) ، طبقات الشافعية

للسبكي (٢٣٨ / ٧) ، الكامل في التاريخ (٥٥ / ١٢) ، المشتبه (٥٠١) ، نكت الهميان (

٣١٢) ، المختصر المحتاج إليه (٣ / ٢٥٤ - ٢٥٥) .

(٢) الكامل في التاريخ (١٣١ / ١٢) .

(٣) جامع الأصول (٢٠٣ / ١) .

(٤) ترجمته في : الكامل (٦٧ / ١٢) ، التكملة لوفيات النقلة (١ / ٣٤٨ - ٣٤٩) ، ذيل الروضتين

(١٨) ، الجامع المختصر (٩ / ٢٦ - ٢٧) ، دول الإسلام (٢ / ٧٨) ، العبر (٤ / ٢٩٣)

البداية والنهاية (٢٣ / ١٣) ، وفيات الأعيان (٣ / ٢٢٧) ، النجوم الزاهرة (٦ / ١٥٩)

شذرات الذهب (٤ / ٣٢٧) ، المختصر المحتاج إليه (٣ / ٩٠ - ٩١) .

(٥) ذيل الروضتين (٦٨) .

في ليلة السابع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة (٥٩٦ هـ) .
٨- ابن زُرَيْقِ الحداد (١) :

المبارك بن أبي الفتح المبارك بن أبي بكر أحمد بن زريق الواسطيّ المقرئ الحداد المولود في شهر ربيع الأول سنة (٥٠٩ هـ) ، قرأ القرآن الكريم بالقراءات بواسطة علي والده ، وسمع بها من أبي القاسم علي بن علي بن شيران ، والقاضي أبي علي الحسن بن إبراهيم الفارقيّ ، وقرأ ببغداد على سبط أبي منصور الخياط وغيرهم .

حدّث ببغداد والموصل وحدّث بالإجازة عن رزين بن معاوية العبدريّ ، وأخذ عنه ابن الأثير كتاب رزين إجازةً في سنة تسع وثمانين وخمسمائة (٢) ، توفي أبو جعفر بواسط في ليلة السادس عشر من شهر رمضان سنة (٥٩٦ هـ) .

٩- أبو الحرم الماكسيني (٣) :

مكي بن ريان بن شبّة بن صالح الماكسينيّ ، الموصلّي ، المقرئ النحويّ الضرير ، أبو الحرّم ، ولد في ماكسين ، ورحل إلى بغداد ، فأخذ بها عن ابن

(١) ترجمته في : التكملة لوفيات النقلة (١ / ٣٦٠ - ٣٦١) ، الجامع المختصر (٩ / ٣٣ - ٣٤) العبر - للذهبي (٤ / ٢٩٥) ، طبقات القراء (٢ / ٤١) ، النجوم الزاهرة (٦ / ١٥٠) ، شذرات الذهب (٤ / ٣٢٨) ، المختصر المحتاج إليه (٣ / ١٧٧) .

(٢) جامع الأصول (١ / ٢٠٥) .

(٣) ترجمته في : معجم الأديباء (١٩ / ١٧١) ، الكامل (١٢ / ١٠٨) ، إنباه الرواة (٣ / ٣٢٠ - ٣٢٢) ، التكملة لوفيات النقلة (٢ / ١١٧ - ١١٨) ، ذيل الروضتين (٥٨ - ٥٩) ، الجامع المختصر (٩ / ٢١٦ - ٢١٧) ، العبر - للذهبي (٥ / ٨) ، نكت الهميان (٤٦) ، طبقات القراء (٢ / ٣٠٩) . بغية الوعابة (٢ / ٢٩٩ - ٣٠٠) ، شذرات الذهب (٥ / ١١) ، المختصر المحتاج إليه (٢ / ١٩٥) .

الخشاب وابن القصار ، وأبي البركات الأنباري ، وابن الدهان ، وأخذ عن ابن سعدون القرطبي ، وأقرأ الناس مدة طويلة ، وانتفع به جماعة كبيرة، وتخرَّجوا به ، وخرج إلى الشام ، وأخذ عنه أهلها ، وأقام بحلب مدة، ثم عاد إلى الموصل، فبقي فيها إلى أن توفي ليلة السادس من شوال سنة (٦٠٣ هـ) .

وقد قرأ عليه ابن الأثير موطأ الإمام مالك في مدة آخرها شهور سنة

(١)

١٠- ابن سكينه (٢) :

عبد الوهاب بن أبي منصور علي بن علي بن عبيد الله الأمين البغدادي الصوفي ، أبو أحمد ضياء الدين المعروف بابن سكينه ، وهي جدته أم أبيه ، ولد ليلة العاشر من شعبان سنة (٥١٩ هـ) ، وقرأ القراءات على سبط أبي منصور الخياط وأبي العلاء الهمداني ، وسمع من أبيه وجدّه لأمه ، أبي البركات إسماعيل بن أحمد النيسابوري ، حدّث بمكة المكرمة والمدينة المنورة وبغداد والشام ومصر ، وتوفي ببغداد ، ليلة العشرين من شهر ربيع الآخر سنة (٦٠٧ هـ) ، وقد قرأ ابن الأثير عليه صحيح مسلم وكتاب الجمع بين الصحيحين للحُمَيدِي ، وكتاب السنن لأبي داود ، وأجازه في سنة (٥٨٥ هـ) ، بظاهر الموصل (٣) ، وقرأ عليه كتاب الترمذي في سنة (٥٨٦ هـ) (٤)

(١) جامع الأصول (١ / ٢٠٠) .

(٢) ترجمته في : الكامل (١٢ / ١٢٢) ، التكملة لوفيات النقلة (٢ / ٢٠١ - ٢٠٢) ، نيل

الروضتين (٧٠) ، دول الإسلام (٢ / ٨٥) العبر - للذهبي (٥ / ٢٣) ، البداية والنهاية

(١٢ / ٦١) ، طبقات القراء (١ / ٤٨٠) ، النجوم الزاهرة (٦ / ٢٠١) ، شذرات الذهب (٥ /

٢٥ - ٢٦) ، المختصر المحتاج إليه (٣ / ٥٨ - ٥٩) .

(١) جامع الأصول (١ / ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٤) .

(٤) المصدر السابق (١ / ٢٠٢) .

١١- أبو الفتوح البكري (١) :

محمد بن أبي سعد محمد بن أبي سعيد محمد بن عمرو القرشيّ
التميّيّ ، البكريّ ، النيسابوريّ ، الصوفيّ أبو الفتوح ، المولود بنيسابور في أول
سنة (٥١٨ هـ) ، وسمع بها من أبي الأسعد هبة الرحمن بن عبد الواحد
القشيريّ ، وسمع ببغداد من أبي عبدالله الحسين بن نصر الموصلّي ، وحدث
بمكة وبغداد ومصر ودمشق ، وبها توفّي ليلة الحادي عشر من جمادى الآخرة
سنة (٦١٥ هـ) .

قال ابن المستوفي : (ورد إربل وسمع بها ، وورد الموصل وسمع عليه
الأئمة منهم : أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبدالكريم في سنة تسع
وتسعين وخمسائة) (٢) .

١٢- أبو عبدالله الموصلّي (٣) :

محمد بن محمد بن سرايا بن علي بن نصر بن أحمد بن علي الموصلّي
المعدّل البلديّ ، أبو عبدالله المولود سنة (٥٢٩ هـ) . سمع ببغداد من أبي الوقت
عبدالأول بن عيسى ، وأبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر ، وحدث بالموصل
، توفي بالموصل في ليلة الحادي عشر من جمادى الآخرة سنة (٦١١هـ)
قرأ عليه ابن الأثير صحيح البخاري بالموصل في مدة آخرها سنة
٥٨٨هـ (٤) وبعد : فإن من العجب أن لا يذكر المؤرخون والمترجمون لابن الأثير

(١) ترجمته في :

تاريخ إربل (١٣٣ - ١٣٤) ، التكملة لوفيات النقلة (٢ / ٤٣١ - ٤٣٣) ، تكملة إكمال
الإكمال (٢٩١ - ٢٩٢) ، المختصر المحتاج إليه (١ / ١٢٩ - ١٣٠) ، النجوم الزاهرة
(٦ / ٢٢٦) ، العبر للذهبي (٥ / ٥٧) .

(٢) تاريخ إربل (١ / ١٣٣) .

(٣) ترجمته في : التكملة لوفيات النقلة (٢ / ٣٠١) ، المختصر المحتاج إليه (١ / ١٢٧) .

(٤) جامع الأصول في أحاديث الرسول (١ / ١٩٨) .

في حديثهم عن شيوخه : ابن أبي حبة البغدادي ، وابن زريق الحداد ، وأبا عبدالله الموصلية ، وابن الأثير نص على قراءته عليهم وسماعه منهم في كتابه (جامع الأصول في أحاديث الرسول) كما سبق بيانه في تراجمهم ، وربما اعتمد المترجمون على ما كتبه ياقوت الحموي نقلاً عن عز الدين بن الأثير فقط .
تلاميذه :

قال السبكي : (روى عنه ولده ، والشهاب القوسي وجماعة ، وآخر من روى عنه بالإجازة فخر الدين بن البخاري) (١) .

١- ولم يسم السبكي ولا غيره ولد مجد الدين الذي روى عنه ، ولم أجد له إثبات سماع ولا قراءة فيما اطلعت عليه من مخطوطات كتب مجد الدين التي أثبتت عليها سماعات كثيرة كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

٢- الشهاب القوسي : هو إسماعيل بن حامد بن عبدالرحمن بن المرجا بن عبدالله أبو الفتح الموصلية الأنصاري ، ولد سنة (٥٧٥ هـ) ، توفي في السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة (٦٥٣ هـ) (٢) .

٣- القفطي : علي بن يوسف بن إبراهيم ، أبو الحسن القفطي ، المتوفى سنة (٦٤٦ هـ) (٣) ، قال أبو الحسن القفطي : (كتب إلي إجازة بجميع

(١) طبقات الشافية (٨ / ٣٦٦) .

(٢) ترجمته في : عقود الجمان في شعراء هذا الزمان (١ / ٢٩٤ ب - ٢٩٦ أ) ، والبدية والنهاية (١٣ / ١٨٦ - ١٨٧) ، قال ابن الشعار عن الشهاب القوسي - وهو يذكر شيوخه الذين سمع منهم : (وبالموصل من المجد بن الأثير) ، وقد وهم كثير من الباحثين في اسمه ، بل حرفوا القوسي إلى الطوسي فأخطأوا في ترجمته ، انظر : مقدمة منال الطالب (١٤) ، بوحوث ندوة أبناء الأثير (١٩) ، ومقدمة النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ١٥) .

(٣) ترجمته في : معجم الأدباء (١٥ / ١٧٥ - ٢٠٤) ، بغية الوعاة (٢ / ٢١٢ - ٢١٣) ، شذرات الذهب (٥ / ٢٣٦) .

مصنفاته ومسموعاته ومروياته (١) .

٤- فخر الدين بن البخاريّ : علي بن أحمد بن عبدالواحد ، أبو الحسن بن البخاريّ ، المتوفى سنة (- ٦٩٠ هـ) (٢) .

لم يذكر أحد من المترجمين لأبي السعادات مجد الدين بن الأثير غير هؤلاء الأربعة من التلاميذ ، وقد بحثت كثيراً عن تلاميذ آخرين له ، فوجدت الجزء الأول والجزء الرابع من كتاب (جامع الأصول في أحاديث الرسول) بخط المؤلف رحمه الله (٣) مثبتاً عليهما سماعات كثيرة، ووجدت بعض من أثبت سماعه وقراءته يجيز تلاميذه بعد ذلك بناء على إجازة ابن الأثير له ، ولاشك في أن هؤلاء الذين قرأوا على المؤلف كتبه تلاميذ له ، ومنهم :

١- أخوه : عز الدين بن الأثير .

٢- أخوه ضياء الدين بن الأثير .

٣- ابن أخيه محمد بن نصر الله بن محمد بن محمد بن عبدالكريم ، شرف الدين بن الأثير .

٤- ابن أخيه : عبدالكريم بن أبي المظفر بن محمد بن محمد شمس الدين بن الأثير .

٥- عمر بن سعد بن الحسين بن سعد بن الحسين بن قرطاس أبو القاسم ، وهو ابن أخت مجد الدين بن الأثير (٤) .

(١) إنباه الرواة (٢٥٨ / ٣) .

(٢) انظر : طبقات الشافعية (٨ / ٣٤٤) ، وفي مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية رسالة في (مشيخة ابن البخاري) رقم (٧٢٥ / ١ ف) .

(٣) الجزء الأول في خزانة فيض الله باستنبول (رقم : ٢٢٩) ، والجزء الرابع في الظاهرية بدمشق رقم (٢٠٨ حديث) .

(٤) ترجمته : في عقود الجمان (١٠ / ١٧٩ أ) .

٦- يوسف بن سعد بن الحسين بن سعد بن الحسين بن قرطاس ، موفق الدين أبو العز ، أخو عمر السابق ذكره ، وقد ولد في حج عام (٥٨٥ هـ) ، وكان مع أمه في الحج خاله مجد الدين بن الأثير رحمه الله تعالى (١) . وقال ابن الشعارِ الموصلِيّ : (سمع جميع مصنفات أخواله حتى لم يكذب يفوته منها شيء) (١) .

٧- محمد بن سعد بن الحسين بن سعد بن الحسين بن قرطاس ، عماد الدين أبو عبدالله (٢) .

٨- عبداللطيف بن أحمد بن عبدالله بن القاسم الشهرزوريّ الموصلِيّ ، الشافعيّ ، أبو الحسين المتوفى سنة (٦١٤ هـ) (٣) .

٩- يعقوب بن محمد بن أبي الحسن بن عيسى بن درباس الموصلِيّ الهذبانيّ شرف الدين أبو يوسف (٤) .

وقد أجاز أبو يوسف غيره بروايته جامع الأصول عن مؤلفه (٥) .

١٠- عمر بن أحمد بن أبي بكر النحوي السفنيّ الضرير ، أبو حفص مجد الدين ، المتوفى بالموصل يوم عيد الفطر سنة (٦١٣ هـ) (٦) .

(١) عقود الجمان (١٠ / ١٧٩) ، وهو ناسخ (كتاب المرصع في الآباء والأمهات) ، خزنة الأوقاف - ببغداد رقم (٥٥٦٠) .

(٢) عقود الجمان (١٠ / ١٧٩) .

(٣) ترجمته في : التكملة لوفيات النقلة (٢ / ١٥٣٤) ، العقد المذهب (١٠٢ ب) .

(٤) ترجمته في : عقود الجمان (١٠ / ٨٣) ، منتخب المختار (ص : ٢١٩) .

(٥) المجلد العاشر من جامع الأصول ، نسخة الظاهرية رقم ٢٠٩ حديث .

(٦) ترجمته في : عقود الجمان (٥ / ١٦٨) .

١١- علي بن أبي المكارم بن مسعود بن حمزة الأنصاريّ
البغداديّ، المقرئ، تاج الدين أبو الحسن، المولود ببغداد
سنة (٦٢٢هـ) (١).

١٢- عبدالكريم بن محمد بن عبدالكريم الرافعيّ القزوينيّ، أبو القاسم المتوفى
سنة (٦٢٣ هـ) (٢).

١٣- علي بن عبدالله بن الحسن بن الحسين بن أبي الفتح بن الحسن بن أبي
السنان الموصليّ، المتوفى في شهر ربيع الأول سنة (٦٣٧ هـ) (٣).

١٤- غازي بن أحمد بن يونس المقرئ الموصليّ أبو الغارات (٤).

١٥- أحمد بن شجاع بن منعة التكريتي، صفي الدين أبو العباس المتوفى
بالبصرة سنة (٦٢١ هـ) (٥).

١٦- سليمان بن جبريل بن محمد بن منعة بن مالك بن محمد بن سعد بن
سعيد بن عاصم الشافعيّ المتوفى سنة (٦٥٠ هـ) (٦).

١٧- عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم الموصليّ، أبو القاسم، قوام الدولة (٧).

١٨- محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالعزيز الرازيّ المتوفى سنة
(٦١٥ هـ) (٨).

(١) ترجمته في : عقود الجمان (٥ / ٦٧ أ) .

(٢) ترجمته في : فوات الوفيات (٢ / ٣) .

(٣) ترجمته في : عقود الجمان (٥ / ٥٣ أ) ، تلخيص مجمع الآداب (ق ٤ ج ٣ ، ص : ٢٤٩ - ٢٥٠)

(٤) تلخيص مجمع الآداب (ق ٤ ، ج ١ ، ص : ٥٠٨) .

(٥) ترجمته في : تاريخ إبل (١ / ٢٣٢ - ٢٣٤) .

(٦) ترجمته في : عقود الجمان (٣ / ٤٦ أ ، ٤٧ أ) ، تلخيص مجمع الآداب : (ق ٤ ، ج ٣ ص :

١٧٩ - ١٨٠) .

(٧) ترجمته في : تلخيص مجمع الآداب (٤ / ٨٠٣) .

(٨) ترجمته في الجواهر المضية (٢ / ٥) .

- ١٩- محمد بن طلحة بن محمد النصيبي، المولود سنة (٥٨٢ هـ)
والمتوفى سنة (٦٥٢ هـ) (١) .
- ٢٠- إلياس بن غازي بن التونتاشي الأنري ، أبو الخير المتوفى سنة (٦٠٤ هـ) (٢)
- ٢١- علي بن أبي منصور الجصاص ، تقي الدين أبو الحسن .
وممن سمع كتاب (جامع الأصول) على مؤلفه ابن الأثير :
- ٢٢- عبدالله بن محمود بن مودود البلدي أبو الفضل شيخ ابن الفوطي، المتوفى
سنة (٦٨٣ هـ) (٣) .
- قال ابن الفوطي - في ترجمة عفيف الدين الشوشي : (وسمع معنا
بلدي بروايته عن مصنفه) (٤) .
- ٢٣- عبدالعزيز بن عبد الجبار بن عمر الخلاطي ، الحكيم الطبيب، المولود سنة
(٥٨٧ هـ) ، والمتوفى سنة (٦٨٠ هـ) (٥) ، قال ابن الفوطي : (وسمع
جامع الأصول على مصنفه مجد الدين أبي السعادات بن الأثير) (٦) .
- ٢٤- أحمد بن عمر الجندراني التبريزي :
قال ابن الفوطي في ترجمة ابنه عمر : (وروى عن والده كتاب جامع
الأصول لأبي السعادات بن الأثير) (٧) .

(١) ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٦٣ / ٨) .

(٢) ترجمته في التكملة لوفيات النقلة (١٣١ / ٢) .

(٣) ترجمته في الجواهر المضية (٢٩١ / ٨) ، الفوائد البهية (٤٤) .

(٤) تلخيص مجمع الآداب (ق ٤ ، ج ١ ، ص : ٤٦٨ ، وانظر منتخب المختار (٣٧) .

(٥) ترجمته في : تلخيص مجمع الآداب (ق : ٤ ، ج ٣ ، ص : ٢١٥ - ٢١٦) .

(٦) المصدر السابق (ق ٤ ، ج ٣ ، ص : ٢١٦) .

(٧) المصدر السابق (٢ / ٢٦٦) .

٢٥- أحمد بن محمد بن أبي الكرم هبة الله بن أبي الفتح بن صالح بن هارون
الواسطيّ الأصل ، الموصليّ الحنفيّ ، المتوفى سنة (٦٥٠ هـ) عن
سبعين عاماً (١) .

٢٦- الإمام تاج الدين عبدالمحسن بن محمد بن محمد بن الحامض شيخ
الباجرقي (٢) .
ولابن الأثير تلاميذ كثير غير هؤلاء (٣) .

شعره :

لابن الأثير - رحمه الله - شعر قليل ، وقد شغله العلم عن قول الشعر ،
فلم يحفل به ، قال أخوه عز الدين : (كان أخي قليل الشعر ، ولم يكن له به تلك
العناية) (٤) .

وما وصل إلينا من شعره قليل ، لا تظهر عليه سمات شعر العلماء التي
تقرب به من النظم ، وإنما هو من شعر كتاب الترسل الذين يحتفون بالصنعة
والبديع ، لأن ابن الأثير كان أحد الكتاب البارزين .

قال ياقوت الحمويّ : (حدثني عز الدين أبو الحسن ، قال : حدثني أخي
أبو السعادات - رحمه الله - قال : كنت أشتغل بعلم الأدب على الشيخ أبي
محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحويّ ، البغداديّ بالموصل ، وكان كثيراً
ما يأمرني بقول الشعر وأنا أمتنع من ذلك .

(١) انظر : جامع المعقول والمنقول شرح جامع الأصول (٩٠ / ١) .

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٩٠ / ٢١ .

(٣) انظر : المجلد الأول والرابع من جامع الأصول السابق ذكر رقميهما (ص : ٢٥)

والمرصع ، نسخة خزانة الأوقاف ببغداد ، ذات الرقم (٥٦٦٠) .

(٤) معجم الأدباء (٧٥ - ٧٦) .

قال : فبينما أنا ذات ليلة نائم، ثم رأيت الشيخ في النوم، وهو يأمرني بقول الشعر ، فقلت له : ضع لي مثلاً أعمل عليه ، فقال :

حُبُّ الْعُلَا مُدْمِنًا إِنْ فَاتَكَ الظَّفَرُ وَخَدَّ خَدِّ الثَّرَى وَاللَّيْلُ مُعْتَكِرُ

فقلت أنا :

فَالعَزُّ فِي صَهَوَاتِ الخَيْلِ مَرَكِبُهُ وَالْمَجْدُ يُنْتِجُهُ الإسْرَاءُ وَالسَّهْرُ

فقال لي : أحسنت ، هكذا فقل ، فاستيقظت فأتممت عليها نحو العشرين

بيتاً (١) .

ومن شعره أيضا قوله في صدر كتاب كتبه إلى صديق له :

وَإِنِّي لَمُهْدٍ عَن حَنِينٍ مُبْرِحٍ إِلَيْكَ عَلَى الْأَقْصَى مِنَ الدَّارِ وَالْأَدْنَى

وَإِنْ كَانَتْ الْأَشْوَاقُ تَزْدَادُ كَلَّمَا تَنَاقَصَ بَعْدُ الدَّارِ وَاقْتَرَبَ الْمَغْنَى

سَلَامًا كَنَشْرِ الرُّوضِ بِأَكْرَهُ الْحَيَا وَهَبَّتْ عَلَيْهِ نِسْمَةُ السَّحَرِ الْأَعْلَى

فَجَاءَ بِمِسْكِ الْهَوَا مُتَحَلًّا بِيَعُضِ سَجَايَا ذَلِكَ الْمَجْلِسِ الْأَسْمَى (٢)

ومنه قوله :

عَلَيْكَ سَلَامٌ فَاحَ مِنْ نَشْرِ طَيْبِهِ نَسِيمٌ تَوَلَّى بَنَّةَ الرُّنْدِ وَالْبَانُ

وَجَازَ عَلَى أَطْلَالِ مَيِّ عَشِيَّةً وَجَادَ عَلَيْهِ مَغْدَقُ الْوَيْلِ هَتَّانُ

فَحَمَلَتْهُ شَوْقًا حَوْتَهُ ضَمَائِرِي تَمِيدُ لَهُ أَعْلَامُ رَضْوَى وَلُبْنَانُ (٣)

(١) المصدر السابق (١٧/٧٣-٧٤)

(٢) المصدر السابق (١٧/٧٤) ، عقود الجمان (٦/١٧ ب) ، تاريخ ابن الفرات (م ٥ ، ج ١ ص ١٠٢) .

(٣) معجم الأدباء (١٧/٧٤) ، عقود الجمان (٦/١٧ ب) ، تاريخ ابن الفرات (م ٥ ، ج ١ ، ص : ١٠٢ - ١٠٣) .

ومن شعره قوله في رسالة كتبها إلى معقل الأكابر جواباً لرسالة منه :

تَضَوَّعَ فِي أَثْنَائِهَا الْمُنْدَلُ (١) الرَّطْبُ
بِبَعْضِهِمَا يُسْتَنْزَلُ الْجَامِحُ الصَّعْبُ
جَرَتْ فِي نَوَاحِيهَا بَرَقْرَاقُهَا السُّحْبُ
تَكُونُ مِنْ مَكْنُونِ جَوْهَرِهَا الْقَلْبُ
بِبَهْجَتِهَا إِسْنَانُهَا مُغْرَمٌ صَبُّ
إِلَى غَيْرِ أَبْكَارِ الْمَعَادِنِ مَا تَصْبُو (٢)
بِهَا مِنْنًا مِنْ دُونِ إِحْصَائِهَا الشُّهْبُ
كَذَاكَ الْجِنَانُ الْخُصْبُ وَالْمَوْرِدُ الْعَذْبُ
فَضَائِلِهِ فِي عَصْرِهِ الْعُجْمُ وَالْعُرْبُ
وَوَاتَاكَ مِنْ أَنْوَاعِهِ الْفَرَضُ وَالنَّدْبُ
مَتَى يَلْحَقُ الْوَانِي وَقَدْ أَعْنَقَ الرَّكْبُ ؟
عَرُوبٌ لِسَانِي، عَنْ تَضَاعَيْفِهِ يَنْبُو (٤)
فَطَرْفُ احْتِمَالِي عَنْ تَضَاعَيْفِهِ يَكْبُو (٥)
نَنَا ضَاقَ عَنْ إِمْدَادِهِ الْأُفُقُ الرَّحْبُ
سُحَيْرًا ، وَقَدْ جَادَتْهُ عَرَاصَةُ (٦) سَكْبُ (٧)

أَتَانِي عَلَى قُرْبِ الْمَزَارِ صَحِيفَةٌ
حَوَتْ مِنْ بَدِيعِ النُّطْقِ دُرًّا وَحِكْمَةً
أَرَقُّ مِنَ السَّلْسَالِ لَفْظًا ، كَأَنَّمَا
وَأَعْلَقُ بِالْأَذْهَانِ مَعْنَى ، كَأَنَّمَا
فَأَرْسَلْتُ فِي تِلْكَ الرِّيَاضِ نَوَاطِرًا
وَرَدَدْتُ مَعَ تِلْكَ الْمَعَانِي خَوَاطِرًا
أَتَتْ بِالْأَيْدِي الْعُرْبُ بَدَأً فَقَلَّدَتْ
وَوَافَتْ بِهَا مِنْ غَيْرِ وَعَدَّ تَفْضُلًا
أَلَّا أَيُّهَا الصَّدْرُ الَّذِي انْفَقَّتْ عَلَى
سَبَقَتْ إِلَى الْإِحْسَانِ فَعَلَ ذَوِي الْعَلَى
وَقَرَّرْتُ (٣) عَنْ إِدْرَاكِ شَاوِكِ عَاجِزًا
فَأَبْدَيْتَ فَضْلًا لَيْسَ يَدْرِكُ كُنْهَهُ
وَأَوْلَيْتَ بَرًّا قَصْرَتِ عَنْهُ قَدْرَتِي
وَعَايَهُ وَسُعِي - وَهِيَ أَوْسَعُ غَايَةٍ -
تَنَاءً كَنَشْرِ الرُّوْضِ مَرَّتَ بِهِ الصَّبَا

(١) الْمُنْدَلُ : عود الطيب الذي يُتَبَخَّرُ بِهِ .

(٢) في رسائل مجد الدين بن الأثير : (إلى غير أبكار المعارف لا تصبو) .

(٣) رسائل مجد الدين بن الأثير : (وقصرت) .

(٤) رسائله : (عن بلاغته ينبو) .

(٥) تكملة من رسائل .

(٦) عراصة : سحابه فيها برق ورعد .

(٧) رسائل مجد الدين بن الأثير ١٥٦ ، ب ، عقود الجمان (١٦ / ١٧ - ١١٧)

ومن شعره قوله في أتابك نور الدين وقد كَبِتِ البغلة به :

إِنْ زَلَّتِ الْبَغْلَةُ مِنْ تَحْتِهِ
حَمَلَهَا مِنْ حِمْلِهِ شَاهِقاً
فَإِنْ فِي زَلَّتِهَا عُدْرًا
وَمِنْ نَدَى رَاحَتِهِ بِحَرًّا (١)

ومن شعره قوله :

مَا نَظَرْتُ مُقَلَّتِي إِلَى أَحَدٍ
وَلَا اكْتَسَبْتُ بِالرَّقَادِ أَوْنَةً
إِلَّا وَكُنْتُ الَّذِي يُحَاذِيهَا
إِلَّا وَكُنْتُ الَّذِي يُنَاجِيهَا (٢)

وقوله :

وَمَا نَظَرْتُ مُقَلَّتِي مُذْ طَغَتْ
وَلَا هَجَعَتْ قَطُّ إِلَّا رَأَتْكَ
إِلَّا وَشَاهَدَكَ النَّظَرُ
كَأَنَّكَ فِي جَفْنِهَا حَاضِرٌ (٣)

وقوله :

وَلَمَّا أَتَانَا وَالْدِيَارُ بَعِيدَةٌ
أَرْقُ مِنْ السُّلْسَالِ لُطْفًا كَأَنَّمَا
شَفَى غَلَّةَ الصَّادِي وَسَكَّنَ لَوْعَةً
تَنَافَسَ فِيهِ نَاطِرٌ وَأَنَامِلُ
فَقَبَلَتْهُ أَلْفًا وَأَلْفًا كَرَامَةً
وَنِلْتُ مِنَ الْأَيَّامِ مَا كُنْتُ رَاجِيًا
كَتَابُ بِأَنْفَاسِ الْوَدَادِ تَضْوَعَا
تَأَلَّفَ مِنْ رُوحِ الصَّبَا وَتَجَمَّعَا
تَكَادُ لَهَا الْأَكْبَادُ أَنْ تَتَّصِدَعَا
وَأَخْفَيْنَ عَمَّا فِيهِ لُبًّا وَمَسْمَعَا
وَلَمْ أَرْضَ إِجْلَالَ لَهُ الرَّأْسَ مَوْضِعَا
وَقُلْتُ لِدهْرِي: كَيْفَ مَا شِئْتُ فَاصْنَعَا (٤)

مؤلفات ابن الأثير :

نبغ ابن الأثير - رحمه الله تعالى - في كثير من العلوم ، فألف في التفسير والحديث واللغة والنحو . قال عنه ياقوت الحموي : (كان عالماً فاضلاً

(١) عقود الجمان (١٦ . ١٧ ب) ، النجوم الزاهرة (٦ / ١٩٩) .

(٢) (٣) (٤) : عقود الجمان (٦ / ١٧ ب) .

وسيداً كاملاً ، قد جمع بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة ، والحديث وشيوخه وصحته وسقمه ، والفقہ (١)

وكان من كُتَّاب الإنشاء المبرزين ، وقد برز ابن الأثير في علم الحديث على

بالتنظيم الحسن ، والترتيب الدقيق ، وإنّ من ينظر في مؤلفات ابن الأثير ويرى الدقة والتنظيم يميل إلى موافقة ابن خلكان في قوله : (وبلغني أنه صنّف هذه الكتب كلّها في مدة العطلة ؛ فإنه تفرغ لها ، وكان عنده جماعة يُعينونه عليها في الاختيار والكتابة) (٢) .

وقول ابن العماد : (وحكي أنّ تصنيفه كلّ في حال تعطُّه ؛ لأنه كان عنده طلبه يعينونه على ذلك) (٣) .

وكلام ابن خلكان وابن العماد غير دقيق ، فليس كل مؤلفات ابن الأثير قد صنفها في فترة مرضه ؛ فجامع الأصول في أحاديث الرسول مثلاً انتهى من الجزء الرابع منه في سنة ست وثمانين وخمسائة ، وكان في هذه السنة يتولى ديوان الإنشاء لعز الدين مسعود بن مودود ، أمّا أن يكون له طلبه يعينونه فليس ذلك بمستبعد ، لا سيما أن الطلبة قد كثر عددهم في رباطه الخاص ، الذي أنشأه بالموصل يسمعون عليه مؤلفاته ، ويؤكد ذلك ما أثبت على مخطوطة جامع الأصول في أحاديث الرسول من أسماء عدد كبير ممن سمعوا الكتاب على المؤلف .

وكتب ابن الأثير كثيرة لم يذكر أحد ممن ترجموا له كلّ كتبه ، ولذا فلا

(١) معجم الأدباء (١٧ / ٧١) .

(٢) وفيات الأعيان (٤ / ١٤٢) .

(٣) شذرات الذهب (٥ / ٣٢) .

أستطيع تحديد عددها ، وإنما سأذكر ما اطلّعت عليه أو ما ذكره المترجمون .

أ- مؤلفاته المطبوعة :

١- جامع الأصول في أحاديث الرسول (١) صلى الله عليه وسلم :

قال عنه ياقوت الحموي: (كتاب جامع الأصول في أحاديث الرسول : عشر

مجلدات ، جمع فيه بين البخاريّ ومسلم والموطأ وسنن أبي داود وسنن

النسائيّ والترمذيّ ، عمله على حروف المعجم ، وشرح غريب الأحاديث

ومعانيها وأحكامها، ووصف رجالها، ونَبّه على جميع ما يحتاج إليه

منها .. أقطع قطعاً أنه لم يصنف مثله قط ، ولا يصنف (٢) .

وقال ابن الشعار الموصلي: (وهو كتاب حسن الترتيب) (٣) .

وقد طبع الكتاب مرتين ، الأولى بتحقيق : الشيخ محمد حامد الفقي رئيس

جماعة أنصار السنة المحمّدية بمصر ، طبع في مطبعة السنة المحمّدية

بمصر ، في اثني عشر مجلداً سنة (١٣٦٨ هـ) .

والثانية: بتحقيق عبدالقادر الأرنؤوط ، طبع سنة (١٣٨٩ هـ)

ومن نسخة المخطوطة جزءان بخط المؤلف رحمه الله تعالى ، الجزء الأول

في مكتبة فيض الله أفندي بإستانبول (٢٢٩) ، والجزء الرابع في

المكتبة الظاهرية بدمشق ، برقم (٢٩٨ حديث) .

٢- النهاية في غريب الحديث والأثر (٤) :

(١) للكتاب شروح ومختصرات ومنظومات ، انظر كشف الظنون (١ / ٥٣٥ - ٥٣٧) ، وتاريخ لأدب العربيّ - لكارل بروكلمان (٦ / ١٥٩ - ١٩٦) .

(٢) معجم الأدباء (١٧ / ٧٦) .

(٣) عقود الجمان في شعراء هذا الزمان (٦ / ١٦ ب) .

(٤) للكتاب شروح ومختصرات ، انظر : كشف الظنون (٢ / ١٩٨٩) ، وتاريخ الأدب العربيّ - لبروكلمان (٦ / ١٩٧) .

قال عنه ابن الشعار: (النهاية في شرح غريب الحديث أجاد تصنيفه) (١) .

وقد جمع ابن الأثير في كتابه (النهاية) كتابي غريب الحديث - لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي - المتوفى سنة ٤٠١ هـ ، وأبي موسى محمد بن أبي بكر المديني الأصفهاني المتوفى سنة (٥٨١ هـ) ، وزاد عليهما .

طبع الكتاب مرتين بتحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى سنة (١٣٨٣ هـ ، والثانية سنة ١٣٩٩ هـ) .

٣- المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأنداء والنوات :

سماه ابن الشعار الموصلي: (المرصع في الأنداء والنوات والآباء والأمهات) (٢)
وقال السيوطي: (البنين والبنات والآباء والأمهات والأنداء والنوات ، وقفت عليه ، ولخصت منه الكنى في كراسة) (٣) .

طبع الكتاب ثلاث مرات : الأولى في الأستانة سنة ١٣٠٤ هـ ، بعنوان (المرصع في الأدبيات) ، وهو منسوب إلى ضياء الدين بن الأثير .

والثانية: طبع في ويمار ، سنة (١٨٩٦م) نشره المستشرق سيبولد (الألماني)

والثالثة: بتحقيق الدكتور/ إبراهيم السامرائي ، سنة (١٣٩١ هـ) طبع في مطبعة الإرشاد ببغداد ، وهو الكتاب السادس من مطبوعات رئاسة ديوان الأوقاف: إحياء التراث الإسلامي بالجمهورية العراقية .

٤- منال الطالب في شرح طوال الغرائب :

ذكره ابن الشعار الموصلي (٤) ، والسبكي (٥) ، والسخاوي (٦) وإسماعيل

(١) عقود الجمان (٦ / ١٦ ب) .

(٢) عقود الجمان (٦ / ١٦ ب) .

(٣) بغية الوعاة (٢ / ٢٧٥) .

(٤) عقود الجمان (٦ / ١٦ ب) .

(٥) طبقات الشافعية (٨ / ٣٦٧) .

(٦) فتح المغيب (٣ / ٤٩) .

باشا البغدادي^(١) ، وطبع الكتاب بتحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، بمطبعة المدني بمصر ، وهو الكتاب الثامن من التراث الإسلامي من منشورات مركز البحث العلمي بمكة ، عن نسخة بخط شرف الدين بن ضياء الدين بن الأثير .

ب- مؤلفاته المخطوطة

١- البديع في علم العربية :

وهو هذا الكتاب الذي نقوم بتحقيقه ، وسيأتى الحديث عنه مفصلاً^(٢) .

٢- شافي العيِّ بشرح مسند الشافعيّ :

قال عنه ابن الشعّار الموصليّ : (وكتاب الشافعيّ، وهو شرح مسند الإمام

الشافعيّ رضي الله عنه)^(٣) . وقال عنه ياقوت الحمويّ : (أبدع في

تصنيفه، فذكر أحكامه ولغته ونحوه ومعانيه نحو مائة كراسة)^(٤) .

ومن الكتاب نسخ كثيرة في مكتبات العالم^(٥) .

٣- المختار من مناقب الأخيار^(٦) :

كذا سماه في مقدمته ، وقسمه المؤلف قسمين :

الأول: فيمن عرّف اسمه .

والثاني: فيمن لم يُعرّف اسمه .

(١) ذيل كشف الظنون (٥٦٢ / ٢) .

(٢) ص : ٥٤ .

(٣) عقود الجمان (٦ / ١٦ ب) .

(٤) معجم الأديباء (١٧ / ٧٦) .

(٥) انظر : تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان (٢ / ٢٩٧) .

(٦) انظر : معجم الأديباء (١٧ / ٧٧) .

وجعل القسم الأول ثلاثة أبواب:

الباب الأول : في ذكر العشرة من الصحابة رضي الله عنهم .
الباب الثاني : في ذكر الرجال من الصحابة والتابعين ومن بعدهم مرتبين على
حروف المعجم ، وجعل هذا الباب فصلين :
الأول : في الصحابة .
والثاني : في التابعين وغيرهم .

وجعل القسم الثاني بابين :

الباب الأول : في الرجال .

الباب الثاني : في النساء .

وهذا القسم مرتب على أسماء بلادهم وجهاتهم وملتزم فيه التقفية .

ونسخ الكتاب المخطوطة كثيرة، منها :

- أ- نسخة كاملة في المكتبة الأحمدية بحلب رقمها (٢٧١) ، وتاريخ الانتهاء من نسخها (١٤ رمضان سنة ٩٧٠ هـ) ، تقع في (٨٩٩ ص) ، ومنها مصورة في جامعة الملك سعود رقم (١٠٣٦ ص) .
- ب- نسخة أخرى في الأحمدية بحلب رقمها (٢٧٣) ، وتاريخ الانتهاء من نسخها (١١ جمادى الآخرة سنة ٨٤١ هـ) ، وهي الجزء الثاني فقط ، وتبدأ من حرف الطاء بالطفيل بن عمرو ، وتقع في (٥٤٨ ص) ، وهي تعادل من النسخة الأولى (٢١٦ ص) ، فقط ، ومنها مصورة في جامعة الملك سعود برقم (١٠٣٧ ص) .
- ج- نسخة أخرى في مكتبة ليدن برقم (١٥١٦) وهي المجلدة الأولى فقط .
- د- نسخة أخرى في مكتبة فيض الله أفندي برقم (١٦) .

هـ- نسخة أخرى في مكتبة جستريتي (١) .

٤- رسائل ابن الأثير :

قال ابن الشعار : (ورسائل مدونه في مجلدين عني بجمعها أبو محمد

إسماعيل بن علي الكاتب الخُضيريّ ، وترجمها بالدر المنثور ، و [هي] التي كتبها إلى الأطراف) (٢) .

والخضيري توفي سنة (٦٠٣ هـ) (٣) .

وفي دار الكتب المصرية نسخة من رسائل مجد الدين بن الأثير فيها

أوراق كثيرة مطموسة، كان الفراغ من نسخها يوم الاثنين الثاني والعشرين من ذي القعدة سنة (٦٠١هـ) ورقمها هناك (٢٠٤٠ أدب) ، وقد جمعها شقيقه : عز الدين أبو الحسن علي ابن محمد بن عبدالكريم ، وقسمها قسمين -

الأول : في التقليد والمناشير .

الثاني : في المكاتبات .

ج- مؤلفاه المفقودة :

ذكر المترجمون عدداً من الكتب له بحثت عنها في كثير من فهارس

المخطوطات فلم أعثر عليها، وهي :

١- الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف :

ذكر ياقوت الحموي أنه في أربع مجلدات (٤) . وقال ابن الشعار الموصليّ

(١) انظر : مجلة المورد (١ / ٢٠١ : ١٦٢) .

(٢) عقود الجمان (٦ / ١٦ ب) .

(٣) ترجمته في : معجم الأدباء (٢ / ٣٥٠) .

(٤) معجم الأدباء (١٧ / ٧٦) ، وسماه ياقوت : (الإنصاف في تفسير القرآن) ، وانظر : وفيات

الأعيان (٤ / ١٤١) .

(.. وكتاب الإنصاف في الكشف والكشاف ، وهو تفسير القرآن الكريم ، جمعه من كتاب الكشف والبيان لأبي إسحاق الثعلبي^(١) ، وكتاب الكشاف لأبي القاسم الزمخشري^(٢) .

٢- الباهر في الفروق :

ذكر ياقوت والسيوطي : " أنه في النحو^(٣) " ، وسماه ابن الشعار^(٤) و السبكي^(٥) " الفروق والأبنية . والصحيح أن اسمه (الباهر في الفروق) ، فقد أحال ابن الأثير في كتابه البديع في علم العربية عليه ، فقال : (وفي اللغة أسماء تنتقل عن وضعها العام الحقيقي إلى الخاص المجازي كالصوم والصلاة ، قد ذكرنا ذلك مبسوطاً في كتاب : الباهر في الفروق)^(٦) .
وأظن أن الكتاب في اللغة لا في النحو .

٣- المصطفى والمختار في الأدعية والأذكار :

ذكره ابن الشعار^(٧) ، وابن خلكان^(٨) ، والسبكي^(٩) ، وابن العماد الحنبلي^(١٠) .

(١) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي المتوفى سنة (٤٢٧ هـ) ، ترجمته في : وفيات الأعيان (٧٩ / ٨٠) .

(٢) عقود الجمان (٦ / ١٦ ب) .

(٣) معجم الأدباء (١٧ / ٧٦) ، بغية الوعاة (٢ / ٢٧٥) .

(٤) عقود الجمان (٦ / ١٦ ب) .

(٥) طبقات الشافعية (٨ / ٣٦٧) .

(٦) البديع في علم العربية ، ١ / ٩٤ .

(٧) عقود الجمان (٦ / ١٦ ب) .

(٨) وفيات الأعيان (٤ / ١٤١) .

(٩) طبقات الشافعية (٨ / ٣٦٧) .

(١٠) شذرات الذهب (٥ / ٢٣) .

٤- الجواهر واللال من إنشاء المولى الجلال :

قال ابن الشعار : (وجمع رسائل الوزير جلال الدين أبي الحسن ^(١) كتاباً ، وسمّاه الجواهر واللال من إنشاء المولى الجلال) ^(٢) ، وسمّاه ابن خلكان : (الجواهر واللال من الإملاء المولوي الوزيريّ الجلال) ، وقال : (وكان مجد الدين المذكور في أول أمره كاتباً بين يديه ، يملي رسائله وإنشاءه عليه ، وهو كاتب يده ، وقد أشار مجد الدين إلي ذلك في أول هذا الكتاب ، وبالغ في وصف جلال الدين المذكور وتقريظه وفضله على كل من تقدم من الفصحاء ، وذكر أنه كان بينه وبين (حيص بيص) مكاتبات ، ولولا خوف الإطالة لذكرت بعض رسائله ، وفي جملة ما ذكره أن (حيص بيص) كتب إليه على يد رجل عليه دين رسالة مختصرة ، فأنتيت بها ؛ لقصرها ، وهي (الكرم غامر ، والذكر سائر ، والعون على الخطوب أكرم ناصر ، وإغاثة الملهوف من أعظم الذخائر ، والسلام) ^(٣)

وربما كان هذا الكتاب من أوائل كتب ابن الأثير؛ لأنه قد ناب في الديوان عن جلال الدين أبي الحسن بعد عام (٥٧١ هـ) ، وتوفي جلال الدين سنة (٥٧٤ هـ) .

٥- بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية :

ذكره ياقوت الحموي ^(٤) والسيوطي ^(٥) وسمّياه (تهذيب فصول ابن

(١) انظر : ٤٥ .

(٢) عقود الجمان (٦ / ١٦ ب) .

(٣) وفيات الأعيان (٥ / ١٤٦) .

(٤) معجم الأدباء (١٧ / ٧٦) .

(٥) بغية الوعاة (٢ / ٢٧٤) .

الدّهان) ، ولكن ابن الأثير سمّاه في مقدمة كتابه " البديع في علم العربية " (بغية الراغب)

قال : (أما بعد : فإنك أيها الأخ أبقاك الله ورعاك ، لما قرأت كتاب " بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية " ورأيت في غاية ما يكون من الاختصار ويمكن من الإيجاز مع ما اشتمل عليه من الشرائط وحواه من الأحكام والضوابط ، وكنت في مزاولة هذا الفن ناشياً ، وإن كان عزمك فيه ماضياً ، واطلعت منه على مُسْتَبْهِم مُسْتَعْلَق ، وَسَمَّتْ نَفْسُكَ إِلَى ما هو أعلى منه قدراً ، وأوضح سبيلاً ، وأكثر منه بسطاً وأقوم قِيلاً .. الخ) (١) .

٦- رسائل في الحساب :

ذكر ياقوت الحموي لابن الأثير - : (رسائل في الحساب مجدولات) (٢)

٧- صناعة الكتاب (٣) :

وصفه ابن خلكان بقوله : (كتاب لطيف في صناعة الكتابة) (٤) .

٨- شرح غريب جامع الأصول :

ذكره السخاوي (٥) .

٩- كتاب في علم الحديث :

ذكره القفطي (٦) .

(١) البديع في علم العربية ١/١

(٢) معجم الأدباء (٧٦/١٧) .

(٣) هدية العارفين (٣/٢) ، التكملة لوفيات النقلة (١٩٢/٢) .

(٤) وفيات الأعيان (١٤١/٤) ، وانظر : النجوم الزاهرة (١٩٨/٦)

(٥) فتح المغيب (٤٩/٣) .

(٦) إنباه الرواة (٢٦٠/٣) .

د : (الكتب المنسوبة إليه خطأ)

١- تجريد أسماء الصحابة :

نسبه إليه بروكلمان^(١) وتبعه الزركلي^(٢) ، والمعروف أن الكتاب للحافظ الذهبي المتوفى سنة (٧٤٨ هـ) ، وقد طبع منسوباً إلى الذهبي .

٢- تحفة العجائب وطرفة الغرائب :

وهذا الكتاب لعماد الدين إسماعيل بن أحمد بن الأثير الحلبي المتوفى سنة (٦٩٩ هـ) ، ففي جامعة برنستن بالولايات المتحدة الأمريكية نسخة منه منسوبة إلى أبي الفداء عماد الدين بن الأثير^(٣) .

ثناء العلماء على ابن الأثير

قال أخوه عز الدين :-

(- . وكان عالماً في عدة علوم ، مبرزاً فيها ، منها الفقه والأصولان والنحو والحديث واللغة ، وله تصانيف مشهورة في التفسير والحديث والنحو والحساب وغريب الحديث ، وله رسائل مدونة ، وكان كاتباً مفلحاً يضرب به المثل ، ذا دين متين ، ولزوم طريق مستقيم ، رحمه الله ورضي عنه ، فلقد كان من محاسن الزمان ، ولعل من يقف على ما ذكرته يتهمني في قولي ، ومن عرفه من أهل عصرنا يعلم أن مقصراً^(٤))

(١) تاريخ الأدب العربي (٦ / ١٩٨) .

(٢) الأعلام (٦ / ١٥٢) .

(٣) المخطوطات العربية في دور الكتب الأمريكية (٢٣) ، وانظر أيضاً : مجلة المجمع العلمي بدمشق (المجلد ٢٣ ، الجزء ٤ ، ص : ٥٥٩ - ٥٦٠) .

(٤) الكامل (١٢ / ٢٨٨) .

وقال ياقوت الحموي:

(.. وكان عالماً فاضلاً ، وسيداً كاملاً ، قد جمع بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة والحديث ، وشيوخه وصحته وسقمه والفقہ ، وكان شافعيًا ، وصنّف في كل ذلك تصانيف هي مشهورة بالموصل وغيره) (١) .

وقال تلميذه القفطي:

(.. كاتب فاضل ، له معرفة تامة بالأدب ، ونظر حسن في العلوم الشرعية .. وكان له بر ومعروف ، وقني من صحبة الناس ملكاً قريب الحال ، فوقفه على مصالح أهله) (٢)

وقال ابن الشعار الموصلّي:

(.. وكان له اليد الباسطة في الترسل وكتابة الإنشاء ، وكان حاسباً كاتباً ذكياً فاضلاً عالماً في عدة علوم ، مشاركاً فيها : كالفقه والأصولين والحديث والقرآن ، والعربية ، واللغة ، وصحة الحديث وسقمه ومشايخه ، وصنّف في كل ذلك تصانيف مفيدة نافعة ، هي مشهور بالموصل مرغوب فيها ، وكان ذا عقل تام ورأى سديد ، وخبرة بأمر الدول ، ينتاب الناس منزله لسماع مصنّفاته والاستضاء برأيه ، والاستعانة بجاهه) (٣)

وقال المنذري :-

(وكان أحد الفضلاء المشهورين والنبلاء المذكورين) (٤)

(١) معجم الأدباء (١٧ / ٧١) .

(٢) إنباه أرواه (٣ / ٢٥٧ ، ٢٥٨) .

(٣) عقود الجمان (٦ / ١٥ ب) .

(٤) التكملة لوفيات النقلة (٢ / ١٩٢) .

وقال أبو شامة المقدسي :

(كان أمراء الموصل يحترمونه ويعظّمونه ويستشيرونه ، وكان بمنزلة الوزير الناصح ، إلا أنه كان منقطعاً إلى العلم وجمعه ، وصنّف كتباً حسناً .. روى الحديث وانتفع به الناس ، وكان عاقلاً مهيباً ^(١) ذا بر وإحسان) ^(٢) .

ونقل الأسنوي عن ابن خلكان قوله :

(كان فقيهاً محدثاً ، أديباً نحوياً عالماً بصنعة الحساب ، والإنشاء ، ورعاً عاقلاً مهيباً ، ذا بر وإحسان) ^(٣) .

وقال ابن الفرات :

(- .. وكان شافعيّ المذهب ، عالماً فاضلاً ، وسيّداً كاملاً ، جمع بين علم القرآن العزيز ، والحديث وشيوخه ، وصحيحه وسقيمه ، واللغة العربية والنحو) ^(٤) .

وقال السيوطي :

(- .. من مشاهير العلماء ، وأكابر النبلاء ، وأوحد الفضلاء) ^(٥) .
وقال أخوه ضياء الدين في كتاب كتبه إلى الملك العادل نور الدين أرسلان شاه بن مسعود جواباً عن كتاب ورد منه يعزّيه بأخيه مجد الدين : (.. وما يقول المملوك إلا أنّ أخاه كان أخصاً للأعمال المزلفة ، وعرف عقبى المال ، فأعد لها زاداً على قدر المعرفة ، فعاش في الناس حميداً ،

(١) في الأصل (بهياً) ، والتصحيح من كتاب الذهبي : الإعلام بوفيات الأعلام (٤٤٤ أ ، ب) ، إذ

نقل كلام أبي شامة المقدسي .

(٢) الذيل على الروضتين (٦٨) .

(٣) طبقات الشافعية (١ / ١٣١) .

(٤) ذيل تاريخ مدينة السلام (م ٥ / ١ / ١٠٠) .

(٥) بغية الوعاة (٢ / ٢٧٤) .

ولقي الله حميداً ، ولم يكن ممن يود أن بينه وبين عمله أمداً بعيداً . . .

ولئن أصيب المملوك فيه بأخ حميم فقد أصيب مولانا فيه بولي كريم ، فيا وحشة الدولة لفضيلته وأنسها ، ويا عطلها لنزع لباس مجده الذي كان من أجمل لبسها ، ويا خلو أرضها من الجبل الذي كان يوقر أقطارها ، ويعلي منارها ، ولو وجدت بعده عوضاً لأسلاها ، ولكن عز وجوده ، والله أقرده بالفضيلة التي أقر بها عدوه ، وكمد لها حسوده ، ولربما وقف على كتاب المملوك بعض الناس ، فقال : مهلاً ، وظن أنه أسرف في تبين أخيه ولم يقل إلا عدلاً ، والحق لا يتمارى فيه إذ كان أشهر من نار على علم ، وإذا كانت الأيام شاهدة بهذه الأوصاف فلا يحتاج مع شهادتها إلى قسَم (١) .

ونقل الياضي عن أبي البركات بن المستوفي قوله عن ابن الأثير :

(أشهر العلماء ذكراً ، وأكثر النبلاء قدراً ، وأوحد الأفاضل المشار إليهم ، وفرد الأمثال المعتمد في الأمور عليهم) (٢) .

ومن العجيب أن يأتي الملك الأشرف الغساني بعد قرنين من وفاة مجد الدين بن الأثير فيقول عنه : (وكان من أشد الناس بخلاً) (٣) ، وهو الذي شهد له معاصره بأنه ذو بر وإحسان .

وقد نقل الذهبي هذا القول عن ابن الشعار الموصلي ثم قال : (من وقف عقاره لله فليس ببخيل ، فما هو ببخيل ولا جواد ، بل صاحب حزم واقتصاد رحمه الله) (٤) .

(١) رسائل ابن الأثير (تحقيق : أنيس المقدسي) (٢٦٥ - ٢٦٦) .

(٢) مرآة الجنان وعبرة اليقظان (١٢ / ٤) .

(٣) العسجد المسبوك والجوهر المعكوك في طبقات الخلفاء والملوك (٣٢٢) .

(٤) سير أعلام النبلاء ٢١ / ٣٩١ .

الأعمال التي تولاهما

كان الأثير وأبناؤه من المقربين إلى حكام الموصل ، وممن تولوا مناصب عالية ، فتولى مجد الدين الخزانة لسيف الدين غازي بن مودود بن زنكي (١) الذي تولى حكم الموصل سنة (٥٦٥ هـ) (٢) .

ثم ولاه ديوان الجزيرة وأعمالها ، وكان والد مجد الدين يتولى ديوانها قبله (٣) . ثم عاد إلى الموصل وناب في الديوان عن الوزير جلال الدين أبي الحسن علي بن الوزير جمال الدين أبي جعفر محمد بن علي بن أبي منصور الأصفهاني (٤) ، الذي صار وزيراً في شهر ربيع الآخر سنة (٥٧١ هـ) (٥) .

ثم اتصل بمجاهد الدين قايماز بن عبدالله الخادم الزيني (٦) ، الذي استنابه سيف الدين علي قلعة الموصل (٧) ، فنال عنده مجد الدين درجة رفيعة (٨) .

فلما قبض على مجاهد الدين في جمادى الآخرة سنة (٥٧٩ هـ) (٩) اتصل بخدمة أبي بكر عز الدين مسعود بن مودود (١٠) ، الذي ولي الموصل في

(١) ترجمته في : وفيات الأعيان (٤ / ٤) .

(٢) الكامل في التاريخ لابن الأثير (٣٥٥ / ١١) .

(٣) المصدر السابق (٣٠٩ / ١١) .

(٤) ترجمته في : الكامل (٤٤٨ / ١١) ، وفيات الأعيان (١٤٦ / ٥) .

(٥) الكامل (٤٣٤ / ١١) .

(٦) ترجمته في : وفيات الأعيان (٤٢٦ / ١) .

(٧) الكامل (٤٣٤ / ١) .

(٨) عقود الجمان (١١٥ / ٦) ، وانظر : الكامل (٤٢٩ / ١١) ، ومعجم الأدباء (٧٢ / ١٧) .

(٩) الكامل (٤٩٩ / ١١) .

(١٠) ترجمته في : وفيات الأعيان (٤٩ / ٢) .

الثالث من صفر سنة ست وسبعين وخمسمائة^(١) ، فولي ديوان الإنشاء له ، وكان يشير عليه بالرأي والنصيحة^(٢) ، وصار كما قال عنه أخوه عز الدين بن الأثير : (كان أخي هو الذي يصدرون عن رأيه على ماشأهده الناس)^(٣) .

ولازم ابن الأثير أبا بكر حتى توفي في التاسع والعشرين من شعبان سنة تسع وثمانين وخمسمائة ، بل هو الذي كتب وصيته^(٤) .

ثم تعلق بخدمة ولد أبي بكر نور الدين أبي الحارث أرسلان شاه^(٥) ، فصار واحد دولته حقيقة حتى أن السلطان نور الدين كان يقصد منزله في مهامه^(٦) ، أو يرسل إليه بدر الدين لؤلؤاً^(٧) ، وكان نور الدين لا يرد ولا يصدر إلا عن رأي مجد الدين، ويشاوره في الأمور^(٨) .

قال عز الدين بن الأثير : (كان - أي مجد الدين - عنده واحد دولته والمرجع إلى قوله ورأيه ، ولم يزل كذلك إلى أن فرق الموت بينهما رضي الله عنهما)^(٩)

وتولى مجد الدين كتابة الإنشاء له ، وكان يعرض عليه الوزارة فيأبى ، قال ابن كثير : (لما آل الملك إلى نور الدين أرسلان شاه أرسل مملوكه لؤلؤاً أن

(١) الكامل (٤٦٢ / ١١) .

(٢) الكامل (٩٩ / ١٢) ، التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية (١٨٥ ، ١٩٥) .

(٣) الباهر (١٩٠) .

(٤) الكامل (١٠١ / ١٢) .

(٥) ترجمته في : وفيات الأعيان (١٩٣ / ١) ،

(٦) عقود الجمان (٦ / ١٥ ب) ، معجم الأدباء (٧٢ / ١٧) .

(٧) هو : بدر الدين لؤلؤ بن عبدالله الأتابكي ، ترجمته في : النجوم الزاهرة (٧٠ / ٧) .

(٨) معجم الأدباء (٧٣ / ١٧) .

(٩) الباهر (١٩١) .

يستوزره فأبى ، فركب السلطان إليه فامتنع (١) .

وقال ياقوت الحمويّ : (حدّثني أخوه المذكور - أي عز الدين - قال :
حدّثني أخي أبو السعادات قال : لقد ألزمني نور الدين بالوزارة غير مرة ، وأنا
أستعفيه حتى غضب مني ، وأمر بالتوكيل بي - [أي بإقامة وكيل لي] - قال :
فجعلت أبكي ، فبلغه ذلك ، فجاجني وأنا على تلك الحال : فقال لي : أبلغ الأمر
إلى هذا ؟ ما علمت أن رجلاً ممن خلق الله يكره ما كرهت ، فقلت أنا يا مولانا
رجل كبير ، وقد خدمت العلم عمرى ، واشتهر ذلك عني في البلاد بأسرها
وأعلم أنني لو اجتهدت في إقامة العدل بغاية جهدي ما قدرتُ أودّي حقه ، ولو
ظلم أكارُ - [أي : حرّاثُ] - في ضيعة من أقصى أعمال السلطان لنسب
ظلمه إلي ، ورجعت أنت وغيرك باللائمة عليّ ، والملك لا يستقيم إلا بالتسمّح في
العسف وأخذ هذا الخلق بالشدة ، وأنا لا أقدر على ذلك .

فأعفاه ، وجاعنا إلى دارنا ، فخبّرنا بالحال ، فأما والده وأخوه فلأماه على
ذلك الامتناع ، فلم يؤثر اللوم عنده أسفاً (٢) .

مرضه :

أُقعِد ابنُ الأثير في آخر أيامه ، وعجز عن الحركة ؛ إذ عرض له مرض
النقرس (٣) ، فكفَّ يديه ورجليه ، ومنعه من الكتابة مطلقاً ، واشتد به المرض
فكان النهوض يصعب عليه (٤) .

(١) البداية والنهاية (١٣ / ٥٤) .

(٢) معجم الأدباء (١٧ / ٧١ - ٧٢) .

(٣) شذرات الذهب (٥ / ٢٢) .

(٤) عقود الجمان (٦ / ١٥ ب) .

وصار يُحمل في محفة (١) ، وأقام في داره يغشاه الأكابر والعلماء وأنشأ رباطاً بقرية من قرى الموصل تسمى (قصر حرب) ، ووقف أملاكه عليه وداره التي كان يسكنها بالموصل (٢) ، ولزم منزله راضياً بما قضِيَ له ، قانعاً بما قُدِّرَ له من الرزق ، يغشاه الناس لفضله والرواية عنه (٣) .

علاجه :

قال ابن خلكان : (حكى أخوه عز الدين أبو الحسن علي : أنه لما أقعد جاءهم رجل مغربيّ والتزم أنه يداويه ويبرئُه مما هو فيه ، وأنه لا يأخذ أجراً إلا بعد بُرئه ، فملنا إلى قوله ، وأخذ في معالجته بدهن صنعه ، فظهرت ثمرة صنعته ، ولانت رجلاه ، وصار يتمكن من مدَّهما ، وأشرف على كمال البرء فقال لي : أعط هذا المغربيّ شيئاً يرضيه واصرفه ، فقلت له : لماذا ؟ وقد ظهر نُجْحُ معالجته (٤) ، فقال : الأمر كما تقول ، ولكنني في راحة مما كنت فيه من صحبة هؤلاء القوم والالتزام بأخطارهم ، وقد سكنت روحى إلى الانقطاع والدَّعة ، وقد كنت بالأمس وأنا معافى أنزلُ نفسي بالسعي إليهم ، وها أنا [ذا] اليوم قاعد في منزلي ، فإذا طرأت لهم أمور ضرورية جاعوني بأنفسهم لأخذ رأيي ، وبين هذا وذاك كثير ، ولم يكن سبب هذا إلا هذا المرض ، فما أرى زواله ولا معالجته ، ولم يبق من العمر إلا القليل ، فدعني أعيش باقيه حراً سليماً من الذل ، وقد أخذت منه بأوفر الحظ .

قال عز الدين : فقبلت قوله ، وصرفت الرجل بإحسان (٥) .

(١) شذرات الذهب (٢٢ / ٥٠) .

(٢) وفيات الأعيان (١٤٢ / ٤) .

(٣) إنباه الرواة (٢٥٩ / ٣) .

(٤) في وفيات الأعيان (معافاته) ، والتصحيح من : مرآة الجنان (١٣ / ٤) .

(٥) وفيات الأعيان (١٤٢ - ١٤٣) ، وانظر : إنباه الرواة (٢٥٩ / ٣) ، ومرآة الجنان (١٣ / ٤) .

وفاته:

توفي ابن الأثير - رحمه الله - ضحى يوم الخميس سلخ ذي الحجة سنة (٦٠٦ هـ) بالموصل^(١) ، ولم يصل عليه إلا العصر ، فقد أمر نور الدين أرسلان شاه عز الدين بن الأثير ألا يخرج إلى الجامع للصلاة عليه حتى يأمرهم بذلك ، إذ كان يريد الصلاة عليه ، وكان الزمن صيفاً ، وكان نور الدين موعوكاً ، فلما كان العصر، وفتّر الحر، أمر بإخراجه إلى الجامع، فصلى عليه،^(٢) ودفن بداره التي وقفها على الصوفية، وجعلها رباطاً^(٣) بدرج دراج داخل البلد^(٤).

مصادر ترجمة مجد الدين بن الأثير

أ - المخطوطة :

- ١- أسماء الرجال - للطبيي (١٠٠ ب) .
- ٢- إكمال الإكمال - لابن نقطة (٧- ٨) .
- ٣- الإعلام بوفيات الأعلام - للذهبي (١٢٨ ب) .
- ٤- تاريخ الكافي في معرفة علماء مذهب الشافعي - للبهنسي (١٧٩ أ)
- ٥- تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ - لابن عبد الهادي (ق : ٧٢) .
- ٧- تلخيص أخبار النحويين واللغويين - لابن مكتوم (٢٤١) .

(١) عقود الجمان (٦ / ١٥ ب) .

(٢) الباهر (٢٠١) .

(٣) عقود الجمان (٦ / ١٥ ب) .

(٤) وفيات الأعيان (٤ / ١٤٣) .

٨- تلخيص معجم الألقاب - لابن الفوطي - (٥) ، ترجمة رقم (٤٣٨) في مجلة دروية .

٩- ديوان الإسلام - لابن الغزيّ (١٢) .

١٠- سير أعلام النبلاء (١١٣ / ١١٢ - ١١٣) .

١١- صلة التكملة لوفيات النقلة - للحسينيّ (٢١١ ب) .

١٢- طبقات الأسديّ (٤٤) .

١٣- طبقات الشافعية لابن الصلاح (١٥٤ ب) .

١٤- طبقات النحاة واللغويين - لابن قاضي شهبه (٢٥٠ - ب - ٢٥١ ب)

١٥- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان للعينيّ (١٧ / ٣٢١ - ٣٢٢) .

١٦- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب - لابن الملّقن (١٠١ ب) .

١٧- عقود الجمان في شعراء هذا الزمان - لابن الشعّار الموصليّ

(١١٥ / ١١٨ - أ) .

١٨- كتاب في الرجال - لابن عبدالهادي (٧٤ ب) .

١٩- نزهة الألباب في الألقاب - لابن حجر (٣)

ب- المطبوعة :

١- ابن الأثير في المراجع العربية والأجنبية .

انظر : كتاب (بحوث ندوة أبناء الأثير ٩٩ - ١١٤) .

٢- ابن الأثير المحدث :

(بحوث ندوة أبناء الأثير ١ - ١٨ باللغة الإنجليزية) .

٣- إتحاف النبلاء (٢٤٣) .

٤- أسماء الكتاب (١٣١ ، ١٩٤ ، ٣٣٠) .

٥- الأعلام (١٥٢ / ٦) .

- ٦- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع (٧٣ ، ١٣١) .
- ٧- الإمام مجد الدين بن الأثير وجهوده في الحديث الشريف :
(بحوث ندوة أبناء الأثير ٣ - ٤٠) .
- ٨- إنباه الرواة للقفطيّ (٢٦٠ - ٢٥٧ / ٣) .
- ٩- إيضاح المكنون (٤٦٨ / ٢) .
- ١٠- البداية والنهاية لابن كثير (١٣ / ٥٤) .
- ١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢ / ٢٧٤ - ٢٧٥) .
- ١٢- بلاد الجزيرة في أواخر العصر العباسيّ (٢٥٠ - ٢٥١) .
- ١٣- البلغة في أصول اللغة (١٧٧) .
- ١٤- بنو الأثير الفرسان الثلاثة (٢٣ - ٦٠) .
- ١٥- تاج العروس للزبيديّ (٦ / ٧ - ٣) .
- ١٦- التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الآخر والأول (١٠٠ - ١٠١) .
- ١٧- تاريخ آداب اللغة العربيّة - لرجي زيدان (٣ / ١٠٩ - ١١٠) .
- ١٨- تاريخ الأدب العربيّ - لكارل بروكلمان (٦ / ١٩٣) .
- ١٩- تاريخ الأدب العربيّ في العراق (١ / ٨٩) .
- ٢٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (٢ / ٤٨) .
- ٢١- التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية (١٨٥ - ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٠١) .
- ٢٢- تاريخ الخلفاء - للسيوطي (٣٠٤) .
- ٢٣- تاريخ كزيدة - لحمد الله المستوفي (ص : ٧٠٣) .
- ٢٤- تاريخ الموصل - لسليمان صائغ (٢ / ٩٧ - ٩٨) .
- ٢٥- تاريخ الموصل - لسعيد الديوه جي (٣٨٢ ، ٣٩٧) .
- ٢٦- تتمة المختصر لابن الورديّ (٢ / ١٨٢ - ١٨٣) .

- ٢٧- تتمة المنتهي للشيخ عباس القمي (٤٧) .
- ٢٨- التعليقات السنية (٢٠ - ٣٢) .
- ٢٩- التكملة لوفيات النقلة (١٩١ / ٢ - ١٩٢) .
- ٣٠- جامع الأصول في أحاديث الرسول (المقدمة) ط - ك .
- ٣١- جامع المعقول والمنقول - شرح جامع الأصول (١ / ١٥ - ١٧) .
- ٣٢- الخميس للديار بكري (٢ / ٣٦٨) .
- ٣٣- دائرة المعارف الإسلامية (١ / ٨٢) .
- ٣٤- دائرة معارف القرن الرابع عشر (١ / ٥٤ - ٥٥) .
- ٣٥- دائرة المعارف - لبطرس البستاني (١ / ٣٧٠) .
- ٣٦- دائرة المعارف - لفؤاد البستاني (٢ / ٣٢٤) .
- ٣٧- دستور الوزراء (٢٧٣ - ٢٧٤) .
- ٣٨- دليل المراجع العربية (١ / ٦٢) .
- ٣٩- دليل المراجع العربية والمعربة (١٨٢ - ١٨٣) .
- ٤٠- دليل الموصل العام (١٠٥ - ١٠٦) .
- ٤١- دولة الأتابكة في الموصل (٣٢٠) .
- ٤٢- ذخائر التراث العربي الإسلامي (١ / ٣٩) .
- ٤٣- تاريخ مدينة السلام - لابن الفرات (مجلد ٥ / ١ / ١٠٠) .
- ٤٤- الذيل على الروضتين (٦٨) .
- ٤٥- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (١٥٦) .
- ٤٦- روضات الجنات (٧ / ٢٣٢ - ٢٣٣) .
- ٤٧- ريحانة الأدب (٥ / ٢٤٣) .
- ٤٨- سفينة البحار للشيخ عباس القمي (١ / ١١) .

- ٤٩- شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٦٥ / ٢٢ - ٢٣) .
- ٥٠- طبقات الشافعية - للأسنويّ (١ / ١٣٠ - ١٣٢) .
- ٥١- طبقات الشافعية للسبكيّ (٨ / ٣٦٦) ،
- ٥٢- العبر في خبر من غير - للذهبيّ (١٩ / ٥) .
- ٥٣- (العرب) مجلة : س ٥ ، ج ٦ ، ٧ ، ص : ٥٢١ - ٥٣٧ ، ٦٢٨ - ٦٧٣ .
- ٥٤- العسجد المسبوك للغسانيّ (٣٣٢) .
- ٥٥- عنوان التواريخ - لابن الساعيّ (٩ / ٢٩٩ - ٣٠١) .
- ٥٦- فتح المغيث للسخاويّ (٣ / ٤٩) .
- ٥٧- الفهرس التمهيديّ (٧٦ - ٧٧) .
- ٥٨- فهرس الخزانة التيمورية (٢ / ١٧٩ - ١٩٨ ، ٩ / ٣) .
- ٥٩- فهرس دار الكتب (١ / ١٢٤ ، ٣ / ١٥٨) .
- ٦٠- الفوائد البهية (١٩) .
- ٦١- القاموس الإسلاميّ (١ / ٢٤) .
- ٦٢- قاموس الإعلام (١ / ٥٩٩) .
- ٦٣- الكامل في التاريخ (١١٢ / ٢٨٨) .
- ٦٤- كتاب الوفيات لابن قنفذ (٣٠٣) .
- ٦٥- كشف الظنون (١ / ٢٨٢ ، ٢١٩ ، ٢٣٦ ، ٢٥٦ ، ٥٣٥ ، ٦١٨ ، ٧٨٩ ،
٢ / ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٨٣ ، ١٣٨٣ ، ١٦٨٣ ، ١٧١١ ، ١٩٨٩) .
- ٦٦- الكشول (١ / ٢٣) .
- ٦٧- الكنى والألقاب (١ / ٢٠٧ - ٢٠٨) .
- ٦٨- كنز العلوم واللغة (٢٦) .
- ٦٩- مجد الدين بن الأثير وجهوده في علم غريب الحديث (بحوث ندوة أبناء الأثير : ٤٠١ - ٤٦٧) .

- ٧٠- مجمل فصیحی لفصیح أحمد خوافي (٢ / ٢٨٥) .
- ٧١- المختصر المحتاج إليه - للذهبيّ (٣ / ١٧٥ - ١٧٦) .
- ٧٢- مرآة الجنان (٤ / ١١ - ١٣) .
- ٧٣- مرآة الزمان (ج ٨ ، ق ١ ، ص : ٤٣٥) .
- ٧٤- المرصّع لابن الأثير (المقدمة) : ٨ - ١٣ .
- ٧٥- معجم الأدباء (١٧ / ٧١ - ٧٧) .
- ٧٦- معجم البلدان (٣ / ١٠٣) .
- ٧٧- معجم المطبوعات العربيّة والمعرّبة (٣٤ - ٣٥) .
- ٧٨- معجم المؤلفين (٨ / ١٧٤) .
- ٧٩- مفتاح السعادة (١ / ١٢٨ - ١٢٩) .
- ٨٠- منال الطالب في شرح طوال الغرائب (المقدمة) ١١ - ٢٤ .
- ٨١- منهل الأولياء للعمريّ (١ / ٢٠٠ - ٢٠١) .
- ٨٢- الموصل في العهد الأتابكيّ (٩٦ - ٩٧) .
- ٨٣- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي
(٦ / ١٩٨-١٩٩) .
- ٨٤- نزهة الجليس للسيد عباس المكيّ (٢ / ٤١٣ = ٤١٤) .
- ٨٥- النهاية في غريب الحديث والأثر (المقدمة) (١ / ٩ - ١٨) .
- ٨٦- هديّة العارفين (٢ / ٢ - ٣) .
- ٨٧- وفيات الأعيان (٤ / ١٤١ - ١٤٣) .

الفصل الثاني (كتاب البديع في علم العربية)

في النحو كتب كثيرة تسمى " البديع " ، فلعلي بن عيسى الربيعي ، المتوفى سنة (٤٢٠ هـ) (١) كتاب في النحو يسمى (البديع) ، قال عنه الأنباري : (وصيّف كتاباً في النحو حسناً جيداً يقال له " البديع " (٢) .
ولمحمد بن مسعود الغزنيّ - المتوفى سنة (٤٢١ هـ) (٣) كتاب " البديع " قال عنه السيوطي : (أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في المغني ، وقال : إنّه خالف فيه أقوال النحويين ، وله ذكر في جمع الجوامع) (٤)
ونقل عنه البغداديّ في شرح أبيات المغني (٥) .
ولابن عصفور علي بن مؤمن المتوفى سنة (٦٦٩ هـ) (٦) كتاب " البديع في شرح الجزوليّة " (٧) .

وكتاب ابن الأثير " البديع في علم العربية " الذي نقوم على تحقيقه .

اسم الكتاب :

ذكره كثير من المؤرخين والمترجمين لابن الأثير ، وسماه " ياقوت

(١) ترجمته : في وفيات الأعيان (٣ / ٣٣٦) .

(٢) نزّهة الألباء (٣٤١) .

(٣) ترجمته : في بغية الوعاة (١ / ٢٤٥) .

(٤) بغية الوعاة (١ / ٢٤٥) ، ومغني اللبيب (٧٠٨) .

(٥) شرح أبيات المغني (٧ / ١٧٦) .

(٦) ترجمته في : بغية الوعاة (٢ / ٢١٠) .

(٧) فوات الوفيات (٣ / ١١٠) .

الحموي^(١) (البديع في النحو) ، وكذا سماه القفطي^(٢)
والسيوطي^(٣) ، وسماه ابن خلكان^(٤) : " البديع في شرح الفصول في
النحو لابن الدهان " .
وكذا سماه السبكي^(٥) ، وابن تغري بردي^(٦) ، وسماه ابن الشعار
الموصللي : " البديع في علم الإعراب " ^(٧) ، وهو كما نرى أقرب الأسماء إلى
الحقيقة ، فابن الأثير قال في مقدمه كتابه : (.. وسميته كتاب البديع في علم
العربية) ^(٨) ، وقد بين ابن الأثير أنه يريد بعلم العربية " النحو فقط " ، فقال :
(واعلم أن علم العربية المخصوص باسم النحو لا يعدو قسمين .. الخ) ^(٩) .

تبويب الكتاب وترتيبه

قال ياقوت الحموي^(١٠) : (كتاب البديع في النحو نحو الأربعين كراسة
وقفني عليه - أي عز الدين بن الأثير - فوجدته بديعاً كاسمه ، سلك فيه مسلكاً
غريباً وبوبه تبويباً عجيباً) ^(١٠) .
فما المسلك الغريب الذي سلكه المؤلف؟ وكيف بوب الكتاب تبويباً أعجب

(١) معجم الأدياء (١٧ / ٧٦) .

(٢) إنباه الرواة (٣ / ٢٦٠) .

(٣) بغية الوعاة (٢ / ٢٧٤) .

(٤) وفيات الأعيان (٤ / ١٤١) .

(٥) طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٣٦٧) .

(٦) النجوم الزاهرة (٦ / ١٩٨) .

(٧) عقود الجمان (٦ / ١٦ ب) .

(٨) ٣ / ١

(٩) ٣ / ١

(١٠) معجم البلدان (١٧ / ٧٦) .

ياقوتاً؟ قال المؤلف - رحمه الله - في مقدمة الكتاب : (.. واعلم أن علم العربية المخصوص باسم النحو لا يعدو قسمين :

أحدهما : معرفة ذات الكلمة وبنائها وما يتعلق بحروفها من التغيير .

والثاني : معرفة ما يطرأ عليها من الحركات والسكون .

وكل واحد من هذين القسمين يدخل على الآخر في التبيين لضرورة الإفهام، فهما متداخلان، لا يكاد ينفرد أحدهما بالذكر عن الآخر ، إلا أن كل واحد منهما يغلب ذكره على بعض الأبواب دون بعض) (١) .

وبناء على هذا : **قسم المؤلف الكتاب إلى قطبين رئيسين :**

القطب الأول : فيما الغالب على أبوابه معرفة الحركات والسكون، وهي (عوارض الكلم) .

القطب الثاني : فيما الغالب على أبوابه معرفة ذات الكلم وحروفها .

وقدّم ما يتعلق بأحكام الكلم على ما يتعلق بذات الكلم مع أن الحكمة تقتضي العكس ، لأن معرفة الذات قبل معرفة الصفات، قال : (إلا أن العلماء عكسوا القضية ، وكان الباعث على ذلك أمرين :

أحدهما : ميسيس الحاجة الغالبة إلى معرفة الثاني ؛ لما دخل على الألسنة

من الفساد ، وذلك إن الإنسان يتلقف الكلم في صغره ومبده لضرورة الإفهام والاستفهام، على ما يعلم من صحة وفساد ، ولما غلبت العجمة على ألسنة الناس تعلموا الكلام ملحوناً فاحتاجوا إلى إصلاح ذلك ، والغالب على طريقه معرفة الحركات والسكون .

(١) مقدمة البديع ص ٣ .

والامر الثاني : أن معرفة ذوات الكلم تشتمل على أشياء مُشكّلة :
كالتصريف والتصغير والنسب ، مما يصعب فهمه على المبتدئين . وكانت معرفة
الحركات والسكون أسهل مأخذاً ، وأقرب متناولاً ، فقدّموا ما غلبا عليه من
الأبواب في الذكر لهذين الأمرين ، وربما لغيرهما من الأمور ، فاقترنا بهم في
التقديم والتأخير (١) .

وقد وضّح المؤلف رحمه الله أن قصده بعلم العربية : هو النحو ، ولكنه
أدخل في النحو كل أبواب الصرف ، كأن المؤلف من القائلين بعدم الفصل بين
النحو والصرف ، وحاول المؤلف حينما قسّم كتابه إلى قطبين : أحدهما يبحث
في عوارض الكلم ، والآخر في ذوات الكلم ، حاول أن يوزع أبواب النحو عليهما
توزيعاً دقيقاً ، ولكنه أدخل بعض الأبواب في غير محلها ؛ لأنّه - كما اعترف في
مقدمته السابقة - يصعب التقسيم الدقيق للتداخل بين القسمين .

فالقطب الأول : اشتمل على الأبواب التالية :

الباب الأول : في معرفة الألفاظ العامة :

عرّف فيه النحو والكلمة والكلم والكلام ويّن أقسام الكلمة وخواص كل
قسم وتقسيمات كل قسم .

الثاني : في المعرب .

الثالث : في المبني .

الرابع : في الإعراب .

الخامس : في البناء .

السادس : في المبتدأ .

(١) مقدمة البديع ٣ - ٤ .

السابع: في الخبر.

الثامن: في الفاعل .

التاسع : في ما لم يسم فاعله.

العاشر: في المفعولات .

الحادي عشر : في المشبه بالمفعول، تحدّث في هذا الباب عن الحال والتمييز والاستثناء .

الثاني عشر : في المجرورات ، تحدّث فيه عن المجرور بحرف الجر ، والقسم ، والإضافة .

الثالث عشر: في التوابع .

الرابع عشر: في النداء .

الخامس عشر : في العوامل .

السادس عشر : في (كم) .

السابع عشر : في نوني التوكيد .

الثامن عشر : في التقاء الساكنين .

التاسع عشر : في الوقف.

العشرون: في الحكاية.

والمتأمل في هذه الأبواب يرى أن باب الوقف يتعلق بذات الكلمة لا بحكمها ، فكان الواجب أن يكون في القطب الثاني .

وأما القطب الثاني :

فاشتمل على عشرين باباً أيضاً ، منها الباب العشرون في جائزات الشعر، وهذا الباب الأحسن أن يكون في القطب الأول، لأنّه يتعلق بأحكام الكلمة .

وهذا التبويب وترتيب الأبواب لم أجد أحداً من العلماء - حسب علمي - سبق ابن الأثير إليه ؛ فهو تقسيم علمي دقيق ، وليس التبويب والترتيب الدقيقان مستغربين من ابن الأثير ؛ فالسمة البارزة على مؤلفاته - رحمه الله - التبويب والترتيب ، فكتبه في الحديث كلها جمع وتبويب ، فجامع الأصول في أحاديث الرسول ، والنهاية في غريب الحديث ، ومنال الطالب في شرح طوال الغرائب ، مرتبة ترتيباً أعجب المتقدمين والمتأخرين .

ولم يكتب المؤلف - رحمه الله - بإبراز قدرته على التبويب فقط ، بل نجده في كل باب يقسمه تقسيماتٍ عجيبةً دقيقةً ، ومن ثم يجمع الباب الواحد أشتاتاً متفرقةً ، تُوزَعُ على الفصول والأنواع والفروع والتعاليم ، ويبرز هذا في أكثر الأبواب ، ومنها : الباب الخامس عشر (في العوامل) : بدأه المؤلف - رحمه الله - بمقدمة ، ثم قَسَمَهُ ثلاثة أقسام :

القسم الأول : في الأفعال .

القسم الثاني : في الأسماء العاملة .

القسم الثالث : في الحروف العاملة .

القسم الأول : في الأفعال ، جعله ثمانية أنواع :

النوع الأول : في اللازم .

النوع الثاني : في المتردد بين اللازم والمتعدي ، ثم قسمه على ثلاثة أضرب :

الضرب الأول : أفعال معدومة استعملت متعدية ولازمة .

الضرب الثاني : أفعال متعدية بنفسها أصلاً ، ثم أدخلوا عليها حرف

الجر على تأول .

الضرب الثالث : أفعال متعدية بنفسها ، فإذا أدخلت عليها قرينة اللزوم

صارت قاصرة .

النوع الثالث : في المتعدي إلى مفعول واحد .

النوع الرابع : في المتعدي إلى مفعولين ، يجوز الاقتصار على أحدهما .

النوع الخامس : في المتعدي إلى مفعولين ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما ،

وجعله فرعين :

الفرع الأول : في تعريفه .

الفرع الثاني : في أحكامه (ذكر ثمانية أحكام) .

النوع السادس : في المتعدي إلى ثلاثة مفعولين ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفه .

الفرع الثاني : في أحكامه (ذكر ستة أحكام) وخاتمة

النوع السابع : في كان وأخواتها ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها ومعانيها .

الفرع الثاني : أحكامها (ذكر عشرة أحكام) .

النوع الثامن : في الأفعال التي لا تتصرف ، وقسم هذا النوع إلى

أربعة فصول :

الفصل الأول : في " عسى وأفعال المقاربة " ، وجعله ثلاثة فروع :

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها (ذكر خمسة أحكام) .

الفرع الثالث : فيما أشبه عسى من أفعال المقاربة .

الفصل الثاني : في نعم وبئس ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفهما .

الفرع الثاني : أحكامها (ذكر سبعة أحكام) وخاتمة .

الفصل الثالث : في " حَبَّأَ " ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها .

الفصل الرابع : في التعجب ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفه .

الفرع الثاني : أحكامه (ذكر عشرة أحكام) .

القسم الثاني : في الأسماء العاملة ، جعله أربعة أنواع :

النوع الأول : في اسم الفاعل واسم المفعول ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفهما .

الفرع الثاني : أحكامها (ذكر ثمانية أحكام) .

النوع الثاني : في الصفة المشبهة ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها (ذكر عشرة أحكام) .

النوع الثالث : في المصدر ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفه .

الفرع الثاني : أحكامه (ذكر ثمانية أحكام) .

النوع الرابع : في أسماء الأفعال ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها .

القسم الثالث : في الحروف العاملة ، جعله خمسة أنواع :

النوع الأول : في إنَّ وأخواتها ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها ، وجعله فصلين :

الفصل الأول : في الأحكام المشتركة (ذكر عشرة أحكام) .

الفصل الثاني : في الأحكام المختصة (ذكر تسعة أحكام) ، الحكم الثالث منها

: في الفرق بين إنَّ و بَوَّأَنَّ ، قَسَمَهُ أربعة أقسام ، سَمَّى كل واحد منها
تعلماً .

النوع الثاني : في (ما) المشبهة بـ (ليس) ، جعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها (ذكر خمسة أحكام) .

النوع الثالث : في (لا : النافية) ، جعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها (ذكر خمسة عشر حكماً) .

النوع الرابع : في الحروف العاملة في الأفعال الناصبة ، جعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : أحكامها ، جعله ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : (أن) .

الصنف الثاني : (كي) .

الصنف الثالث : (إذا) .

النوع الخامس : في الحروف الجازمة ، وجعله فرعين :

الفرع الأول : تعريفها .

الفرع الثاني : في الشرط والجزاء ، وجعله فصلين :

الفصل الأول : في تعريفه وذكر حروفه .

الفصل الثاني : في أحكامه (ذكر سبعة عشر حكماً) .

وهكذا كان ابن الأثير يُبَوِّبُ كتابه كُلَّهُ ، وهذا يدل - ولاشك - على قدرة هائلة في الترتيب والتنظيم ، أفادها من عمله في الحديث ، ولكن كما رأينا أن تلك التقسيمات والتفريعات وإن كانت دقيقة إلا أنها تشتت ذهن القارئ في الجمع بين الأقسام ، والفصول ، ولكنها تعين القارئ الراغب في معرفة أحكام

منهج الكتاب

قال ابن الأثير - في مقدمة الكتاب - بعد البسملة والحمدلة ، والصلاة على رسول الله - صلى الله عليه وسلم :- (.. أما بعد فإنك أيها الأخ - أبقاك الله ورعاك - لما قرأت كتاب " بغية الراغب في تهذيب الفصول النحويّة " ، ورأيت في غاية ما يكون من الاختصار ، ويمكن من الإيجاز ، مع ما اشتمل عليه من الشرائط ، وحواه من الأحكام والضوابط ، وكنت في مزاوله هذا الفن من العلم ناشياً ، وإن كان عزمك فيه ماضياً ، واطلعت منه على مستبهم مستغلق ، وسَمَّتْ نفسك إلى ما هو أعلى منه قدراً ، وأوضح سبيلاً ، وأكثر منه بسطاً وأقومُ قبلاً ، ورغبت إليّ في جمع كتاب - ينير طرق فهمه ، وتتضح مذاهب معرفته ، فأجبتك إلى ما سألت غير ذاهب بالإطالة إلى الإملال ، ولا جانحٍ بالإيجاز إلى الإخلال ، حسب ما طلبت أن يكون باسطاً لما أوجز فيه ، مبيّناً لما أغلق من ألفاظه ومعانيه ، تقصّر عن رتبته الشروح ، ولا يقصّر في البيان والوضوح ، جامعاً لأبواب النحو وأحكامه ، مشتملاً على أنواعه وأقسامه ، إلا ما عسى أن يشذ منها ، أو ما لا تمس الحاجة إليه .

ولم أكد أودعه من الأدلة إلا ما أوجب ذكره إحكامه ، وافتقر إلى معرفته

بيانه، وليس لي فيه إلا اختيار، أقوال الأئمة ونقلها ، وما أضفت إليها من زيادة شرط في حدّ ، واحتراز في قول ، وإشارة إلى نكتة غريبة تقف عليها .. (١) .

ومن هذه المقدمة : يتضح لنا أنّ ابن الأثير كان قد اختصر الفصول النحوية لابن الدهان بكتاب سماه (بغية الراغب في تهذيب الفصول النحوية) وهو كتاب مفقود -حسب علمي - ، وهو - كما يتضح من هذه المقدمة - كتاب مختصر ، فشرحه ابن الأثير في كتابه " البديع في علم العربية " ، والمطلع على كتاب البديع لا يرى فيه ذكراً ولا أثراً لفصول ابن الدهان، ولا لبغية الراغب، إلا ما ورد في المقدمة ، فابن الأثير لم يمزج الفصول النحوية ولا شيئاً منها بشرحه ، ولم يتبع في ترتيبه ترتيب ابن الدهان .

ومن المقدمة - أيضاً - نستطيع أن نبرز أهم الأسس التي وضعها المؤلف ليعتمدها في شرحه، وهي :

١- التوسط في الشرح بين الإطناب الممل والإيجاز المخلّ .

٢- جمع أبواب النحو وأحكامه فيه .

٣- الإيجاز في الأدلة والعلل .

٤- أن مهمته ما هي إلا اختيار أقوال الأئمة وتعليقات يسيرة منه ، هي أقرب إلى الإشارات منها إلى التعليقات .

هذه أهم الأسس التي وضعها ابن الأثير ليسير عليها في شرحه ، ولاشك في أنّ المؤلف حاول التقيّد بها ، ولكنه لم يستطع الالتزام بها دائماً ، وسيتضح ذلك في تفصيل الأسس وتطبيقها على الكتاب :

(١) مقدمة كتاب " البديع في علم العربية " ص ٢ .

الأول: التوازن بين الإيجاز والإطناب :

حينما همَّ ابن الأثير في تأليف كتابه ، لا أشك في أنه عمَدَ إلى كتاب من أهم كتب شيخه " ابن الدهان " ، وهو المسمى بـ " الغرة في شرح لمع ابن جني " فاستقى منه أكثر مادة كتابه - كما سيأتى تفصيله (١) - ، وكتاب الغرة لابن الدهان من أحسن الكتب التي ألفت في القرن السادس الهجري ، ومن أجمعها قال عنه ابن خلكان : (وشرح كتاب اللمع - لابن جني - شرحاً كبيراً يدخل في مجلدين بوسماه " الغرة " ، ولم أر مثله مع كثرة شروح هذا الكتاب) (٢) .

وابن الدهان كان عالماً من أعلام النحو في عصره ، وكان كما قال عنه العماد الأصفهاني : (بحر لا يغضغض ، وحبر لا يغمض ، سيبويه عصره ، ووحيد دهره) (٣) .

لهذا وجد ابن الأثير - وهو العازم على الاختصار - أنه يقف أمام موسوعة نحوية مطنبة ؛ فكتاب الغرة جمع من الآراء والشواهد والعلل شيئاً هائلاً ، لو نقله المؤلف في كتابه لوقع في الإطناب الذي لم يرتضه لنفسه بولو اختصره ربما وقع في الإيجاز المحذور ، فجاء كتابه لهذا السبب جامعاً لكثير من مسائل النحو والصرف مفصلاً لها ، وإنَّ من يقرأ كتاب ابن الأثير وحده ولا يطلع على كتاب ابن الدهان سينال كامل إعجابه ، ولن يرى فيه الإطناب الممل ، فهو يسوق القضايا النحوية بأسلوب واضح ، ويستوفي في كل قضية جوانبها ، ولكنه إن اطلع على كتاب " ابن الدهان " وغيره من الكتب المتوسعة

(١) ص : ٩٣ .

(٢) وفيات الأعيان (٢ / ٣٨٢) .

(٣) نقله القفطي في إنباه الرواة (٢ / ٥١) .

فستتضح له بعض جوانب الإيجاز الذي قد يصل إلى درجة الإخلال
بالمعنى ، والإيجاز عند المؤلف يتضح في أمرين :

الأول : الإيجاز في عرض المسائل .

والثاني : الإيجاز في نسبة الآراء .

أولاً : الإيجاز في عرض المسائل :- وقد احتوى الكتاب على مسائل مختصرة
اختصاراً مخللاً منها :-

١- قال - في هاء ضمير المذكر المنصوب والمجرور : (.. فإن كان قبله ساكن
ففيه مذهبان :

أحدهما : كالمتحرك نحو : عنوه أخذت ، وعليه مال .

والثاني : ألا تلحقه حرفاً وهو الأكثر (١) .

وهذا الكلام اختصره المؤلف من كلام شيخه ابن الدهان (٢) ، وكان لابد
من تفصيله ، فإنه إن كان ما قبله ساكناً فإما أن يكون أحد حروف اللين، مثل :
علاه ، وإليه، ودَعُوهُ ، فحينئذ الحذف أولى ؛ لئلا يجتمع ساكنان بينهما حاجز
خفي غير حصين، وهو الهاء (٣) .

وإما ألا يكون الساكن أحد حروف اللين، مثل : عنهُ ، ودَعُهُ ، ومنهُ ،
وزِدُهُ ، فالإثبات حينئذ أكثر ، وهو مذهب سيبويه (٤) ، وجعل المبرد الحذف
والإثبات سواء (٥) .

(١) انظر : ١٥١ .

(٢) الغرة (١٥ / ٢) .

(٣) الكتاب (٢ / ٢٩١) ، المقتضب (١ / ٢٦٤) ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١٣ / ١٤ -) .

(٤) الكتاب (٢ / ٢٩١) ، معاني القرآن وإعرابه (١٢ / ١) .

(٥) المقتضب (١ / ٢٦٥) .

وقوله : (.. فإن كان قبله ساكن) يدخل فيه ما بعده ساكن مثل : عنه الحق ، وعليه المال ، وحينئذ لا يقبل الضمير الإشباع ، فكان على المؤلف أن يقيده بالأ لا يكون بعده ساكن ؛ ليخرج المثالان السابقان ، ولعل المؤلف استغنى عن هذا الشرط بالمثال :

٢- قال في ضمير النسوة : (.. وهي عند أكثر العلماء لجمع القلة ، والهاء لما فوق ذلك ، كقولك : النساء ضربتهن، وضربتها) (١) ، وقال أيضاً : (وقد جعلها قوم للعدد القليل من المؤنث ، وأطلقها آخرون على القليل والكثير ، وكان الأشبه والأكثر في النظم والنثر) (٢) .

كان على المؤلف أن يقيده الضمير بأن يعود على مؤنث غير عاقل .. أمّا إذا عاد على مؤنث عاقل كمثال المؤلف فلم تفرق العرب بين قليله وكثيره والأفصح جمع الضمير (٣) .

٣- قال عن وزن أفعل : (أن يكون بمعنى فَعَلَ ، ولا يكون للهمزة فيه تأثير ، وهو قليل محصور) (٤) .

وهذا القول غير صحيح ، فليس قليلاً ، وقد ألفت فيهما كتب ، منها : فعلت وأفعلت للسجستاني ، وللزجاج ، وما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد - للجواليقي .

(١) ص : ١٤٨ .

(٢) ج ١ / ٣٧ .

(٣) انظر البحر المحيط (٦٤ / ٢) .

(٤) ص : ٥٩٢ .

٤- جعل شروطاً ما يجمع جمع المذكر السالم : التذكير والعلم والعلمية ، وألحق به صفته في الغالب (١) .

وبعض هذه الشروط يحتاج إلى تقييد ، فالعلمية لا بد من تقييدها بالخالية من تاء التانيث ، والصفة لا بد من تقييدها بالقابلية لتاء التانيث أو الدالة على التفضيل ، ولما لم يفعل المؤلف ذلك اضطر إلى استثناء الأعلام المختومة بالتاء ، مثل : طلحة (٢) ، واستثناء بعض الصفات : كأفعل فعلاء ، وفعلان فعلى .. إلخ (٣) .

٥- في حديثه عن جمع الاسم المهموز لم يستقص أنواعه كلها (٤) ، فترك ما همزته منقلبة عن واو أو ياء أصليين : مثل كساء ورداء ، وما همزته للإلحاق مثل : علباء مسمى بها ، وكان المؤلف قد استقصاها في التثنية (٥) ، ولكنه لم يفعل ذلك في الجمع .

٦- النسب إلى المركب والجملة (٦) ، اختصره المؤلف اختصاراً شديداً ، فلم يذكر كل الآراء فيه ، وهي آراء مشهورة (٧) ، ولعلها تركها لشهرتها .

٧- قال في الإخبار عن المبدل منه ، في مررت بأخيك زيد : (فإن أخبرت عن أخيك قلت : الذي مررت به أخوك زيد ، وإن شئت : زيد أخوك) (٨)

(١) ص : ٢٤٥ .

(٢) ص : ٢٤٨ .

(٣) ص : ٢٤٥ .

(٤) ص : ٢٥١ .

(٥) ص : ٢٢٣ - ٢٢٥ .

(٦) ص : ٢٨٦ .

(٧) انظر : تفصيلها في : شرح الشافية (٧١ / ٢ - ٧٤) .

(٨) ص : ٤٥١ .

فقوله : (وإن شئت) يشعر بجواز الأمرين على السواء ، وقوله مختصر من كلام شيخه ابن الدهان ^(١) ، الذي ذكر أن للعلماء رأيين في الإخبار عن **المبدل منه** : فالمازني وابن السراج لا يجيزان الإخبار عن المبدل منه إلا ومعه **الدل ، قالوا** : (أخوك زيد) وغيرهما يجيزه ، فيخبر به دون البديل ، فيقول : (الذي مررت به زيد أخوك) ولا يجيز الأول ^(٢) .

فهذا الاختصار جعل المؤلف يبدو كأنه يأتي برأي ثالث ، وهو جواز الأمرين .

٨- لم يستوف شروط العجمة المانعة من الصرف حينما ذكرها ^(٣) ، فلم يذكر أن تكون موضوعة للواحد لا للأجناس ، كديباج وياسمين وفرند .. فهذه مصروفة؛ لأنها للأجناس ^(٤) إلا إذا كان ممن لا يرى اشتراط العلمية في العجمة .

٩- تحدث في الحكم الرابع من أحكام الهمزة في الخط ، عما كانت فيه فاء الفعل همزة ، واتصلت بكلام قبلها ، وكان الواجب عليه أن يتحدث قبل ذلك عما لم يتصل بكلام ، كما فعل شيخه ابن الدهان ^(٥) .

١٠- قال المؤلف -رحمه الله - : (قال قوم : لك أن تذهب بجميع الأفعال مذهب نعم وبئس ، فتحولها إلى فَعَلٍ) ^(٦) ، وهذا القول - وإن كان من

(١) الفرة (٢ / ١٣٢٠) .

(٢) المقتضب (٢ / ١١١) ، والأصول (٢ / ٣١٨) .

(٣) ص : ٤٥٦ - ٤٥٨ .

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج (٤٥) .

(٥) الفرة (٢ / ٣٣٢ ب) .

(٦) ص : ٥٨٥ .

كلام ابن السراج - فإنه يحتاج إلى تقييد الأفعال بالثلاثية فقط؛ لأن غيرها لا يُحوَّلُ .

١١- عَرَّفَ تنوين الترّم بأنة اللاحق لأواخر الآي والقوافي (١) ، وكان على المؤلف أن يقيد القوافي بالمطلقة ، كما قَيَّدَ بعد ذلك التنوين الغالي باللاحق للقوافي المقيدة (٢) .

١٢- جعل تنوين العوض نوعين : عوضٌ عن المضاف إليه ، وعوضٌ عن نون زِيدين كهندات (٣) . والمؤلف ترك ما تنوينه للعوض عن حرف، مثل : جَوَّارٍ ، وَغَوَّاشٍ ، وأيضاً تنوين هندات ليس للعوض ، بل للمقابلة ، إلا إن كان يقصد بالعوضِ المقابلةً .

١٣- قال في زيادة النون : (وإذا كانت النون ثالثة ، فاحكم بزيادتها إلا أن يقوم دليل على أصليَّتها) (٤) .

وهذا الكلام مطلق لا بد من تقييده بأن تكون النون ساكنة ، وأن تكون الكلمة على خمسة أحرف (٥) .

١٤- قال عن زيادة التاء الأولى في " تُرْتَبِ " : (أما تُرْتَبُ فزيادتها عند سيبويه لأنها ليست على مثال الأصول ، والأخفش يعتقد زيادتها بالاشتقاق لأنها من الرتوب) (٦) .

كلامه بسبب إجماله يوهّم بأن سيبويه يعتقد زيادة التاء الأولى لأنه ليس

(١) ص : ٦٢٠ .

(٢) ص : ٦٢١ .

(٣) ص : ٦٢٠ .

(٤) ص : ٦٨٩ .

(٥) الكتاب (٢ / ٣٥١) ، التكملة (٢٤٠) .

(٦) ص : ٦٩٣ .

عنده وزن " فُعَلِّلَ " فقط ، وهذا غير صحيح ، فسيبويه قال : (وكذلك تُرْتَبُ وتُدْرَأُ ؛ لأنهن من رَتَبَ ودرَأَ) (١) .

فهو يعتقد زيادتها؛ لأنه ليس عنده وزن جُعْفَرٍ ، وشهد به الاشتقاق ، كما قال ابن جني (٢) . أما الأخفش فلأن من أوزان الرباعي عنده (فُعَلَّلُ) ، فزيادتها لأنها من الرتوب فقط .

١٥ - قال المؤلف - في زيادة الهاء - : (وأما غير المقيس فزيدت أولاً عند الخليل والأخفش ، نحو : هَجِرَع ، وهِبَلَع ، جعلهما من الجرع والبلع ونحو هِرْكُوَلَة ، من الركل في المشي) (٣) .

فالخليل والأخفش قالوا بزيادة الهاء أولاً ، لكن الخليل جعلها زائدة في هِرْكُوَلَة فقط ، فيما حكاه عنه أبو الحسن الأخفش ، من أن هِرْكُوَلَة «هَفْعُوَلَة» ، وأن الهاء زائدة (٤) .

أما هَجِرَع وهِبَلَع فالهاء فيهما زائدة عند الأخفش فقط ، قال ابن جني : (وذهب أبو الحسن إلى أن الهاء في هَجِرَع وهِبَلَع زائدتان؛ لأنهما من الجرع والبلع) (٥) .

أما الخليل فلم يجعلها زائدة فيهما ، وهَجِرَع وهِبَلَع في كتاب " العين " في باب : الرباعي من العين (٦) ، فالمؤلف - رحمه الله - لم يكن دقيقاً في اختصاره ما في سر الصناعة ، ولو : قال فزيدت أولاً عند الخليل والأخفش ،

(١) الكتاب (٢ / ٣٤٨) .

(٢) سر الصناعة (١ / ١٨٦) .

(٣) ص : ٦٦٩ .

(٤) المنصف (١ / ٢٥) .

(٥) سر الصناعة (١٦٦ / ١) .

(٦) العين (٢ / ٢٧٥ ، ٢٨٢) .

نحو هِرْكُوَّةَ جعلها من الركل ، ونحو هَجْرَعٍ وهِبْلَعٍ عند الأَخْفَش جعلها من الجرع والبلع - لو قال ذلك لسلم من الخطأ .

ثانياً : الإيجاز في نسبة الآراء :

إن كان بعض الإيجاز في المسائل مقبولاً أو غير مذموم ، فإن ترك نسبة الآراء إلى قائلها - مع القدرة على ذلك - لاشك في أنه غير محمود والمؤلف - وهو ينقل من كتاب شيخه ابن الدهان - عمد إلى الإبهام في نسبة بعض الآراء مع أن شيخه صرَّحَ ينسبها ، فإن كان هذا الصنيع من قبيل الإيجاز فهو معيب غير ممدوح ، ولذلك في الكتاب شواهد كثيرة منها :

١- قال في تقديم الضمير الأبعد على الأقرب : (وقد جوز بعضهم أعطاكني ، وأعطاهوك ، وأعطاهوني) (١) ، وقد نسبه ابن الدهان إلى المبرد (٢)

٢- قال في زيادة أل : (وقولهم : إنى لأمر بالرجل مثلك فأكرمه عند بعضهم ، لأنَّ مثلك نكرة وقد وصف بها الرجل وهو معرفة فَقَدَّرَ اللام زائدة) (٣)

والمراد به الأَخْفَش كما قال ابن الدهان (٤) .

٣- قال في جمع التكسير (وعلى أفعلة نحو : باب وأبوبة ، ورحى وأرحية ، وهو قليل ، وليس بابه وقيل : هو جمع الجمع (٥) والقائل هو : الخليل بن أحمد كما صرَّح به ابن الدهان (٦) .

(١) ص : ١٦٠ .

(٢) الغرة (٢ / ١٩ ب) .

(٣) ص : ١٨٥ .

(٤) الغرة (٢ / ١٢٤ أ) .

(٥) ص : ٢٧٩ .

(٦) الغرة (٢ / ١٦١ ب) .

٤- قال : (واختلفوا في «جُمْد» اسم جبل ، فسيبويه رواه ساكن الميم ، وغيره ضمها) (١) ، والمقصود بغيره : ابن جنى ، كما قال ابن الدهان (٢) .

٥- قال في تصغير الترخيم : (وبعض النحاة يقصر تصغير الترخيم على الأعلام) (٣) .

هو الفراء ، وقد صرَّحَ باسمه ابن الدهان (٤) .

٦- قال : (وبعضهم لا يصغر المصادر) (٥) ، وهو الفراء كما قال ابن الدهان (٦) .

٧- قال عن أُحَادٍ وثُنَاءِ المعدولة : (ومنهم من لا يصرفه مع التسمية) (٧) ، وهما الجرمي والسيرافي ، وقد نصَّ عليهما ابن الدهان (٨) .

وعلى الرغم من كل ما ذكرته من صور الإيجاز فإن الكتاب يعد من الكتب المتوسعة؛ لأنه مأخوذ من كتب ابن الدهان التي حوت سوانح النحو وشوارده . ولكنه توسع لا يمكن أن يوصف بالإطناب، إلا أن رغبة المؤلف في التقسيمات والتفريعات توقعه في أحيان قليلة فيما يشبه الإطناب ، ومن أمثلة ذلك :

-
- (١) ص : ٢٨٣ .
 - (٢) الغرة (٢ / ٢٦٣ ب) .
 - (٣) ص : ٣٥٢ .
 - (٤) الغرة (٢ / ٢٥٦ أ) .
 - (٥) ص : ٣٥٥ .
 - (٦) الغرة (٢ / ٢٦٠ ب) .
 - (٧) ص : ٤٥٦ .
 - (٨) الغرة (٣ / ١٣٥ ب) .

١- قَسَمَ الإِضَافَةَ إِلَى مُحَضَّةٍ وَغَيْرِ مُحَضَّةٍ ، ثُمَّ قَسَمَهَا إِلَى مَعْنَوِيَّةٍ وَلَفْظِيَّةٍ (١)
وَمِنَ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الْمُحَضَّةَ هِيَ الْمَعْنَوِيَّةُ ، وَغَيْرُ الْمُحَضَّةِ هِيَ الْفَلْظِيَّةُ ، وَلَكِنْ
حُبُّ الْمُؤَلِّفِ لِلتَّقْسِيمَاتِ جَعَلَهُ يَسْتَرَسِلُ فِي ذِكْرِهَا .

٢- قَسَمَ الْجَمْعَ بِالنَّظَرِ إِلَى إِعْرَابِهِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ : جَمْعٌ مُذَكَّرٌ سَالِمٌ ، وَجَمْعٌ
مُؤَنَّثٌ سَالِمٌ ، وَجَمْعٌ تَكْسِيرٌ ، وَقَسَمَهُ مَرَّةً أُخْرَى إِلَى : جَمْعٍ فِي الْفَلْظِ
وَالْمَعْنَى ، وَجَمْعٍ فِي الْمَعْنَى دُونَ الْفَلْظِ ، وَجَمْعٍ فِي الْفَلْظِ دُونَ الْمَعْنَى (٢) .

٣- قَالَ فِي التَّصْغِيرِ : (إِذَا كَانَ ثَالِثَ الْأَسْمَاءِ وَأَوَّافًا فَلَا يَخْلُو أَنْ تَكُونَ لِلْإِلْحَاقِ أَوْ
لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ ، فَإِنْ كَانَتْ لِلْإِلْحَاقِ أَجْرِيَّتُهَا مُجْرَى الصَّنْفِ الْأَوَّلِ - أَيْ
جَوَازِ الْقَلْبِ ، وَإِقْرَارِهَا عَلَى حَالِهَا - تَقُولُ فِي : جَهَّورٌ وَجَدُولٌ : جُهَيْرٌ
وَجَدِيلٌ ، وَجُهَيُّورٌ ، وَجَدِيُولٌ ، وَإِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ الْإِلْحَاقِ قَلْبَتُهَا يَاءً ، وَأَدْغَمْتَ
فِيهَا يَاءَ التَّصْغِيرِ نَحْوَ : عَمُودٌ وَعُمِيدٌ) (٣) .

لَوْ قَالَ الْمُؤَلِّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : الْوَاوُ السَّاكِنَةُ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ تَقَلِّبُ
يَاءً ، وَالْمُتَحَرِّكَةُ يَجُوزُ فِيهَا الْقَلْبُ وَالْإِقْرَارُ عَلَى حَالِهَا ، لَكَانَ أَوْلَى مِنْ هَذَا
التَّقْسِيمِ وَالتَّفْصِيلِ .

٤- لَيْسَ لِلْإِسْتِطْرَادِ وَجُودٍ فِي الْكِتَابِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، قَالَ الْمُؤَلِّفُ - وَهُوَ يَتَحَدَّثُ
عَنْ فِعْلِيٍّ - بِكَسْرِ الْفَاءِ - ، (وَقَالَ الْأَخْفَشُ : إِنَّ أَلْفَ عَلْقَى لِلتَّائِيثِ
أَيْضًا) (٤) .

(١) ص : ١٨٧ .

(٢) ص : ٢٤٢ .

(٣) ص : ٣٣١ .

(٤) ص : ٢٠٨ .

الثاني : جمع أبواب النحو وأحكامه :

جمع المؤلف - رحمه الله - أبواب النحو وأبواب الصرف في كتابه ، وقد بحثت عن أبواب منهما لم يبحثهما المؤلف فلم أجد ؛ لأنه لم يكتف بالأبواب التي طرقها شيخه "ابن الدهان" في " الغرة " ، فزاد عليها باب أبنية الكلم وباب المصادر ، وباب التصريف ، وباب الإدغام ، وأظن أن ابن الدهان قد طرق هذه الأبواب في كتابه " شرح الإيضاح والتكملة "؛ وهو كتاب مفقود فيما أعلم، لأنها من أبواب التكملة للفارسي ، أما جمعه للأحكام النحوية والصرفية فأظن أنه لم يفته إلا القليل رغبةً في الإيجاز والاختصار .

الثالث : الإيجاز في الأدلة والعلل غالباً :

لم يكن المؤلف - رحمه الله - ذا عناية واضحة بالعلة ، ولم يجهد نفسه بالبحث فيها أو التعرض لها ، وإنما كان يعرض في بعض الأحيان عللاً لا يمكن أن يُخَالَفَ فيها ، فالمؤلف - رحمه الله - يبدو بعيداً عن المنطق والتأثر به ، وربما لم يكن محباً له بحكم كونه محدثاً ، فلم يكن كالرمانى الذي ملأ شرحه لكتاب سيبويه بالعلل النحوية والمناقشات المنطقية ، فنرى المؤلف يتركها في مواضع تستدعي إيضاحها بالعلل ، كالفصل الذي عقده لبيان الأسماء التي لاتصغر^(١) وذكر فيه كثيراً منها ، فلم يُعَلَّل سبب منع تصغيرها ، وإنما كان يعلل في بعض الأحيان لبعض الأحكام التي - كما قلنا - يندر فيها الخلاف، وقد يكون المقام مستدعياً للعلة ، ومن أمثلة ذلك :

(١) قال في تعليل كون الآخر محل الإعراب : (وأما محل الإعراب فهو من كل كلمة معربة آخرها ، حكماً غالباً ، نحو : زيد ، ويضرب ؛ وإنما كان

آخرها لأن من الإعراب : الجزم، وهو سكون ، ولا يمكن الابتداء
بالساكن ، فلم يقع أولاً ، ولأن وزن الكلمة يعرف بحركة وسطها
نحو : فَلَْسٍ وفَرَسٍ ، وزنهما : فَعْلٌ وفَعْلٌ ، فلو جعل وسطهاً لاختل وزن
الكلمة عند تغير الإعراب(١) .

(٢) قال في تعليل كون الغالب على البناء السكون ، . وكون البناء أصلاً في
الأفعال والحروف ، فرعاً في الأسماء : (وهو - أي البناء - إذاً ضد
الإعراب، والغالب على الإعراب الحركة ؛ فاقترض أن يكون البناء سكوناً
بوما كان الإعراب فيه أصلاً أن يكن البناء فيه فرعاً ؛ فلذلك كان في
الحروف والأفعال أصلاً ، وفي الأسماء فرعاً ..) (٢)

(٣) قال في تعليل كون التمييز نكرة : (المميز لا يكون إلا نكرةً ؛ لأنهم أرادوا
أن يكون المنصوب غير المنقول دليلاً على الجنس ؛ فحيث بلغوا مقصودهم
بالنكرة ، لم يتعدوها ؛ ولأن النكرة واحد يدل على أكثر منه ، والمعرفة
معينة لا تدل على غير ما وضعت له) (٣)

(٤) قال في تعليل نصب التمييز المحول : (والأصل فيه - أي قولك طبت به
نفساً - طابت نفسي ؛ فالنفس هي الفاعلة والباء مجرورة الموضع
بالإضافة ، ثم إنهم أسندوا الفعل إلى الياء منقولاً عن
موضعه ؛ فارتفع به ، كما ارتفعت به النفس ؛ فبقي المرفوع أولاً غير
مستحق للرفع ؛ لأنه لا يكون فاعلان لفعل واحد بغير عاطف ، وليس
بصفة للأول ؛ لأنه نكرة، والأول معرفة ، ولا هو هو، فيكون بدل كل،

(١) ص ٤٧ .

(٢) ص ٤٨ .

(٣) ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

ولا فيه ضمير فيكون بدل اشتمال أو بعض ، ولا يجوز جره ؛ لعدم الجار؛ فلم يبق إلا النصب؛ فنصبوه لذلك ؛ ولأنه جاء بعد تمام الكلام ، وهو استيفاء الفعل فاعله .. (١) .

(٥) قال في تعليل كون المصدر لا يثنى ولا يجمع : (المصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه جنس؛ والجنس لا حصر له إلا إذا اختلفت أنواعه ، جاز تثنيته وجمعه مبهماً ومؤقتاً .

أما المؤقت - وهو المختص - فتقول فيه : ضربت ضربتين وضربات ، إلا أن الجمع أنقص توقيتاً من المفرد والمثنى ؛ لأن " ضربات " يصلح لعقود القلة كلها ، ولكنه لا يخرج عن حد التوقيت ، من حيث دلالاته على عدد ، بخلاف قولك : ضربت ضرباً ؛ فإنه لا يدل على عدد .

فإن قلت : ضربت ثلاث ضربات ، كان مثل : " ضربة " و " ضربتين " في كمال التوقيت ، إلا أن الفعل فيه واقع على ما هو مصدر من جهة المعنى ؛ لأن العدد عبارة عن المعدود ، وليس باسم له .

وأما المبهم فلا يجوز جمعه ؛ فلا تقول : قتلت قُتُولاً ، ولا ضربت ضُرُوباً إلا على إرادة تفريق الجنس واختلاف أنواعه ، كقوله تعالى (وتظنون بالله الظنونا) (٢) وكقولك " فلان ينظر في علوم كثيرة .

وهذا النوع لم يطرد ؛ فلم يقولوا : السلوب والنهوب ، وإنما يكون ذلك - غالباً - فيما ينجذب إلى الاسمية ، نحو : العلم والحلم والظن .. فإن قصدت بالمبهم الحدث ، فالأكثر الأعراف أن يقال: ضروباً من القتل وضروباً من العلم(٣)

(١) ص ٢٠٤ .

(٢) ١٠ / الأحزاب .

(٣) ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٦) قال في تعليل تعدي العامل الذي لا يتعدى إلى جميع ظروف " وغير الزمان ، المبهم منها والمؤقت ، وعدم تعديه إلى المؤقت من ظروف المكان : (وغير المتعدي يتعدى إلى جميع ظروف الزمان ، مبهمها ومؤقتها، وإلى المبهم من ظروف المكان ؛ تقول في الزماني : صمت اليوم ، و : يوما ، و

وإنما كان ذلك لأن ظروف الزمان لما شاكلت المصادر في دلالة صيغة الفعل على خصوص المصدر دلالتها على المصدر ، جرت مجراها في تعدي نوعي الفعل إليها ، وحمل عليها المبهم من ظروف المكان ؛ لنوع مشابهة بينهما ؛ من جهة النقل والزوال والإبهام ؛ فإن الجهة التي هي خلف تصير أماماً ، وتزول عن

وأما المؤقت من ظروف المكان ، فلما عدم هذه المشاكلة - وهي دلالة صيغة الفعل على خصوصه - تنزل منزلة المفعول به في تعدي الفعل إليه ، فلا تقول: قعدتُ المسجدَ ، ولا : جلستُ الكوفةَ ، حتى تجيء بما يعدي الفعل إليها ، فتقول: قعدت في المسجد ، و : دخلت في الكوفة .

فأما : دخلتُ البيتَ ، و : ذهبتُ الشامَ ، فهو - عند سيبويه - على حذف حرف الجر ، تقديره : دخلت إلى البيت ، و : ذهبت إلى الشام ، والمبرد يقول : إنه متعد بنفسه .. (١) .

(١) ص ١٦٧ .

(٧) قال في تعليل عمل " ما " عمل " ليس " : (اعلم أن المشابهة تقتضي تأثراً وهذا قياس^(١) في العربية مستمرٌ، ألا ترى أن ما بني من الأسماء إنما بني لشبهه الحرف ، وأن ما أُعْرِبَ من الأفعال إنما أُعْرِبَ لمشابهته الأسماء، وأن ما أُعْمِلَ من الأسماء، أو مُنِعَ الصرف فلمشابهته الأفعال ؛ فكذاك " ما " النافية لمشاركتها " ليس " في نفي الحال ، وفي الدخول على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء في خبرها ، حملها أهل الحجاز في العمل عليها بشريطةٍ ، فقالوا : ما زيد قائماً).^(٢)

(٨) قال في تعليل إهمال " ما " إذا فُقدَ شرط من شروط إعمالها : " لكل أصل من القوة ما يفضل به مشبهه ؛ ألا ترى أن الفعل أقوى في العمل من اسم الفاعل ، وأن اسم الفاعل أقوى في العمل من الصفة المشبهة به فكذاك^(٣) " ما " و " ليس " ؛ فعملت " ليس " في المعرفة والنكرة، وتقدّم خبرها على اسمها إجماعاً ، وعليها عند سيوييه ، ويفصل اسمها وخبرها بـ " إلا " ، وعملها باق عليها .

ولما كانت " ما " فرعاً عليها نقصت عنها ؛ فإذا تقدم خبرها ، أو فصل بين اسمها وخبرها بـ " إلا " ، أو جاء بعده ما ينقض النفي ، بطل عملها وارتفع الخبر إجماعاً ؛ لنقص أسباب المشابهة بينها وبين ما أشبهته^(٤) .

(٩) قال في تعليل جمود " نعم " و " بئس " (ومعناهما المبالغة في المدح والذم، وإنما لم يتصرفا لما تضمناه من مبالغة المدح والذم الزائدين على الإخبار والشئ متى خرج بالمبالغة عن نظائره ، جعلوا له تأثيراً في

(١) فالتعليل هاهنا مبني على القياس .

(٢) ص : ٥٦٦ .

(٣) وهذا أيضا من التعليل المبني على القياس .

(٤) ص : ٥٦٨ .

اللفظ ؛ ولأن المقصود من التصرف وقوع ذلك المعنى في زمن مختص ،
وهذان مقصوران على الماضي ، صالحان للحال في المعنى ؛ فلا
يختصان بزمن). (١)

(١٠) قال : (" الندبة " الاسم من قولك : ندب الميت يندبه ، إذا تفجع عليه
بذكر خلاله الجميلة في معرض المدح ، وإظهاراً للجزع وقلة الصبر على
فقدته ، وتعللاً بمخاطبة الميت مخاطبة الحي ، وإعلاناً من النادب بما آلت
حاله إليه . وأكثر ما يتكلم بها النساء ؛ لأنهن أرقُّ قلوباً ، وأكثر جزعاً ،
وأقل في عاقبة الأمور نظراً .

وهي مستندة إلى أصل ، وذلك : أن من شأن العرب مخاطبة الديار
والرسوم ، ونداء الأطلال والأشجار وغيرها من الجمادات ، مما لا يسمع ولا
يجيب ، وعلى نحو من ذلك جاءت الندبة ، بل هي أقرب حالاً ، فإن الميت
وإن لم يجب ، فقد كان للإجابة أهلاً) (٢) .

(١١) قال في نون الوقاية : (فأما يضربانني فإنما دخلت النون ، والنون التي
قبلها مكسورة لئلا يعتقد أن الأولى - التي هي علامة الرفع - للوقاية ،
وأن الفعل مجزوم أو منصوب) (٣) .

(١٢) وقال : (إنما اختص المرفوع والمنصوب بضميري المتصل والمنفصل دون
المجرور ؛ لأنَّ المجرور لا يتقدّم على عامله ، ولا يفصل بينهما ، ولا يحذف
عامله) (٤) .

(١٣) وقال - في حذف نون المثني - : (مع الإضافة : نحو : غلاما زيد ؛ لأن

(١) ص : ٤٨٧ .

(٢) ص : ٤٢٥ .

(٣) ص : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٤) ص : ١٤٧ .

(١٣) وقال - في حذف نون المثني - : (مع الإضافة : نحو : غلاما زيدا ؛ لأن النون دليل الانفصال ، والإضافة دليل الاتصال ، والجمع بينهما متعذر)^(١) .

(١٤) وقال فيه أيضاً : (عند الأخفش في قولهم : ضارباك والضارباك ، عنده أن الكاف في موضع نصب ؛ لأن النون لا تدخل بينه وبين العامل كما تدخل مع المظهر)^(٢) .

(١٥) قال في جمع الممدود الذي ليس (فعلاء أفعل) : (تقلب فيه الألف واواً للفرق بينها وبين المقصورة ، ولأنها قد قلبت إليها كثيراً في نحو "وقتت ، وأثوب ، فتقول في صحراء ونفساء : صحراوات ونفساوات)^(٣) .

(١٦) قال في سبب جعل علامة النسب الياء : (وإنما جعلوها حرف علة ، لأن حروف العلة أكثر ما تزداد في الكلام)^(٤) .

(١٧) قال في سبب صرف قائمة وظريفة وأمثالهما : (فأما باب قائمة وظريفة فينصرف ؛ لأن تانيته للفرق ، وهو غير لازم)^(٥) .

والصحيح أن سبب منعها من الصرف وجود علة واحدة فقط هي ذكره المؤلف من العلل صحيح لا خلاف فيه ، ولكنه في أحيان قليلة جداً يجانب الصواب ، ومن أمثلة ذلك :

١- قَسَمَ الجمع إلى : خاص ومتوسط وعام ، وهذا تقسيم لم يسبقه إليه أحد من العلماء - فيما أعلم - ، ويقصد بالخاص : جمع المذكر السالم ، وَعَلَّلَ

(١) ص ٢٣٨ .

(٢) ص : ٢٤٠ .

(٣) ص : ٢٦٤ .

(٤) ص : ٢٥٧ .

(٥) ص : ٤٦٤ .

تسميته بذلك، فقال: (وانفرد باسم الخصوص؛ لانحصاره في المذكر العلم العالم احتراماً للفظه ومسماه، ونفياً لوقوع اللبس فيه) (١).

ويقصد بالمتوسط: جمع المؤنث السالم، وَعَلَّلَ تسميته بذلك، فقال: (إنما سمي متوسطاً لأنه أعم من الأول؛ لكونه للمؤنث العاقل وغير العاقل، ولأنه أخص من الثالث - أي جمع التكسير - باقتصاره على المؤنث خاصة، فحصل بينهما) (٢).

والعلة الأولى في الخاص صحيحة، أما العلة الثانية في المتوسط فغير دقيقة، فهناك أسماء مذكورة غير عاقلة، جمعت بالألف والتاء مثل: حمامات واصطبلات، وعنوانات، وسرادقات، ومحلات.

٢- وقال في جمع المقصور جمع سلامة: (وقد شذَّ من هذا الباب قوله:

مَتَى كُنَّا لِأُمِّكَ مَقْتَوِينَا

كان القياس: مَقْتَيْنِ: حملاً على مُوسِينَ، لأنَّ أصلها مَفْعَلٌ من القَتْوِ الذي هو الخدمة، ثم نَسَبَتْ، إليه فقلت: مَقْتَوِيٍّ، ثم خففت ياء النسب، كما قلت: الأشعرون، فلما سكنت الياء سقطت؛ لالتقائها مع ياء الجمع، فصارت مَقْتَوِينَ (٣).

فالقول بشذوذ هذا البيت هو قول البصريين؛ لأن القياس أن تحذف الواو التي هي لام الكلمة؛ لأنها متحركة وما قبلها مفتوح، فحقها أن تقلب ألفاً، ثم تحذف لالتقاءها ساكنة مع الياء، ثم تجمع (٤)، أما العلة التي ذكرها المؤلف

(١) ص: ٢٤٥.

(٢) ص: ٢٥٨.

(٣) ص: ٢٥٠ - ٢٥١.

(٤) الخصائص (٢/٢٠٣)، المنصف (٢/١٣٣).

فهي للكوفيين الذين لا يقولون بشذوذه^(١) ، فالتعليل الذي ذكره المؤلف يناقض القول بشذوذه .

ومع ميل ابن الأثير - في الغالب - إلى الإيجاز المؤدي إلى فهم الحكم من أقرب طريق ، فإنه قد يبسط القول ، ويزيد الشرح ، ويكثر الأمثلة ، عندما يرى اقتضاء المقام عدم الإيجاز .
من ذلك :

(١) قال في الفرق بين " أم و " أو " العاطفتين : " كثيراً ما تشتهب " أو " و " أم " فاحتاجا إلى الفرق بينهما .

والفرق بينهما : أنك إذا قلت : أزيد عندك أو عمرو ؟ لا تعلم كون أحدهما عنده فأنت تسأل عنه ، وإذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فأنت تعلم أن أحدهما عنده ، لكنك تجهل عينه ؛ فأنت تطالبه بالتعيين .

وإذا قلت : أزيد عندك أو عمرو ؟ فمعناه : أحدهما عندك ؟ فيكون الجواب " لا " أو " نعم " .

وأما إذا قلت : أزيد عندك أم عمرو ؟ فلا يكون الجواب " لا " ولا " نعم " إنما يكون : زيداً ، أو : عمراً ؛ لأن تقدير السؤال : أيهما عندك ؟ وذلك أنه إنما سأل بـ " أو " عن واحد منهما لا بعينه ، و بـ " أم " عن عين أحدهما ، فيفتقر إلى أن يكون عالماً أن أحدهما عنده لا بعينه .

فإن لم يكن عالماً ، وسأل بـ " أم " كان مخطئاً في سؤاله ، ويكون الجواب : ليس عندي زيد ولا عمرو ؛ فـ " أو " إذا استثبات ، و " أم " إثبات

(١) نوادر أبي زيد (٥٠٣) ، شرح ابن كيسان على معلقة عمرو بن كلثوم (٨٣ - ٨٤) .

شرح القصائد السبع الطوال (٤٠٢) .

واستثبات و "أو" تثبت أحد الشيئين أو الأشياء مبهماً ، و "أم" تقتضي إيضاح ذلك المبهم..(١)

(٢) وقال في تحليل بعض الأبيات المشككة : " .. وقد أورد الفارسي على أعمال

الثاني قول الشاعر :

قضى كلُّ ذي دين فوقى غزيمه

وعزةٌ ممطولٌ معنىً غريمها

وفي الاستشهاد به إشكال ؛ لأن قوله : "وعزةٌ مبتدأ ، و "ممطول" ومعنى "خبران يوكل منهما يتعلق بـ "غريمها" ؛ لأن المعنى يمطل غريمها ويعنى غريمها ؛ فلا يجوز أن يرفع "غريمها" بـ "ممطول" ؛ لأنه يكون مقدماً في النية ، وإذا تقدم وجب إضماره في "معنى" الذي هو بعده في التقدير ، و "معنى" قد جرى على "عزة" وهو لغيرها .

واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ، برز ضميره ؛ فيحتاج أن تقول : وعزة ممطول معنىً هو غريمها ؛ لأن التقدير - على هذا القول - : وعزة ممطول غريمها معنىً هو .

فلماً لم يكن في البيت ضميرٌ بارزٌ ، علمت أن "غريمها" مرفوع بـ "معنى" كأنه قال : وعزة ممطولٌ غريمها . معنىً غريمها وقيل : إن "غريمها" مرتفع بـ "ممطول" ، و "معنى" حال منه ، وعامله "ممطول" (٢) .

الرابع : حصر مهمته في اختيار أقوال الأئمة وفي تعليقات يسيرة :

إن المؤلف - رحمه الله تعالى - قد تواضع ، واعترف بالحقيقة التي قلَّ أن

(١) ص ١ / ٣٧٢ .

(٢) ص ١ / ١١٢ .

يعترف بها الكتاب ، المؤلفون وإنّ المطلع على كتب النحو يتضح له تأثر كل متأخر بمتقدم ، فابن السراج مثلاً أخذ كتاب سيبويه ، وجعله في كتابه الأصول في النحو ، وزاد عليه تعليقات وترجيحات واختيارات هي ما يُنسبُ إلى ابن السراج من آراء ، وأبو علي الفارسيّ - في الإيضاح والتكملة - أخذ كتاب الأصول في النحو ، وزاد عليه ما زاد ، وهكذا فعل ابن جنيّ مع الفارسيّ ، ولا عيب في ذلك أبداً ، وإنما هو منهج كان متبعاً وغير مذموم ، حتى أنّنا وجدنا كتاب التكملة - للفارسيّ - في كتاب المخصص لابن سيده ، ولكن المؤلف - رحمه الله - وهو المُحدِّثُ الذي اعتاد على الصراحة والصدق خوفاً من الجرح والتعديل صرّح بذلك ، فهو عمد إلى أقوال النحاة وجمّعها في كتابه ، وكان يختارها في كثير من الأحيان ، ولا ينص على أصحابها ، فيبدو القول أو الرأي كأنه للمؤلف نفسه ، والحقيقة أنه لغيره ، لكن المؤلف اختاره وسار عليه ، وهذا في أكثر الحالات يكون في الآراء المشهورة ، وكان في بعض الأحيان يختار الآراء غير المشهورة ، ويترك الآراء المشهورة ، ومن أمثلة ذلك :

١- قال : (المؤنث بالعلامة : تُصغّرُ الكلمة عارية من العلامة ، ثم تأتي بها بعد ذلك) (١) .

وهذا القول للمبرد (٢) وابن جنيّ (٣) والصيمريّ (٤) ، وهو مخالف لما عليه جمهور النحاة ، فهم يرون أن الكلمة تصغر وفيها علامة التأنيث (٥) .

(١) ص : ٣٤٢ .

(٢) المقتضب (٢ / ٢٥٩) .

(٣) اللمع (٢١١ - ٢١٢) .

(٤) التبصرة والتذكرة (٢ / ٦٩٩) .

(٥) الكتاب (٢ / ١٣٦) ، التكملة (٢٠٠) .

٢- عدّ الهمزة من حروف العلة (١) ، وهذا مخالف لرأي الجمهور ، وإنما قال به ابن السراج فقط .

٣- قَسَمَ الممدود في النسب إلى منصرف وغير منصرف (٢) ، وهذا تقسيم سيبويه (٣) ، والمبرد (٤) ، والفارسي (٥) ، لكن العلماء بعدهم لم يسيروا

٤- جعل (لَفْعَلْ) الممنوع من الصرف ميزاناً ، فقال : (ويعتبر بالألف واللام ، فما دخلاه لم يكن معدولاً في الغالب) (٦) .

اتَّبَعَ المؤلف في هذا ابن جنِّي (٧) ، ولكن الصحيح أنه لا ميزان لها ، وإنما هي أسماءٌ محصورة مسموعة ، والدليل على عدم شموله أن المؤلف قال : (في الغالب) .

٥- تابع " الصولي " (٨) و" الأنباري " (٩) في جواز كتابة ألف المقصور - إذا زاد على ثلاثة أحرف - بالياء أو الألف ، أما رأي الجمهور فهو أن تكتب بالياء (١٠) .

(١) : (٧١٩ ، ٣٦٢) .

(٢) (ص : ٣٧٠) .

(٣) الكتاب (٧٦ / ٢ - ٧٧) .

(٤) المقتضب (١٤٩ / ٣) .

(٥) التكملة (٥٩) .

(٦) (ص : ٤٥٩) .

(٧) اللمع (١٥٥ - ١٥٦) .

(٨) أدب الكتاب (٢٥٣) .

(٩) عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء (ب - ١٣) .

(١٠) ص : ٥٤٨ .

٦- وقال : (قد زادوا ألفاً بعد واو الجمع والواو الساكنة التي هي لام الفعل في حالة الرفع إذا لم يتصل بضمير المفعول، مثل : ضربوا .. ونحو : يغزوا ويدعوا) (١) ، وهذا قول ابن قتيبة والكسائي والأخفش وثعلب وابن خالويه ، أما قول الجمهور فإنه خاص بكل فعل معه واو الجمع (٢) .

٧- قال المؤلف عن (لو) : (إذا وقع بعدها فعل مستقبل جعلته ماضي المعنى) (٣) .

كأن ابن الأثير ممن ينكر أن تكون (لو) حرف شرط في المستقبل ، وهو قول

ابن الحاج ، والصحيح أنها تكون للتعليق في المستقبل كقول الشاعر :-
ولو تلتقي أصدأؤنا بعد موتنا
ومن دون رمسينا من الأرض سبب
لظل صدى صوتي وإن كنت رمة
لصوت صدى ليلى يهش ويطرب (٤)

٨- اختار المؤلف أن ضم قاف (قُلتُ) وكسر باء (بعُتُ) لنقل حركة العين إلى الفاء (٥) ، وهذا رأي الكسائي وابن جنّي (٦) .

أما القول المشهور فهو أنه للفرق بين الواوي واليائي (٧) .

أما تعليقات ابن الأثير وإشارته فغالباً ما تكون في ترجيح بعض الأقوال، أو لمحات عن الحديث ، أو تنبيه على لحن ، وهي قليلة، منها :

(١) (ص : ٥٤٩) .

(٢) (ص : ٥٤٩) .

(٣) (ص : ٦٠٤) .

(٤) مغنى اللبيب (٣٤٤ - ٣٤٩) .

(٥) (ص : ٦٤٨) .

(٦) المنصف (٢٣٤ / ١) .

(٧) شرح الشافية - للرزي (٧٨ / ١ - ٧٩) ، مجموعة شروح الشافية (٧٤ / ١) .

- ١- قال " في النسب إلى الاسم المنقوص " : (وأما قول الناس: قَضَوِيّ ، فليس من هذا الباب ، وإنما هو منسوب إلى قضا ، - بالقصر، لو ورد) (١)
- ومما تجدر الإشارة إليه أنه كانت في الموصل مدرسة تسمى (المدرسة الكمالية القَضَوِيَّة) فربما أن المؤلف قصدنا (٢) .
- ٢- وقال في الإمالة : (وقول الناس : فلان قاعد ، خطأ) (٣) ، أى بإمالة قاعد .
- ٣- قال في " النسب إلى ما فيه ياء مشددة قبل الحرف الأخير كأسيّد : (وأصحاب الحديث يقرون الياء المشددة بحالها، فيقولون : أُسيديّ) (٤)
- وهذا تنبيه منه - رحمه الله - على خطأ المحدثين .
- ٤- قال في حذف همزة الاستفهام : (وأكثر ما رأيتَه جاء في الحديث) (٥)
- فحذف الهمزة جاء في أحاديث كثيرة، منها قوله - صلى الله عليه وسلم : (وإن زنى وإن سرق ؟) وغيره (٦) .
- ٥- قال : (إذا كانت الهمزة بعد فتحة، وبعد الهمزة ألف، لم يثبت للهمزة صورة .. ومنهم من يكتبها ألفاً ، وهو الأولى عندي؛ لئلا يلتبس بالواحد) (٧) .
- فتكتب : هذا فعل زيد وعمرو أخطأ أم أصابا .

(١) ص : ٣٦٦ .

(٢) انظر ما سبق ص ٤ .

(٣) ص : ٥٣٢ .

(٤) ص : ٣٦٨ .

(٥) ص : ٤٠٣ .

(٦) ص : ٤٠٣ .

(٧) ص : ٥٤٤ .

مأخذ على أسلوبه ومنهجه

١- قال في تثنية الممدود : (أن تكون - أي الهمزة - منقلبة عن حرف زائد لم يلحق بالأصل ، كالمنقلبة عن ألف التانيث ، نحو : حمراء وصفراء) (١) .
فقول المؤلف : (كالمنقلبة عن ألف التانيث) ، يوهم أن هناك غيرها ، وليس كذلك ، لذا كان عليه أن يقول : ومنقلبة عن حرف زائد للتانيث ، أو يقول كما قال الفارسي : (المنقلبة عن الحرف الزائد الذي لم يلحق بالأصل) (٢) .

٢- عرّف الجمع بأنه (ضُمُّ غير المفرد إلى المفرد) (٣) .
وهذا تعريف غير دقيق ؛ لأن قوله : (غير المفرد) يدخل فيه المثني والجمع
٣- قال عن الأعلام المؤنثة التي على وزن فَعَالٍ وآخرها راء : (وجميع هذا إذا سمي به مذكراً لم ينصرف معرفة ، وانصرف نكرة ، وكل ما لا يعرف أصله من فَعَالٍ فالقياس صرفه ، قال سيبويه : ويجوز فيه الرفع والنصب) (٤) .

يفهم من كلام المؤلف أن سيبويه يجيز الرفع والنصب في كل ما لا يعرف أصله وهذا غير صحيح ، فسيبويه يجيز ذلك فيما آخره راء ، فكان على المؤلف أن يأتي بكلام سيبويه قبل قوله : (وجميع هذا .. الخ) .

٤- جعل ابن الأثير التي الخطاب الكاف والتاء على نوعين :
اسم دال على الخطاب ، وحرف خالص للخطاب (٥) .

(١) ص : ٢٣٥ .

(٢) التكملة (٤١) .

(٣) ص : ٢٤٢ .

(٤) ص : ٤٦٣ .

(٥) ص : ٥٦٦ .

وهذا تساهل من المؤلف في التعبير ؛ فهما إذا كانا اسمين دلا على المخاطب لا على الخطاب ، وإذا كان حرفين دلا على الخطاب ، كما أنه قال في "ذلك" - (والكاف للمخاطب وهو المسئول) (١) ، وهي للخطاب؛

٥- اعتاد العلماء أن يأتوا بالمصادر القياسية للأفعال ومن ثم يستثنون ما جاء على خلافها ، لكن المؤلف - رحمه الله - أفرد لها فصلا سماه (لواحق باب المصادر) (٢) ، وهي ليست لواحق ، وإنما هي مستثنيات .

مصادر الكتاب

حدد ابن الأثير - رحمه الله - مهمته في هذا الكتاب بكونه مختاراً لآراء الأئمة وأقوالهم ، ولذا زخر كتابه بالنصوص والآراء المنقولة عن العلماء السابقين الذين صرح المؤلف بأسمائهم ، فتبين أن كتبهم من أهم مصادر الكتاب ، وهناك مصادر غير واضحة إلا لمن تعمق في دراسة الكتاب .

فالمؤلف - رحمه الله - لم يشر إلى أنه ينقل منها ، وهي كتب محدودة كانت أمام المؤلف وهو يكتب كتابه ، وسأتحدث عنها بالتفصيل فيما بعد .

ومصادر الكتاب المصرح بها عن طريق نسبة الأقوال والآراء إلى أصحابها كثيرة جداً ، ومنها :

١- **سيبويه** : آراؤه وأقواله المأخوذة من كتابه بلغت أكثر من واحد وعشرين وثلاثمائة نص منقول أو رأي ، لم يشر المؤلف - رحمه الله - في أي

(١) (ص : ٥٦٦)

(٢) (ص : ٦٣٧)

موضع منها إلى أن مصدر الرأي هو الكتاب ؛ ربما لأنه ليس لسيبويه
غير الكتاب .

٢- **أبو الحسن الأخفش** : وقد بلغت آراؤه في الكتاب أكثر من ثمانين رأياً لم
يوثق أي رأي منها بإحالته على أحد كتب الأخفش .

٣- ابن السراج ، بلغت آراؤه في الكتاب أكثر من أربعة وسبعين رأياً ، لم يعز
أي واحد منها إلى مصدره .

٤- الخليل بن أحمد ، زادت آراؤه على تسعة وأربعين رأياً .

٥- **أبو العباس المبرد** : في الكتاب أكثر من اثنين وخمسين رأياً له لم يوثق أي
واحد منها بإحالته على مصدره .

٦- **أبو علي الفارسي** : بلغت آراؤه أربعة وثلاثين رأياً .

٧- **أبو زكريا الفراء** : نقل عنه أكثر من ثمانية عشر رأياً دون إحالة على
مصادرها .

٨- **الكسائي** : بلغت الآراء المنقولة عنه تسعة عشر رأياً .

٩- **أبو عمرو بن العلاء** : جاءت آراؤه وقراءاته في عشرة مواضع .

١٠- **أبو عثمان المازني** : بلغت آراؤه اثنين وعشرين رأياً .

١١- **يونس بن حبيب** : بلغت آراؤه أربعة عشر رأياً .

١٢- **أبو الخطاب الأخفش الأكبر** : له أربعة آراء .

١٣- **الجرمي** : له تسعة آراء .

١٤- **أبو زيد** : له ثلاثة آراء .

١٥- **الزجاج** : بلغت آراؤه ثلاثة عشر رأياً .

١٦- **السيرافي** : بلغت آراؤه أحد عشر رأياً .

١٧- **ثعلب** : له ثلاثة آراء .

١٨- عيسى بن عمر : له رأيان .

١٩- شيخه (ابن الدهان) : له سبعة آراء .

٢٠- الرماني : له رأيان .

ولابن جنّي اثنا عشر رأياً ، وقد انفرد أبو الفتح بأنّ المؤلف قد ذكر أحد أقواله وأحاله على مصدره " كتاب سر صناعة الإعراب " وهو الكتاب الوحيد المذكور في الجزء الثاني من كتاب " البديع في علم العربية " (١) .
ولكل من الأصمعي والزمخشري ثلاثة آراء .

ولكل من الصيمري وابن كيسان وابن الأنباري رأي واحد .

وقد عمد المؤلف في كثير من المواضع إلى عدم ذكر اسم صاحب الرأي والتعبير عنه بقوله : " قال بعضهم " ، أو " قيل " ، أو " ومنهم من يقول : كذا " أو " وقال قوم " .

موقفه من المصادر

إنّ المؤلف - رحمه الله تعالى - مع كثرة النصوص والآراء التي أودعها في كتابه لم يعمد إلى توثيقها بإحالتها على مصادرها الأصلية في الغالب فلم يرد في الجزء الثاني من كتابه قولٌ معزوٌّ إلى مصدره إلا مرة واحدة .

قال في صنعاني وبهراني : (وحذاق النحاة يقولون : إن النون بدل من الواو المبدلة من همزة التانيث ، كأنّ الأصل : صنعايّ وبهراويّ ، حكاه ابن

(١) (ص : ٦٩٠) هذا وقد ذكر أسماء كتب أخرى لابن جنّي في الجزء الأول هي : الخصائص، واللمع، وشرح الإيضاح وسر الصناعة أيضا .
انظر ص ٩٧ - ٩٨ وما بعدهما .

جني في سر الصناعة (١) .

بل إن من عجيب الأمر أن يكون الرأي في كتاب شيخه ابن الدهان محالاً على مصدره ، فيترك ابن الأثير الإحالة ، ومن أمثلة ذلك قول المؤلف : (قال الأخفش من قال : هذه حمامة للذكر ، وهذه حمامة للأنثى، فينبغي له إذا أراد المذكر أن يقول :ثلاثة حمامات) (٢) .

نصَّ ابن الدهان (٣) على أن الأخفش قاله في كتابه (المسائل الكبير) .

موقفه من النصوص

لم يلتزم المؤلف طريقة واحدة في نقله النصوص ، بل اتبع ثلاث طرق في ذلك، وهي :

١- النقل المطابق :وذلك بالالتزام بنصِّ العالم لفظاً ومعنى ، وهذا كثير جداً في الكتاب (٤) .

٢- نقل المعنى والتصرف باللفظ : إذ عمد المؤلف إلى بعض الأقوال، فنقلها بأسلوبه ، ولم يلتزم فيها بنص قائلها ، ولذلك أمثلة كثيرة (٥) منها :

- قال المؤلف : (قال سيبويه : سألته - يعني الخليل - عن «عقلته بثنايين»: لِمَ لَمْ يَهْمَزْ؟ فقال : لأنه لا يفرد له واحد) (٦) . ونص سيبويه في هذا : (وسألت الخليل عن قولهم : عقلته بثنايين وهنأيين لم لم يهمزوا ؟ فقال :

(١) ص : ٦٩٠ .

(٢) ص : ٤٩٧ .

(٣) الغرة (٢ / ١٥٠ ب) .

(٤) (ص : ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٧٣٠ ، ٧٣٥ ، ٧٦٢)

(٥) (ص : ٣٠٧ - ٣٢٨) .

(٦) (ص : ٢٣٤) .

تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ، ثم بينوا عليه ، فهذا بمنزلة السماوة لما لم يكن لها جمع كالعطاء والعباء يجيء عليه جاء على الأصل) (١) .

وقال المؤلف : (قال الخليل : إنما قالوا : مرضى وهلكى لأن المعنى معنى مفعول) (٢) .

وفي الكتاب : (وقال الخليل : إنما قالوا : مرضى وهلكى وموتى وجربى وأشباها ذلك لأن ذلك أمر يبتلون به ، وأدخلوا فيه وهم له كارهون ، وأصيبوا به فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى) (٣) .

وقال المؤلف : (وقال ابن الأنباري : إذا قلت : عندي ثلاث بنات عرس وثلاث بنات أوى ، فالأولى أن تدخل التاء في المذكر لأن الواحد ابن عرس وابن أوى) (٤) .

ونص قول ابن الأنباري : (فإذا قلت : عندي ثلاث بنات عرس وأربع بنات أوى كان الاختيار أن تدخل التاء في العدد ، فتقول : عندي ثلاثة بنات عرس ، وأربعة بنات أوى ؛ لأن الواحد ابن عرس) (٥) .

قال المؤلف : (قال شيخنا الواجب أن لا يعتبر في الوصف أفعل فعلاء ؛ فإن منه ما لم يستعمل له مؤنث ، نحو : رجل أدر ، وأنزع ، ويوم أيوم) (٦) .
ونص شيخه ابن الدهان : (والواجب ألا يعتبر في هذا الباب جميعه فعلاءً ، فربما لم يستعمل له مؤنث ؛ إما لفساد المعنى : كيوم أيوم ، ولم

(١) الكتاب (٢ / ٩٥) .

(٢) (ص : ٢٧٢) .

(٣) الكتاب (٢ / ٢١٣) .

(٤) (ص : ٤٩٧) .

(٥) المذكر والمؤنث (٦٤٠) .

(٦) (ص : ٤٦٤) .

يقولوا :ليلة يوماء ، ورجل أدر ، وإما للغناء عنه : كأخيل وأجدل ، في من لم يصرف ، وقالوا : رجل أنزع، وامرأة زعراء ، ولا يقال : نزعاء) (١) .

٣- الاختصار والاقْتصار على ما يؤدي الغرض :

فحينما يكون في المصدرِ تفصيلٌ أو تعليلٌ يتركه المؤلف، ويكتفي بما يحقق الهدف ، ومن أمثلة ذلك :

قال المؤلف : (قال سيبويه : وليس كل جمع يجمع ، لم يقولوا في جمع بُرٌّ : أبرار) (٢) .

ونص قول سيبويه : (واعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أنه ليس كل مصدر يجمع، كالأشغال والعقول والعلوم والألباب ، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر والعلم والنظر ، كما أنهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع، نحو:التمر وقالوا : التمران ،ولم يقولوا : أبرار) (٣) .

وقال المؤلف : (قال سيبويه : ليس في كل شيء يقال هذا ، لم يقولوا لصاحب البرِّ : برّار ، ولا لصاحب الشعير : شعّار ، ولا لصاحب الدقيق:دَقَّاق) (٤)

ونص قول سيبويه هو : (وليس في كل شيء من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البرِّ : برّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فكَاه ، ولا لصاحب الشعير : شعّار ، ولا لصاحب الدقيق : دَقَّاق) (٥) .

(١) الغرة (٢/ ١٣٢ ب) .

(٢) (ص : ٢٧٠) .

(٣) الكتاب (٢/ ٢٠٠) .

(٤) (ص : ٣٩٣) .

(٥) الكتاب (٢/ ٩٠) .

وقال المؤلف : (وقال سيبويه تقول : ثلاثة نسابات، وهو قبيح؛ لأن النسابة صفة ، كأنه قال : ثلاثة رجال نسابات) (١) . ونص سيبويه : (وتقول ثلاثة نسابات، وهو قبيح؛ وذلك أن النسابة صفة، فكأنه لفظ بمذكر، ثم وصفه، ولم يجعل الصفة تقوى قوة الاسم ، وإنما تجئ كأنك لفظت بالمذكر، ثم وصفته ، كأنك قلت : ثلاثة رجال نسابات) (٢) .

مأخذ على المؤلف في مصادره

١- الاضطراب في النقل : وذلك بالتقديم والتأخير في القول الواحد ، أو في الأقوال المجتمعة، ومن ذلك قوله : (قال سيبويه : تقول له ثلاث من النساء، وثلاث شياه ذكور، وخمس من الغنم ذكور) ، (و قال : وتقول : له ثلاثة ذكور من الغنم، وخمسة ذكور من الإبل) (٣) .
وسيبويه قال : (له ثلاث شياه ذكور ، وله ثلاث من الشاء) (٤) .

فالمؤلف في الجملة الأولى قدم وأخر ، ثم قال سيبويه بعد كلام لم يذكره المؤلف : (وتقول : له خمس من الإبل ذكور، وخمس من الغنم ذكور) (٥) ، وكلام المؤلف - رحمه الله - يدل على أن الجمل متتالية ، ثم قال سيبويه : (وتقول : له ثلاثة ذكور من الإبل) (٦) ، والمؤلف قد جعلها خمسة ، وأتى بقول لم يقله سيبويه (وهو : له ثلاثة ذكور من الغنم، وسبب هذا الاضطراب أن

(١) (ص : ٤٩٧) .

(٢) الكتاب (١٧٣ / ٢) .

(٣) (ص : ٤٩٦) .

(٤) (٥) (٦) الكتاب (١٧٣ / ٢) .

المؤلف - رحمه الله - لم ينقل من كتاب سيبويه مباشرة ، وإنما تابع شيخه ابن الدهان^(١) الذي وقع في نقله الاضطراب نفسه .

٢- التحريف الموهم :

قد يغيّر المؤلف بعض النصوص بما لا يغيّر معناها ، وربما لا يلبس ، لكنه قد غيّر في أحد أقوال سيبويه تغييراً حصل فيه إبهام حاول المؤلف - رحمه الله - تلافيه ، قال : (قال سيبويه : ومن العرب من يقول في ناب : نويب ، فيجئ بالواو ؛ لأن هذه الألف يكثر إبدالها من الواوات ، قال : وهو غلط منه)^(٢) فيوهم النص - على الرغم من تقدّم كلمة : (قال) الثانية أنّ الغلط ينسب إلى سيبويه ، ونص سيبويه : (وهو غلط منهم)^(٣) - أي : من العرب القائلين ذلك ، والمؤلف - رحمه الله - لم ينقل النص من كتاب سيبويه مباشرة ، وإنما عن طريق ابن السراج^(٤) الذي غيّر ضمير الجمع إلى ضمير المفرد ، ومن هنا حدث ، اللبس حتى أنّ الجوهري^(٥) ظنّ أنّ ابن السراج خطأً سيبويه ، وردّ عليه .

٣- عدم الدقة في نقل بعض الآراء :

قال المؤلف - رحمه الله - : (قال سيبويه : لولا الإطباق صارت الطاء تاءً والظاء تاءً ، والصاد سيناً ، وعُدِمَ الضادُ ؛ لأنها منفردة في مخرجها)^(٦) وهذا النقل عن سيبويه فيه تغيير وتقديم وتأخير ، قال سيبويه : (ولولا

(١) الغرة (٢ / ٢٥١ ب - ١٥٢ أ) .

(٢) (ص ٣٣٣) .

(٣) الكتاب (٢ / ١٢٧) .

(٤) الأصول (٢ / ٣٩٦) (ر) .

(٥) الصحاح (١ / ٢٣٠) .

(٦) (ص : ٧٥٠) .

الإطباق لصارت الطاء دالاً ، والصاد سيناً ، والظاء ذالاً ، ولخرجت
الضاد من الكلام ؛ لانه ليس شئ من موضعها غيرها (١) .

وقال المؤلف - رحمه الله - : (وأما فَعَلَ وَفَعُلَ فتثبت فائهما في المستقبل ،
نحو: وَجَلَّ يُوْجَلُ ، وَوَضُوٌّ يُوْضُوٌّ وأما ولي يلي ، ووَثِقَ يَثِقُ ، وومِقَ يَمِقُ ، فقليلٌ
محمولة على باب وَعَدَّ (٢) .

الأمثلة على مجئ مضارع فَعَلَ على يَفْعَلُ قليلة ، وقلتها لمخالفتها فتح
المضارع ، وليس من مبررٍ لحملها على باب وعد ، بل مضارعها مثل مضارع
وعد ، ففي مضارعها وقعت الواو بين الياء المفتوحة والكسرة ، فلا بد من حذفها ،
أما كلام المؤلف فمنقول عن سيبويه دون دقة .

قال سيبويه : (وولي ويلي : أصل هذا يَفْعَلُ ، فلما كانت الواو في يَفْعَلُ
لازمة ، وتستثقل ، صرفوه من باب فَعَلَ يَفْعَلُ إلى باب يلزمه الحذف ، فَشَرِكْتُ
هذه الحروف وعد كما شَرِكْتُ حَسِبَ يَحْسِبُ (٣) .

فسيبويه ذكر أنها تشارك (وعد) ، وليست محمولة عليها .

قال المؤلف : (والعلماء في مثنى الأعلام ومجموعها مختلفون ، فمنهم من
يلحقه الألف واللام عوضاً عما سلب من التعريف ، فيقول : الزيدان
والزيدون ، وهم الأكثر ، ومنهم من لا يدخلهما عليه ، ويبقيه على حالة قبل
التثنية والجمع ، فيقول زيدان وزيدون) (٤) .

(١) الكتاب (٢ / ٤٠٦) .

(٢) (ص : ٧٢٠)

(٣) الكتاب (٢ / ٢٣٣) .

(٤) (ص : ٢٢٤) .

والرأي الأخير غير معروف، حتى أن أبا حيان النحوي قال : (وهذا القول الثاني غريب جداً لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب)^(١) فربما كان هذا سهواً من المؤلف - رحمه الله - ، حتى شيخه ابن الدهان لم ينقله .

٤- الخطأ في نسبة بعض الآراء :

قد ينسب رأياً لعالم، وهو لغيره، أو يغير في قوله ورأيه، ومن أمثلة ذلك :
قال المؤلف في الآراء في (أنت) : (وقال الفراء : التاء هي الاسم، وأن عماد لها)^(٢) ، وإنما قال المؤلف هذا متابعاً لشيخه ابن الدهان^(٣) ، ورأي الفراء أن أنت بكماله اسم^(٤) ، أما ما ذكره المؤلف فهو رأي ابن كيسان وبعض الكوفيين^(٥) .

وقال المؤلف : (ومنهم من يكسر الكاف مع الجمع إذا انكسر ما قبلها حملاً على هاء (به) ، كقوله :

وإن قال مولاهم على جُلِّ حادِثٍ من الدهر رُدُّوا فَضَّلَ أَحلامِكُمْ رُدُّوا
قال سيبويه : وهي لغة قوم من ربيعة)^(٦) .

وهذه ليست لغة قوم من ربيعة ، بل هي قول ناس من بكر بن وائل، كما

(١) التذييل والتكميل (١ / ٦٧) .

(٢) (ص : ١٣٥) .

(٤) الغرة (٢ / ٥ ب) .

(٤) شرح الكافية للرضي (٢ / ١٠) ، والارتشاف (١ / ٢٠٥) .

(٥) شرح الكافية (٢ / ١٠) ، المساعد على تسهيل الفوائد (١ / ٩٩) ، الجنى الداني (١١٨) ، توضيح

المقاصد والمسالك (١ / ١٣٦) .

(٦) (ص : ١٤٣ - ١٤٤) .

قال سيبويه ^(١) ، وأما أولئك فيقولون : مِنْهُمْ ، ولكنَّ المؤلف تابع شيخه ابن الدهان ^(٢) .

وقال المؤلف في النسب إلى شنوءة : (فسيبويه والأخفش يحذفان الواو مع التاء، ويقرآن الضمة على حالها) ^(٣) . تابع في هذا القول شيخه ابن الدهان ^(٤) .

والصحيح أن هذا مذهب ابن الطراوة ^(٥) ، أما سيبويه فيحذف الواو مع التاء، ويقلب الضمة فتحة ^(٦) .

أما الأخفش فينسب إلى الكلمة على لفظها ^(٧) ، وقد نبّه أبو حيان على وهم ابن الدهان، فقال : (ووقع في الغرة نَسْبُ هذا المذهب إلى سيبويه والأخفش وهو وهم ^(٨) ، ونبّه عليه المرادى ^(٩) وابن عقيل ^(١٠))

(١) الكتاب (٢ / ٢٩٤) .

(٢) الغرة (٢ / ١١٧) .

(٣) (ص : ٣٧٨) .

(٤) الغرة (٢ / ٢٣١ أ) .

(٥) الارتشاف (١ / ١٢٧ أ) .

(٦) الكتاب (٢ / ٧٠) .

(٧) (٨) الارتشاف (١ / ١٢٧ أ) .

(٩) توضيح المقاصد والمسالك (٥ / ١٣٨) .

(١٠) المساعد على تسهيل الفوائد (٣ / ٣٦٦) .

مصادر الكتاب الأساسية

الدقة في ذكر المصدر الذي ينقل عنه :

يسلك ابن الأثير - أحياناً - منهجاً يشبه منهج المحدثين في بحوثهم، وذلك أنه قد يذكر اسم الكتاب الذي ينقل عنه ، ومن ذلك:

(١) يقول في اختلاف النحاة في " ليس " : " وأما " ليس " فأكثر النحاة يقولون

إنها فعل غير متصرف بوعليه ظاهر كلام سيبويه والخليل .

وذهب قوم إلى أنها حرف ، وعليه جاء قولهم : " ليس الطيبُ إلا المسك "

برفعهما ، كما يرفعان بـ " ما " .

وقال الفارسي بالمذهبين جميعاً .

فجعلها في " الإيضاح " فعلاً ، وفي " الحليات " حرفاً .

ثم يختم الكلام بذكر مذهب ابن السراج في " ليس " بقوله : " وهي تنفي

المستقبل عند ابن السراج ؛ ولهذا منعوا من قولهم : ليس زيد قد ذهب ، ولا: قد

يذهب ؛ لتضاد الحكم بين " قد " و " ليس " (١) .

(٢) ويقول - في الكلام على دخول نون التوكيد مع النفي كما تدخل مع

الاستفهام - : " وقال بعض العلماء : ليس كل استفهام تدخل فيه مع

الفعل النون ، بل إن كان الاستفهام عن الفعل دخلت (النون) ، وإن كان

عن الاسم لم تدخل (النون) ، كقولك : متى تقوم ؟ ؛ لأن الاستفهام عن

زمن القيام، والأكثر الأول ؛ فإنك تقول : كم تمكثن ؟ و : انظر متى

تفعلن؟

وقد ألحق عثمان بن جني النفي بهذا الضرب ، قال شيخنا : لم أجد

أحداً ذكر دخول " النون " في النفي ، وإنما قال سيبويه : ويعد " لم " ؛

(١) ص ١ / ٤٦٩ .

لأنها لما كانت جازمة أشبهت " لا " النافية ، وهذا لا يجوز في الإضطرار (١) .
وقد أعاد عثمان هذا الحكم في " شرح الإيضاح " ، فقال : وتدخل النون
في النفي كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ (٢)
فجعل " لا تصيبن " نفياً ، وغيره جعلها نهياً بعد أمر ، كقوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا
مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ ﴾ (٣) .

وأعاد عثمان ذكر هذا الحكم في « الخصائص » ، فقال : ومثال دخول
النون في الفعل المنفي قولك : قلما يَقُومَنَّ زيد ، وقالوا : أقسمت لما تفعلن ، " لا
" طلبُ كالأمر والنهي " (٤) .

وها هنا يؤكد ابن الأثير شخصيته العلمية واختياره ما صح عنده من
الأقوال ، وإن كان في اختياره هذا مخالفة لأشياخه ؛ فهو يختار رأى ابن جنى
في المسألة ، مع أن شيخه ابن الدهان لا يرى ما رآه ابن جنى ؛ فقد حكى ابن
الأثير كلام شيخه ، حيث قال : " قال شيخنا : لم أجد أحداً ذكر دخول النون
في النفي ... " إلخ .

وها هو ذا يرجح رأى ابن جنى بقوله : " وما أشبه قال عثمان بما قال ؛
فإن ظاهر لفظ الآية يدل على ما ذهب إليه ، ولا يحتاج إلى تعسف في
توجيهها .. " (٥)

ويختتم ابن الأثير الكلام ها هنا بذكر رأى الفارسي في المسألة ، وكأنه يريد
أن يبين مخالفة ابن جنى لشيخه أبي علي ، كما خالف هو شيخه ابن الدهان ،

(١) ص ١ / ٦٦٣ .

(٢) ٢٥ / الأنفال .

(٣) ١٨ / النمل .

(٤) ص ١ / ٦٦٣ / ٦٦٤ .

(٥) الموضوع السابق .

يقول : " وقال الفارسي : نون التوكيد لا تدخل النفي ، وأنشد معترضاً :
قليلاً به ما يحمدنك وارث إذا نال مما كنت تجمع مغنماً
وقال : إنما دخلت النون هاهنا حملاً على المعنى .. " (١) .

إن ما تحدثنا عنه من مصادر الكتاب هي ما يظهر لكل مطلع ، وهي ليست مصادر أساسية؛ لأنه من الممكن أن تكون الآراء والنقول التي مرت وغيرها من نصوص الكتاب منقولة من غير مصادرها الأصلية ، وقد نبهنا فيما مضى على بعض النماذج من ذلك ، وكتاب " البديع في علم العربية " ، له مصادر أساسية اعتمد عليها واستقى منها مادته العلمية من أهمها :

١- كتب شيخه ابن الدهان :

وابن الدهان تلميذ الرماني ، وسيبويه عصره ، كمال قال العماد الأصفهاني^(٢) . وقال عنه ابن خلكان : (وكان في زمن أبي محمد المذكور ببغداد من النحاة ابن الجواليقي وابن الخشاب وابن الشجري وكان الناس يرجحون أبا محمد المذكور على الجماعة المذكورين مع أن كل واحد منهم إمام)^(٣) .

ولكنه كما قال عنه ياقوت الحموي : (وكان مع سعة علمه سقيم الخط ، كثير الغلط وهذا عجيب منه)^(٤) .

وقد اعتمد ابن الأثير على كتب شيخه ، وفي مقدمتها (الغرة في شرح اللع) في الأبواب الآتية : النكرة والمعرفة - المقصور والممدود - التصغير - النسب - الاستفهام - الموصول والصلة - المنوع من الصرف - العدد -

(١) ١ / ٦٦٤ .

(٢) ص : ٦٤ .

(٣) وفيات الأعيان (٢ / ٢٨٢) .

(٤) معجم الادباء (١١ / ٢٢٢) .

الإمالة - الكتابة والهجاء .. وإن هذا الحكم لا يحتاج قبل إصداره إلى أدلة ، فالموازنة بين الكتابين تجعل هذا الحكم مسلماً به بوقد مرت بنا شواهد على نقله عن شيخه حتى الأخطاء ، وسيأتي في الشواهد ما يزيد ذلك وضوحاً ، ومن أعجب ما رأيت من متابعة ابن الأثير شيخه ابن الدهان قوله في دخول همزة الاستفهام على (إن):

(وتدخل على إن المكسورة كقوله تعالى : ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ و ﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ﴾ (١)

فساق ابن الأثير قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ﴾ على أنها آية متبوعة لشيخه الذي قال ﴿وقوله تعالى : "إنكم لتقولون" ..﴾ (٢) وليس في القرآن الكريم آية على ما ذكرنا من دخول همزة الاستفهام على ﴿إنكم لتقولون﴾ ولا قراءة بدخولها في آية الإسراء (٣) .

٢- كتاب التكملة - لأبي علي الفارسي :

كتب أبي علي الفارسي ذات أثر واضح في كتاب " البديع في علم العربية " ، وكتاب " التكملة " يتضح أثره في الأبواب التالية : الهمزات - التنثية - جمع التكسير - أبنية الأفعال والمصادر .

٣- سر صناعة الإعراب لابن جنّي:

فالمؤلف - رحمه الله - استقى منه المادة العلمية في دراسة الحروف في باب التصريف .

كما أكثر من النقل عنه في بعض أبواب الجزء الأول .

٤- الأصول في النحو لابن السراج :

(١) (ص : ٤١٩ - ٤٢٠) .

(٢) الفرة (٢ / ٢٨٢ ب) .

(٣) الإسراء (٤٠) .

ولا أشك في أن هذا الكتاب كان مرجعاً أساسياً لابن الأثير في كتابه فإن من يجد كلاماً لابن الأثير في الكتاب ولا يجده فيما سبق من الكتب فسيجده في الأصول في كثير من الأحيان ، ولذلك أمثلة كثيرة (١) .

٥ - المفصل - للزمخشري :

ويبرز أثره في أنه كان مصدراً أساسياً لابن الأثير في باب الإدغام ومخارج الحروف ، وصفاتها ، ودراسة أبنية الأفعال ومعانيها ، ودراسة الحروف (٢) .

ومن الأدلة على نقله من المفصل أنه نقل كلام سيبويه في بعض المواضع منه ، فجاء محرفاً (٣) ، ونقل من المفصل في وقوع " ما " مصدرية قوله تعالى : ﴿ وضاعت عليهم الأرض بما رحبت ﴾ كذا في المفصل (٤) ، وفي البديع (٥) والصحيح أنه مع الواو لابد من " عليكم " (٦) ، أو دون الواو (٧) .

٦ - شرح السيرافي على الكتاب :

يبرز أثره في الكتاب في باب الإدغام ، وفي فصل الاعتلال من باب التصريف ، وتوضح حقيقة قولنا في هوامش التحقيق ، فقد اعتمدنا في منهجنا

(١) (ص : ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٥١٨ ، ٥٢٥ ، ٧٤٠) .

(٢) (ص : ٧٤٤ ، ٧٧٣) .

(٣) (ص : ٦٠٣) .

(٤) المفصل (٣١٤) .

(٥) (ص : ٦١٠) .

(٦) سورة التوبة (٢٥) .

(٧) سورة التوبة (١١٨) .

شواهد الكتاب

الشواهد القرآنية:

زادت الشواهد القرآنية التي استشهد بها المؤلف - رحمه الله - على سبعمائةٍ وثمانين آية في الكتاب كله ، منها ما هو مكرر ، ولم يكن المؤلف يكمل الآيات وإنما كان يعمد إلى موضع الشاهد في الآية فيكتفى به ، وكان يستشهد بأيتين أو أكثر لمسألة واحدة ، ومن ذلك :

أنه استشهد لسقوط همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة الاستفهام بقوله تعالى : (أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ .. "وقوله تعالى : " أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا .. " وكقوله " أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ)^(١) .

واستشهد المؤلف - رحمه الله - بأكثر من سبع وخمسين قراءة، منها خمس وعشرون قراءة سبعية ، واستشهد ببعض القراءات الشاذة مثل :

قراءة الضحاك ، وقطرب ، ورؤية ، وإبراهيم بن أبي عبلة (مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ) برفع بعوضة^(٢) ، وهي قراءة شاذة^(٣) .

وقراءة مجاهد : (أَنْ يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ) : برفع الميم^(٤) ، وهي قراءة شاذة^(٥)

(١) ص : ٥١٦ .

(٢) ص : ٤٣٠ .

(٣) المحاسب (١ / ٦٤) .

(٤) ص : ٦١١ .

(٥) البحر المحيط (١ / ٢١٣) .

وقراءة أبي أيوب السَّخْتِيَانِيّ الشاذة (١) : " وَلَا الضَّالِّينَ " بالهمز (٢) .
 وقراءة عمرو بن عبيد الشاذة (٣) : " إِنْسٌ وَلَا جَانٌ " بالهمز (٤) .
 وقراءة ابن محيصن والجدريّ الشاذة (٥) : " وَعَبَاقِرِيّ حِسَانٌ " (٦) .
 وقراءة قتادة وأبي السمال وعبدالله بن بريدة الشاذة (٧) : " لَمَثُوبَةٌ مِنْ
 عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ " (٨) .

وقد نسب المؤلف - رحمه الله - خمس عشرة قراءة إلى قرائها ، وأكثرها
 لأبي عمرو بن العلاء .

وفي اجتماع الهمزتين أتى بآيات كثيرة بين أوجه القراءات فيها ونسبها
 إلى قُرَائِهَا ، ولكنه وَهَمَ في نسبة بعض القراءات إلى أصحابها ومن ذلك :

١- نَسَبَ إلى ابن عامر أنه إذا التقت همزتان متحركتان متفقتان في الحركة
 في كلمة واحدة أنه يحقق الهمزتين (٩) ، والصحيح أن ابن عامر لا يحقق
 إلا إذا كانت الأولى مفتوحة والثانية مكسورة (١٠) .

٢- نَسَبَ إلى نافع أنه إذا التقت همزتان مُتَّفِقَتَانِ في الحركة في كلمتين أنه

(١) المحتسب (١ / ٤٠٦) .

(٢) (ص : ٦٥٢) .

(٣) سر الصناعة (١ / ٨٣) .

(٤) (ص : ٦٥٢) .

(٥) المحتسب (٢ / ٥٠٣) .

(٦) (ص : ٦٦٥) .

(٧) المحتسب (١ / ١٠٣) .

(٨) (ص : ٧٣٢) .

(٩) (ص : ٥٢٣) .

(١٠) التبصرة (٢٨١) .

يحذف الأولى، ويحقق الثانية (١) . والصحيح أن نافعاً يُحوّلُ الأولى إلى واوٍ إن كانت مضمومةً ، وإلى ياءٍ إن كانت مكسورة، ويحذفها إن كانت مفتوحة ويمدُّ الأولى (٢) .

٣- نَسَبَ إلى ابن كثير أَنَّهُ في مثل ما سبق مع نافع - يُلَيِّنُ الأولى، ويحَقِّقُ الثانية إلا إذا كانتا مضمومتين (٣) ، والصحيح أن ابن كثير كان يهمز الأولى ويحذف الثانية (٤) .

الشواهد من الحديث الشريف والأثر

يعد ابن الأثير من العلماء بالحديث ، فقد أَلَفَ فيه (جامع الأصول) و (الشافعي في شرح مسند الشافعي) و (النهاية في غريب الحديث والأثر) . وفي هذا الكتاب استشهد المؤلف - رحمه الله بواحد وعشرين حديثاً وثلاثة آثارٍ للصحابة ، ومن ثم يعد فيمن اعتمد الحديث شاهداً على النحو واللغة ، وها هي ذي الأحاديث التي استشهد بها في البديع بجزئيه الأول والثاني .

(١) (ص : ٥٢٣) .

(٢) السبعة (١٣٨) .

(٣) (ص : ٥٢٣) .

(٤) السبعة (١٤٠) .

- ١- " حرمت عليكم الخمر " (١) .
- ٠٢ .. " بيد أني من قريش " (٢) .
- ٣- قوله -صلى الله عليه وسلم- لزيد الخيل : " ما وصف لي شئ في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا ورأيته دون الوصف ليسك " (٣) .
- ٤- " الطيرة من الشرك ، وليس منا إلا بولكن الله يذهبه بالتوكل " (٤) .
- ٥- "ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقاً ، ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة ؟ أسوأئكم أخلاقاً " (٥) .
- ٦- " لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد " (٦) .
- ٧- " التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله " (٧) .
- ٨- " .. حتى ترى أسعدَ الناس بالدنيا كعب بن كعب " (٨) .
- ٩- " واجتاز يوماً - صلى الله عليه وسلم - على فاطمة فقال : أئنَّم كعب ؟! " (٩)
- ١٠- "أنه مر برجل يقرأ في الصلاة ليلاً فقال : " أتقوله مرانياً ؟! " (١٠) .
- ١١- " عجب ربك من شاب ليست له صبوة " (١١) .

(١) ٩٩ / ١

(٢) ١٩٣ / ١ ، وبدايته " أنا أفصح العرب " .

(٣) ١٩٥ / ١

(٤) ٢٠٣ / ١

(٥) ٢٤٣ / ١

(٦) ٢٧٠ / ١

(٧) ٢٩٤ / ١

(٨) ٣٣٧ / ١

(٩) ٣٣٧ / ١

(١٠) ٣٦٧ / ١

(١١) ٤٠١ / ٢

- ١٢- " ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة " (١)
- ١٣- " أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ، بله ما أطلعكم عليه " (٢) .
- ١٤- حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - (مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْعَمَمَيْنِ ، تَعِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً) (٣) .
ورواه المؤلف : (مثل المنافق كالشاة ..) .
- ١٥- حديث علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : (ليس في الخُضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ) (٤) .
- ١٦- حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُتْبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا) (٥) .
- ١٧- الحديث المروى عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها : (يَا حُمَيْرَاءُ مَنْ أَعْطَى نَارًا فَكَأَنَّهَا تَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَا أَنْضَحَتْ تِلْكَ النَّارُ) (٦) .
- ١٨- حديث أم سلمة - رضي الله عنها- أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم تزوجها، وجعل يأتيها، ويقول : (أَيْنَ زُنَابُ) (٧) .

(١) ٤٢٢ / ١

(٢) ٤٣٠ / ١

(٣) ص ٢٢٤

(٤) ص ٢٦٣

(٥) ص ٣١٩

(٦) ٣٢٤

(٧) (ص : ٣٥٢) .

١٩- حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (صَلَاةُ اللَّيْلِ مَنَّتِي مَنَّتِي) (١) .

٢٠- حديث : علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم قال : (الْعَيْنُ وَكَأءُ السَّهِّ) (٢) .

٢١- حديث كعب بن عاصم الأشعري - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ مُصَيَّامٍ فِي امْسَقَرِ) (٣) .

وقد نسب المؤلف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في ابن مسعود رضي الله عنه : (كُنَيْفٌ مُلِيٌّ عُلْمًا) (٤)

هذا وقد استشهد المؤلف بثلاثة آثار للصحابة هي :

١- قول ابن عباس للأنصار - وقد نهضوا له - : " بالإيواء والنصر إلا جلستم " (٥) .

٢- قول عمر : " مغربة خبر " (٦) .

٣- قول أبي الدرداء : " وجدت الناس اخبر تقله " (٧) .

(١) (ص : ٤٦١) .

(٢) (ص : ٥١٠) .

(٣) (ص : ٦٨٦) .

(٤) (ص : ٣٢٣) .

(٥) ٢٠٦ / ١ .

(٦) ٢٢٤ / ١ ، وتامه : " هل من مغربة خبر ؟ " .

(٧) ٢٦٥ / ١ .

الشواهد من مآثور كلام العرب

اعتمد أهل العربية في وضع قواعدها على كلام الفصحاء من العرب شعراً ونثراً ، وقد غلب الشعر في ذلك على النثر ، لكنهم لم يغفلوا عن الاستشهاد بما صحت روايته من المنثور ، كآليات القرآنية والأحاديث الشريفة وأمثال العرب وأقوالهم ، وقد حذا المؤلف رحمه الله حذو أسلافه فاستشهد بالأمثال والأقوال المأثورة ولغات العرب ، لكنها بعامة أقل من شواهد من القرآن الكريم والشعر ، ومن ذلك :

وقولهم : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) (١) .

وقولهم : (مكره أخاك لا بطل) (٢) .

وقولهم : (اليوم خمر وغداً أمر) (٣) .

وقولهم : (مواعيد عرقوب) (٤) .

وقولهم : (أعدة كغدة البعير ؟ !) (٥) .

وقولهم : (الكلاب على البقر) (٦) .

وقولهم : (أفلس من ابن المذلق) (٧) .

وقولهم : (أشغل من ذات النحين) (٨) .

(١) ١٢ / ١

(٢) ٢٨ / ١

(٣) ٧٤ / ١

(٤) ١٢٠ / ١

(٥) ١٢٠ / ١

(٦) ٢٩ / ١

(٧) ٢٤٤ / ١

(٨) ٢٤٤ / ١

- وقولهم : (أبل من حنيف ابن الحناتم) (١) .
- وقولهم : (ما كل سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة) (٢) .
- وقولهم : (أطرق كرا) (٣) .
- وقولهم : (من يسمع يخل) (٤) .
- وقولهم : (عسى الغوير أبوساً) (٥) .
- وقولهم : (التقت حلقتا البطان) (٦) .
- وقولهم (عرّف حميقُ جملةُ) (٧) .
- وقولهم : (إنَّ البُغاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ) (٨)
- وقولهم : (لَوْ ذَاتُ سَوَارٍ لَطَمْتَنِي) (٩) .
- وقولهم : (إِنَّ الْكُذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ) (١٠) .
- وقولهم : (أَخْزَى اللَّهُ الْكَاذِبَ مِنِّي وَمِنْكَ) (١١) ، وقولهم : (أَيُّي وَأَيْكَ كَانَ شَرًّا فَأَخْزَاهُ اللَّهُ) (١٢) .

(١) /١ / ٢٤٤ .

(٢) /١ / ٣١٦ ، ٢٥١ .

(٣) /١ / ٣٤٥ .

(٤) /١ / ٣٦٨ .

(٥) /١ / ٣٩٦ ، ٣٩٥ .

(٦) /١ / ٥٣٠ .

(٧) /٢ / ٣٥٢ .

(٨) /٢ / ٥٨٨ .

(٩) /١ / ٧٢ ، ٢ ، ٦٠٥ .

(١٠) /٢ / ٦١٣ .

(١٢) /٢ / ٤٣٠ .

(١١) /٢ / ٤٣٠ .

وقولهم : (بَرِئْتُ إِلَيْكَ مِنْ خَمْسٍ وَعَشْرِي النَّخَاسِينَ) (١) ، وما حكى عنهم من لغاتهم ، مثل : (رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمَ عَدِي) (٢) و (مَرَحَبَكَ اللَّهُ وَمَسْهَلَكَ) (٣) وغيرها .

الشواهد الشعرية

زخر الكتاب بشواهد شعرية بلغت سبعة وأربعين وسبعمائة شاهد ، ولم يكن المؤلف مهتماً بتوثيق شواهد الشعرية بنسبتها إلى قائلها ، فمن هذا العدد الكثير لم ينسب إلا أبياتاً قليلة منها :

قول ليبيد :

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَيَاطِلُ (٤)

وقول عدي بن زيد :

أَبْلَغِ النُّعْمَانَ عَنِّي مَا لُكَا أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَأَنْتَظَرِي (٥)

وقول العجاج :

فَخَنِدِفْ هَامَةً هَذَا الْعَالَمِ (٦)

وقول الأعشى :

..... وَلَا تَتَّعْبِدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا (٧)

(١) ٥٠٠ / ٢

(٢) ٣٥٧ - ٣٥٨

(٣) ٦٨٥ / ٢

(٤) (ص : ٤٣١)

(٥) (ص : ٥٥٨ ، ٦٧٦)

(٦) (ص : ٦٥٣)

(٧) (ص : ٦٦٣)

وقول رؤبة:

وَكَفَّكَ الْمَخْضَبَ الْبِنَامَ (١)

وقول طفيل الغنوي:

بِهَادٍ رَفِيعٍ يَقْهَرُ الْخَيْلَ صَلَّهَبَ (٢)

وقول رؤبة:

عَمْرُ الْأَجَارِيِّ كَرِيمُ السَّنْحِ أَبْلَجُ لَمْ يُؤَلَّدْ بِنَجْمِ الشَّحِّ (٣)

ونسب البيت الآتي إلى جرير:

شَرِبْتُ بِهَا وَالْدَيْكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا (٤)

والبيت ليس كما زعم المؤلف لجرير ، وإنما هو للنابغة الجعدي رضي الله عنه ، ولكن المؤلف تابع شيخه ابن الدهان (٥) ، وقد نبه السيوطي (٦) على وهم ابن الدهان في نسبه البيت إلى جرير .

والمؤلف - رحمه الله - لم يترك إتمام الأبيات إلا في اثنين وتسعين موضعاً ، اكتفى المؤلف فيها إما بصدر البيت أو عجزه ، فمما ترك عجزه واكتفى بصدرة لوجود الشاهد فيه :

١- لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ (٧) .

(١) (ص : ٦٨٥) .

(٢) (ص : ٧١٠) .

(٣) (ص : ٧١٤) .

(٤) (ص : ١٤٩) .

(٥) الفرة (٢ / ١١ ب) .

(٦) شرح شواهد المغني (٢ / ٧٨٣) .

(٧) (ص : ١٥٣) .

- ٢- لَنَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلَّمْتَهُ (١) .
 ٣- يَدَيَانِ بَيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ (٢) .
 ٤- فَهُمْ أَهْلَاتُ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ (٣) .
 ٥- كَأَنَّهُ وَجْهٌ تُرْكِيَيْنِ قَدْ رَمِيََا (٤) .
 ٦- أَلَا يَأْدِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ (٥) .
 وغيرها (٦)

ومما ترك صدره واكتفى بعجزه :

- ١ - وَأُظُنُّ أَنْ نَفَازَ عَمْرَهُ عَاجِزٌ (٧)
 ٢ - مَتَى كُنَّا لِأُمِّكَ مَقْتَوِينَا (٨)
 ٣ - جَرِدُوا كُلُّ وَرَادٍ وَشُقُرُ
 ٤ - فَكَيْفَ تَرَى طَوْلَ السَّلَامَةِ يَفْعَلُ
 ٥ - وَقَدْ رَجَعُوا كَحَيٍّ وَأَحْدِينَا
 ٦ - وَحُبٌّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ
 وغيرها (١٣)

(١) (ص : ٢٢٣) .

(٢) (ص : ٢٣٥) .

(٣) (ص : ٢٦٠) .

(٤) (ص : ٢٧٤) .

(٥) (ص : ٣٩٢) .

(٦) (ص : ٧٨١ ، ٨٠٤ ، ٨١٤ ، ٨١٧) .

(٧) (ص : ١٤٥) .

(٨) (ص : ٢٥٠) .

(٩) (ص : ٣٠٧) .

(١٠) (ص : ٤٠٩) .

(١١) (ص : ٤٩٤) .

(١٢) (ص : ٥٨٥) .

(١٣) (٨٢١ ، ٨١٩ ، ٨١٨) .

وربما اكتفى بصدر البيت في موضع وأكمله في موضع آخر مثل :

١- فَلَوْ أَنَّ الْأَطِيبَ كَانَ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِيبَاءِ الْأَسَاءُ (١)

٢- فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ (٢)

ملحوظات على شواهد الشعرية :

١- فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَائِلًا كَهُوُّ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَائِلًا (٣)

هكذا رواه تبعاً لشيخه ابن الدهان (٤) ، وصحه روايته " كَهُوُّوَلَا كَهْنٌ إِلَّا "

حَائِلًا ولم أجد غيرهما رواه " حائلا " .

٢- لَنَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُهُ (٥) .

لم يروه أحد غيره " علمته " وجميع من رواه رواه " عَلِمْتُمْ " .

٣- تَزَوَّدَ فِيمَا بَيْنَ أذْنَاهُ طَعْنَةً دَعْتُهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٌ (٦)

وكل من رواه غيره رواه (تَزَوَّدَ مَنْ) .

٤- كَأَنَّهُ وَجَهٌ تُرْكِيْنٌ قَدْ رَمِيَ (٧) .

الرواية المشهور (إِنْ غَضِبَا) .

٥- سَائِلِ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهْلَ رَأُونَا بِوَادِي السَّفْحِ نِي الْأَكَمِ (٨)

الرواية المشهورة (بِسْفْحِ الْقَفِّ) .

٦- وَإِنِّي لَرَاَجٍ نَظْرَةً قِبَلَ التِّي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا (٩)

(١) (١٥١)

(٢) (١٥٤)

(٣) (ص: ١٦٥) .

(٤) (الغرة ٢٠ / ٢) (أ) .

(٥) (ص: ٢٢٣) .

(٦) (ص: ٢٣٠) .

(٧) (ص: ٢٧٤) .

(٨) (ص: ٤٠٤، ٤١٨) .

(٩) (ص: ٤٣٦) .

تابع شيخه ابن الدهان (١) في هذه الرواية : (وَأَنِّي لَرَأَج) والرواية الصحيحة (لَرَامِ) .

٧- وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا فِي الْوَعَى وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ (٢) .
تابع شيخه (٣) في هذه الرواية (فِي الْوَعَى) والرواية المشهورة (بِالْقَنَّا)
٨- وَعَزَّةٌ أَحَلَّى النَّاسَ عِنْدِي مَوَدَّةً وَعَزَّةٌ عَنِّي الْمُعْرِضُ الْمُتَجَافِي (٤)
هكذا رواه تبعاً لشيخه (٥) ،وصحة البيت هكذا :

فَعَفْرَاءُ أَرْجَى النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةً وَعَفْرَاءُ عَنِّي الْمُعْرِضُ الْمُتَوَانِي
٩- فَقَالَتْ : أِبْنُ زَيْدٍ ذَا وَبَعْضُ الشَّيْبِ يُعْجِبُهَا (٦)

لم يروه أحد غير المؤلف ، (أِبْنُ زَيْدٍ) ، والصحيح (أِبْنُ قَيْسٍ) .
١٠- وَإِنْ يَكُ غَتًّا أَوْ سَمِينًا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَمًا (٧)
هكذا جعل قافية البيت ، والصحيح (مَقْنَعًا) .

١١- رُحْتُ وَفِي بُرْدِيكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَأَ هُنْكَ مِنَ الْمُنْزَرِ (٨)
الرواية المشهورة (رَجَلَيْكَ) .

١٢- وَقَالَ أَنشُدْ سَيَّبِيوِيهِ :
وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فُقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرِنَا وَجَفَانَا (٩)

(١) الغرة (٢ / ١٩٧ أ) .

(٢) (ص : ٤٣٧) .

(٣) الغرة (٢ / ١٩٧ ب) .

(٤) (ص : ٤٣٩) .

(٥) الغرة (٢ / ١٩٨ أ) .

(٦) (ص : ٥١٦) .

(٧) (ص : ٨١٠) .

(٨) (ص : ٦٤٧ ، ٨٢١) .

(٩) (ص : ٧٠١) .

وهذا البيت لم ينشده سيبويه، وإنما أنشدَهُ الأَخفش ، وربما نقله المؤلف
عن الصيمري (١) .

مآخذ علمية على الكتاب

- ١- قال في الضمير المنفصل (هو) : (سكنت الهاء مع اللام وواو العطف) (٢)
- فأ سقط المؤلف الفاء مع أنها مما تسكن معه الهاء (٣) ، ومنه قراءة
(وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ) .
- ٢- جعل المركب قسمين : جملة وغير جملة ، ثم قال : (وغير الجملة اسمان
جعلاً اسماً واحداً ، وهي إمّا مركب .. وإمّا مضاف .. وإمّا كنية) (٤)
- كان الأحسن ألا يفرد الكنية ؛ لأنها مندرجة في المضاف .
- ٣- قال المؤلف - في تثنيه علباء وحرباء : (القلب هو الأكثر ، ولك فيها الإبقاء
على الأصل، وهو الأقل) (٥) ، والصحيح أن إبقاها هو الأكثر ، وقلبها
هو الأقل (٦) .
- ٤- جعل تثنية كساء ورداء : (كساوان وردايان) (٧) وقد أخطأ بردها إلى

(١) التبصرة والتذكرة (٨٥٨ / ٢) .

(٢) (ص : ١٣٧) .

(٣) الكتاب (٢ / ٢٧٤) ، شرح الكافية (١٠ / ٢) ، تسهيل الفوائد (٢٦) ، المساعد على التسهيل

(١٠٠ / ١) .

(٤) (ص : ١٦٧) .

(٥) (ص : ٢٣٤) .

(٦) الكتاب (٢ / ٩٤) ، المقتضب (٨٧ / ٣) ، الأصول (٢ / ٤٤٢) ، المخصص (١٥ / ١١٥) .

(٧) (ص : ٢٣٣) .

أصلها؛ فالذي عليه الصرفيون : أنها لا تقلب، وهو الأكثر ، ويجوز بقلة أن تقلب واواً (١) .

٥- قال في حذف نون الجمع دون إضافة : ومثال الموصول قوله :
وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ
يريد الذين (٢) ، وليس (الذين) من جمع المذكر السالم حتى يقول : إن نونه
حذفت ، بل هو صيغة مرتجلة للجمع، وليست جمعاً على صيغة الذي ، كما
قاله المؤلف في موضع آخر (٣) .

وقال أيضاً : (وقد أطلق بعضهم الذي على الجماعة، وأنشد :
وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ يريد الذين) (٤) .
فتناقض قول المؤلف رحمه الله .

٦- قال : (وقد صغرت العرب كلمتين بالألف، قالوا في تصغير دابة وهدهد :
دوابة وهداهد (٥) ، تابع المؤلف -رحمه الله شيخه في هذا (٦) ، والصحيح
قول الفارسيّ : (فجعل الياء ألفاً ، لأن الياء سكنت وانفتح ما قبلها
فجعلها ألفاً) (٧) .

(١) الكتاب (٢ / ٩٤ ، المقتضب (٣ / ٣٩ ، ٨٧) ، الأصول (٢ . ٤٤٢) ، التكملة (٤١) ، وفي

المخصص (١٥ / ١١٦) : (وقد حكى الكسائي أن من العرب من يقول : ردايان وكسايان) .

(٢) (ص : ٢٥٤) .

(٣) (ص : ٤٢٥) .

(٤) (ص : ٤٢٥ - ٤٢٦) .

(٥) (ص : ٣٢٦) .

(٦) الغرة (٢ / ٢٣٩ ب) .

(٧) المسائل المشككة (البغداديات : ٣٩٥) .

٧- قال في تصغير غِلْمَة : (وقالوا : أُغْلِمَة ، وإن لم يقولوا في غلام :
أُغْلِمَة فأجروه على الأصل) (١) .

هذا رأى المبرد (٢) والجوهري (٣) ، وكلام المؤلف يشعر بارتضائه
هذا الرأي ، ولكنه نقضه في موضع آخر حين عدَّ أُغْلِمَة من شواذ
التصغير (٤) .

٨- قال في النسب : (ويونس يلحق نحو مُتْنَى ، ومُعَلَّى ، بالثلاثي ، فيقول :
مُتْنَوِيٍّ ومُعَلَّوِيٍّ) (٥) .

ويونس لا يلحقه بالثلاثي ، لأنه لو كان كذلك لأوجب فيه قلبه واواً ، ولكن
يونس يجيز القلب والحذف ؛ لأن سيبويه نصَّ على أنه يلحقه بمُعَزَى
ومُعَطَى (٦) .

٩- قال : (إذا نسبت إلى الشاء قلت : شَائِيٍّ) (٧) .

وهذا لم يقله أحد غير المؤلف ، فخالف فيه كل العلماء (٨) حتى شيخه ابن
الدهان (٩) أما الصحيح فهو أن تقلب الهمزة واواً .

١٠- قال المؤلف : (قالوا في أبناء فارس : أَبْنَاوِيٍّ ، وأجروه على الأصل
فقالوا : بَنَوِيٍّ) (١٠) .

(١) (ص : ٣٤٩) .

(٢) المقتضب (٢ / ٢٧٩) .

(٣) الصحاح (٥ / ١٩٩٧) .

(٤) (ص : ٣٥٤) .

(٥) (ص : ٣٦٣) .

(٦) الكتاب (٢ / ٧٩) .

(٧) (ص : ٣٨١) .

(٨) الكتاب (٢ / ٨٤) ، الأصول (٢ / ٤٢٧) ، الصحاح (٦ / ٢٢٣٨) .

(٩) الغرة (٢ / ٢٢٥ ب) .

(١٠) (ص : ٣٨٩) .

وهذا خلط من المؤلف - رحمه الله - بين أبناء فارس وأبناء سعد بن زيد مناة بن تميم ، فهم الذين ينسب إليهم على ما قال المؤلف (١) ، أما أبناء فارس فينسب إليهم فيقال : بَنَوِيَّ (٢) .

١١- قال في النسب إلى طَهِيَّةَ : (وإلى طَهِيَّةَ : طُهَوِيَّ ، وطُهَوِيَّ أكثر) (٣) .

الصحيح أن طُهَوِيَّ هو القياس ، أما الأكثر فهو الأول (٤) .

١٢- قال المؤلف : (قد أدخلوا الهمزة على بعض حروف العطف كقوله تعالى: (أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا) (٥) .

الصحيح أن الهمزة لم تدخل على حروف العطف ، إلا ظاهراً ، أما في الحقيقة فإنها دخلت على محذوف .

١٣- قال المؤلف - عن (ما) و (من) الاستفهاميتين : (وأجاز بعضهم وصفهن) (٦) " ما " و " من " إذا وصفتا خرجتا من الاستفهام ، وصارتا موصوفتين .

١٤- مَثَلٌ لظرف الزمان الواقع صلة للاسم الموصول المَجْعُولُ صفة للحدث ، فقال : (فتقول : الذي قام يوم الجمعة زيد ، وعجبت من القيام الذي يوم الجمعة) (٧) .

فالمثال الأول غير مطابق للقاعدة ؛ لأنَّ صلة الموصول جملة فعلية ، وأما المثال

(١) الكتاب (٢ / ٨٩) ، المقتضب (٣ / ١٥١) ، الصحاح (٦ / ٢٢٨٧) ، المخصص (١٣ / ٢٤٨) .

(٢) الكتاب (٢ / ٨٨) ، الصحاح (٦ / ٢٢٨٧) ، المخصص (١٣ / ٢٤٦) ، الغرة (٢ / ٢٣٦) .

(٣) (ص : ٣٩٧) .

(٤) انظر : الكتاب (٢ / ٧٠) ، الأصول (٢ / ٤٢٩) (ر) ، المخصص (١٣ / ٢٣٨) .

(٥) (ص : ٤١٩) .

(٦) (ص : ٤٢٠) .

(٧) (ص : ٤٤١) .

الثاني فصحيح ، وقد اقتصر عليه شيخه ابن الدهان (١) .

١٥- قال المؤلف : (والتاء في " ثنت " بدل من الياء عند من لم يجعلها للإلحاق) (٢) . وهذا وهم من المؤلف - رحمه الله - ، فمن جعلها بدلاً من الياء جعلها للإلحاق (٣) .

١٦- قال المؤلف : (الأصل في أُكْرِمُ : يُؤَكْرِمُ ، فحذفت تخفيفاً) (٤) .
والصحيح أن يقول : الأصل في أُكْرِمُ أُكْرِمُ ، أو أن يقول مثل ابن الدهان : (يُكْرِمُ ؛ لأنَّ الأصل يُؤَكْرِمُ) (٥) .
والأول أولى ؛ لأن ما أوله ياء محمول على ما أوله همزة (٦) .

١٧- نَسَبَ إلى الخليل أنه إذا اجتمعت همزتان متحركتان في كلمتين أنه يخفف الأولى ، ويحقق الثانية ، وأن أبا عمرو بن العلاء يحقق الأولى ويخفف الثانية (٧) .

والصحيح أن القولَ الأوَّلَ لأبي عمرو والثاني للخليل (٨) .

١٨- قال المؤلف : (وقد يحذف التنوين من الاسم الأول ، تقول : هذا زيدُ بنُ

(١) الغرة (٢/ ٢٠١ أ) .

(٢) (ص : ٥٠٩ - ٥١٠) .

(٣) سر الصناعة (١/ ١٦٥ ، ١٦٩) ، المنصف (١/ ٥٩) .

(٤) (ص : ٥١٢) .

(٥) الغرة (٢/ ٢٦٩ ب) .

(٦) (ص : ٦٥٧) .

(٧) (ص : ٥٢١) .

(٨) الكتاب (٢/ ١٦٧) ، المقتضب (١/ ١٥٨ - ١٥٩) ، الأصول (٢/ ٤٢٧) ، التكملة (٣٨)

إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٣٤ ، ١٣٩) .

عمرو) (١) ، الصحيح أن هذا هو الأكثر ، وليس قليلاً كما يفهم من استعمال المؤلف (قد) .

١٩- مثل لما حذفته منه الياء في المصحف بقوله تعالى: (فَسَوْفَ يَأْتِ اللَّهُ) (٢) وهذه الآية قد أثبتت فيها الياء بالمصحف ، فلا شاهد له فيها ، ولو استشهد بآية النساء (١٤٦) : (وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا) لكان صحيحاً .

٢٠- قال المؤلف : (وقد كتبوا «آية» إذا كانت مجرورة بياعين بعد الهمزة كقوله تعالى : (فَاتِ بَأْيِيَّة) (٣) وهذه الآية كتبت في المصحف بياء واحدة .

٢١- خالف رأي العلماء في كتابة " إن " الشرطيّة ، التي تقع بعدها " لا " موصولة ، فجعل كتابتها مفصولة (٤) ، والصحيح أنها تكتب موصولة

٢٢- قال في مضارع فَعَلَ : (وعلى يَفْعُلُ شاذاً ، فمن الصحيح : فَضِلَ يَفْضُلُ وَحَضِرَ يَحْضُرُ بالضم ، في لغة من قال : فَضِلَ وَحَضِرَ) (٥) .

وجعل المؤلف هذا شاذاً خطأ ، بل هو من تداخل اللغات ، وقد عاب ابن

جنّي على من نسبه للشذوذ ، ووصمه بضعف النظر ، والتوقف عند ظواهر الأشياء (٦) .

(١) (ص : ٥٤٣) .

(٢) (ص : ٥٥٩) .

(٣) (ص : ٥٥٩) .

(٤) (ص : ٥٦١) .

(٥) انظر : أدب الكاتب (٢٣٩) ، كتاب الكتاب (٢٣٩) ، كتاب الخط (١٣١) .

(٦) (ص : ٥٨٢ - ٥٨٣) .

(٧) (الخصائص (١ / ٣٧٤ - ٣٧٥) .

٢٣- قال عن أَفْعَلَ : (أن يكون بمعنى فَعَلَ ، ولا يكون للهمزة فيه تأثير ، وهو قليل محصور) (١) .

وهذا غير صحيح ، فليس مجيء أَفْعَلَ وفَعَلَ بمعنى واحد قليلاً (٢) .
٢٤- جعل المؤلف من المصادر : ما كان على فُعَالَةٍ مثل : الفُضَالَةِ والقَلَامَةِ والقُرَاضَةِ والنُّقَاوَةِ والكُسَاحَةِ (٣) .

والصحيح أن المصدر لم يأت على فُعَالَةٍ ، وأما ما مُثِّلَ به المؤلف فأسماء ؛ فالفُضَالَةُ : اسم للبقية ، والقَلَامَةُ : ما سقط من الظفر ، والقُرَاضَةُ : ما سقط بالقرض ، والنُّقَاوَةُ : خيار الشيء ، والكُسَاحَةُ : الكناسة .

٢٥- جعل المؤلف ياء تضربين وياء التثنية وياء الجمع ممماً زيد لمعنى (٤) والأخيرتان اسمان مستقلان عن الفعل ، فليستا مزيدتين ، وياء تضربين فيها خلاف ، أهي اسم أم حرف ، وإذا كانت اسماً فهي كياء التثنية والجمع .

٢٦- جعل المؤلف من مواضع زيادة النون في الأفعال النون في: الهندات قمن ويقمن (٥) ، والصحيح أن النون هنا اسم مستقل بذاته ، وليس حرفاً مزيداً .

٢٧- جعل من الضرورة الشعرية :

-
- (١) (ص : ٥٩١) .
(٢) انظر : أدب الكاتب (٤٣٣ - ٤٤٤) ، وفعلت وأفعلت للسجستاني ، وأيضا للزجاج ، وكتاب الجواليقي : " ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد " فالكتاب الأخير كله في هذا الموضوع ، وما جاء فيه ليس قليلاً .
(٣) (ص : ٦٣٨) .
(٤) (ص : ٦٦٦) .
(٥) (ص : ٦٨٨) .

أ- تَأْنِيثُ الْمَذْكَرِ فِي :

وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ عَلِمْتُهُ
كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ
لَمَّا أَتَى خَبْرَ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ
سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشَعُ (١)

والصحيح : أن هذا ليس من الضرورة الشعرية، بل اكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث كما قال المبرد (٢).

ب- تذكير المؤنث في قول الشاعر :

لَقَدْ وُلِدَ الْأُخَيْطِلُ أُمُّ سَوْءٍ (٣)

والصحيح أنه ذَكَرَ الفعل ليس لأجل الضرورة الشعرية، بل لأنه فصلَ بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي التأنيث فاصلاً ، فيجوز تذكير الفعل وتأنيثه .

ج- نقل الحركة في :

- أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةٍ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ

- شَرِبَ النَّبِيذَ وَاصْطَفَاقًا بِالرَّجْلِ

- عَجِبْتُ وَالِدَهُ كَثِيرٌ عَجْبُهُ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَنِي لَمْ أَضْرِبُهُ

والصحيح : أن هذا النقل في (النَّقْرُ ، وَبِالرَّجْلِ ، وَلَمْ أَضْرِبُهُ) (٤) ، للوقف وليس للضرورة الشعرية ؛ لأنه يوقف على الكلمة بنقل الحركة ، سواء في لنثر أو الشعر، وقد ذكر المؤلف ذلك ، وأتى بهذه الشواهد في باب الوقف (٥) ، ولم يقل : إنها ضرورة شعرية .

د- الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بالظرف أو حرف الجر في :

(١) (ص : ٧٩٠ ، ٧٩١) .

(٢) الكامل (١٤١ / ٢) .

(٣) (ص : ٨١٤) .

(٤) (ص : ٨٢٣ ، ٨٢٤) .

(٥) ج١ ص٢٥١ .

- لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرْ - الْيَوْمَ - مِنْ لَامَهَا

- كَأَنَّ أَصْوَاتَ - مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا - وَأَخِرِ الْمِيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيْجِ (١)

والصحيح أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور جائز في الشعر ، وليس بضرورة شعرية ، وقد ذكر المؤلف ذلك في باب المجرورات (٢) .

٢٨- جعل المؤلف للمصدر الميمي أوزاناً منها : مَفْعِل (٣) .

وكلام المؤلف يشعر أن هذا الوزن قياسي ، والصحيح أنه لم يأت المصدر الميمي على مَفْعِل إلا إذا كان مضارعه " يَفْعَلُ " ، فيأتي في لغة بني تميم على " مَفْعِل " ، وعند أهل الحجاز على " مَفْعِل " ، مثل المَطْلَع (٤) ، أما إذا كان مضارعه " يَفْعَلُ أو يَفْعِل " فالمصدر منه مفتوح العين ، إلا إذا كان مثلاً واوياً صحيح اللام ، مثل مَوْعِدٍ وَمَوْجِلٍ (٥) .

وفي ألفاظٍ محصورة مسموعة شاذة منها ما مثَّل به المؤلف : المسير والمصير والمقيل ، وما مثَّل به سيبويه : المرجع والمحيض ، والمعجز (٦) ، وما مثَّل به الرضي : المكبر ، والمسير والمجئ ، والمبيت والمشيب والمعيب والمزيد (٧) .

(١) (ص : ٨٢٤ - ٨٢٥) .

(٢) ج ١ ، ص ٢٥١ .

(٣) (ص : ٧٣٠) .

(٤) الكتاب (٢ / ٢٤٨) .

(٥) (ص : ٦٣٦) .

(٦) الكتاب (٢ / ٢٤٧) .

(٧) شرح الشافية (١ / ١٧٣) .

قيمة الكتاب وأثره في النحاة اللاحقين

كتاب " البديع في علم العربيّة " من أحسن كتب النحو تبويباً وترتيباً وتنظيماً وسعةً في الآراء النحويّة والشواهد ؛ فترتيب أبوابه لم يكن على منوال كتاب الجمل - للزجاجي - ، ولا على ترتيب كتاب الفصول النحويّة - لابن الدّهان - ، وإنما تبع طريقة جديدة تعتمد على تقسيم الكتاب إلى قطبين رئيسين ، تحت كل قطب عشرون باباً ، وقَدَّمَ أبواباً اعتاد المؤلفون تأخيرها كباب الوقف والحكاية ، وأخَّرَ أبواباً اعتاد النحاة تقديمها كباب النكرة والمعرفة وكذلك كان المؤلف - رحمه الله - دقيقاً في تنظيم كل باب ، وجمع المسائل النحويّة في الموضوع الواحد ، وعرضها على هيئة أحكام ، وهذا مسلك غريب لم يُسبق إليه - فيما نعلم - ، وبالإضافة إلى ما يمكن أن نطلق عليه " القدرة الفنية الكبيرة " ؛ فالكتاب حوى مسائل علميةً واسعةً ، عرضها المؤلف بطريقة سهلة بعيدة عن التعقيدات المنطقية .

ومما يدل على قيمة الكتاب العلميّة أن العلماء بعده قد أكثروا من النقل عنه ، والإحالة عليه ، وأكثر من نقل عنه " أبو حيان النحويّ " في كتابه " التذييل والتكميل " ، والسيوطي في كتابه " همع الهوامع " ، وسنكتفى بالإشارة إلى مواضع ما نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل ، وما نقله عنه ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد " ، وما نقله عنه السيوطي في " الهمع " ، وهناك سوى هذه الكتب كتب كثيرة منها : ارتشاف الضرب لأبي حيان ، وتوضيح المقاصد والمسالك - للمرادي ، والبغداديّ في حاشيته على شرح بانث سعاد - لابن هشام .

أ- كتاب التذييل والتكميل :

الجزء الثاني : ١١٦٦ ، ١٨١ ب .

الجزء الثالث : ١ ، ٢ ، ١٧ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٧٤ ، ٩٦ ،

١٠٢ ، ١٠٥ ، ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٩٨ ، ٢٣٩ ب .

الجزء الرابع : ٢٠ ، ٧٦ ، ٨٩ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٦٤ ،

١٧١ ، ١٧٦ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ،

٢٣٣ ، ٢٣٨ ، ٢٥٨ ب .

الجزء الخامس : ٣ ب .

الجزء السادس : ٢٥٠ ب ، ٢٧٩ ب

٢- كتاب همع الهوامع :

الجزء الأول : ١٨ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٩٥ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ٢٣ ، ٢٣٥ .

الجزء الثاني : ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ٢٣٩ .

نقل النحاة عنه

إن في ذكر بعض ما نقل من جاء بعد ابن الأثير من النحاة توثيقاً لكتابه " البديع " ؛ فإن ما نقل بعض النحاة عنه مسبقاً بعبارة : " قاله صاحب البديع أو بعبارة " وفي البديع " .

ومما يؤكد توثيق الكتاب ، ونسبته إلى ابن الأثير ، أن ما نقل عنه الناقلون موجود بنصه في " البديع " .

وأهم من هذا التوثيق - على أهميته - أن ما نقل عنه العلماء يكاد يوميء إلى أن ابن الأثير ربما يكون قد انفرد بآراء لم يسبق إليها ، أو على أقل تقدير يجعل " البديع " مصدراً من أهم المصادر النحوية بعد القرن الرابع الهجري مما يزيد في قيمة الكتاب العلمية .

وهاهي ذي بعض نقول النحاة عنه رأينا أن نثبتها هاهنا بنصها ، وثبت نص كلام ابن الأثير ؛ لنقفَ القارئَ على مدى ثقة العلماء في الكتاب وصاحبه وتزويد من توثيق الكتاب .

(١) قال السيوطي : " وحكى في البديع " عن بعضهم أن " لا " في " لا سيما " زائدة (١) .

وفي البديع " ، ، وأما " لا سيما " فإنها ثلاث كلمات : " لا " النافية ، ومنهم من يجعلها زائدة ، و " سى " بمعنى "مثل " و " ما " بمعنى " الذي " (٢) .

(٢) قال السيوطي : " لا يقدم النعت على منوعته ، خلافاً لبعضهم ، وهو صاحب " البديع " ، في إجادته تقديم النعت غير مفرد ، أي مثني أو جمع ، إذا تقدم أحد متبوعيه ؛ فيقال : قام زيد العاقلان وعمرو .. " (٣) .

وقال الأشعموني : " وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة بوقد تقدم أحد الموصوفين " (٤) .

وفي البديع : " يجوز تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين ، تقول : قام زيد العاقلان وعمرو ، ومنه قول الشاعر :

ولست مقراً للرجال ظلامه أبى ذاك عمي الأكرمان وخاليا
كأنه نظر إلى أن العطف كالثنائية (٥) .

(١) الهمع ٣ / ٢٩٤ .

(٢) ١ / ٢٢٠ .

(٣) الهمع ٥ / ١٨٥ .

(٤) منهج المسالك ٣ / ٥٧ - ٥٨ .

(٥) ١ / ٣٢٨ .

(٣) قال ابن عقيل : "وفهم من كلامه - يقصد ابن مالك - أنه لا يجوز : ما زيد"

إلا قام بهو كذلك بؤما إجازته مع " قد " فحكاه الخدب عن المبرد وقال

في البديع : أجازته قوم " (١) .

وقال السيوطي : "وفي البديع : لو قلت : ما زيد إلا قام ، لم يجز ، فإن أدخلت "

قد " أجازها قوم " (٢) .

وفي البديع : " لا يقع بعد " إلا - إذا كان قبلها اسم - إلا اسم أو فعل

مضارع : فنقول : ما زيد إلا قائم ، و : ما زيد إلا يقوم .

ولو قلت : ما زيد إلا قام ، لم يجز ، فإن أدخلت " قد " أجازها قوم " (٣) .

(٤) قال ابن عقيل : " وفي البديع : قيل : إن " من " لأقل من النصف " منهم

المؤمنون وأكثرهم الفاسقون " (٤) انتهى (٥) .

وفي البديع : " .. وقد قيل : إن " من " لأقل من النصف (٦) ، كقوله تعالى :

﴿ منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون ﴾ (٤)

(٥) قال ابن عقيل : " وإن قيدت إضافته - أي أفعال التفضيل - بتضمين

معنى " من " جاز أن يطابق ، وأن يستعمل استعمال العاري .

فالأول كقوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ﴾ (٧) .

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٥٨١ .

(٢) الهمع ٣ / ٢٧٦ .

(٣) ١ / ٢٣١ .

(٤) ١١٠ / آل عمران .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٢٤٦ .

(٦) ١ / ٢٤٤ .

(٧) ١٢٣ / الأنعام .

والثاني كقوله تعالى : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس ﴾ (١) .
 ولا يتعين الثاني ، خلافاً لابن السراج ، وردُّ عليه بالسماع ، قال تعالى :
 ﴿ أكبر مجرميها ﴾ (٢) و ﴿ ما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا ﴾ (٣) .
 وإلى هذا ذهب أيضاً صاحب البديع ، وأجاب عن الآيتين بأن " أفعل " لم
 يضمن معنى " من " ، بل المقصود به : المعروف بذلك " (٤) .

وفي البديع : " . . . وإن لم تضمنه معنى " من " ، وقصدت بهذه الإضافة أنه
 المعروف بالفضل ، كأنك قلت : زيد فاضل القوم ؛ فليس داخلاً فيهم ، ولا يجب
 أن يكون مفضلاً ، ولا أنهم شاركوه في الفضل ، بل قد يكون قد فضل على
 غيرهم ، وعرف بذلك ، فقيل : هو الأفضل ، كما تقول هو الفاضل ، ثم نزعت
 الألف واللام وأصغته .. والأول - أي عدم المطابقة - أكثر ، ومن هذا النوع (٥)
 قوله تعالى : ﴿ إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي ﴾ (٦) .

(٦) قال ابن عقيل : " وفي البديع : الوصف بالفعلية أقوى من الاسمية ، وأكثر
 الأفعال الماضي " (٧) .

وقال الأشموني : " ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة
 الاسمية " (٨)

وقال السيوطي : " وقَدِّم بعضهم - وهو صاحب البديع - الجملة الفعلية على

(١) ٩٦ / البقرة .

(٢) ١٢٣ / الإنعام .

(٣) ٢٧ / هود .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٧٦ - ١٧٧ .

(٥) ٢٨٨ / ١ .

(٦) ٢٧ / هود .

(٧) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٠٥ .

(٨) منهج المسالك ٣ / ٦٤ .

الاسمية، قال : لأن الوصف بتلك أقوى منه بهذه ، قال : وأكثر ما يوصف من الأفعال بالماضي .. " (١) .

وما ذكره ابن عقيل والأشموني والسيوطي موجود بنصه في البديع ، ففي الباب الثالث عشر ، قال ابن الأثير : .. والوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية ، وأكثر ما وصف من الأفعال بالماضي ؛ لأنه محقق ، وأما المستقبل ففيه خلاف " (٢) .

(٧) قال السيوطي : " وفي البديع : قال سيبويه : إذا كان بعد " سواء " همزة الاستفهام فلا بد من " أم " اسمين كانا أو فعلين ، تقول : سواء على أزيد في الدار أم عمرو ، و : سواء عليّ أقمّت أم قعدت .
وإذا كان بعدها فعلاً بغير ألف الاستفهام ، عطف الثاني بـ " أو " كقولك سواء عليّ قمت أو قعدت .

وإن كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو ؛ تقول : سواء عليّ زيد وعمرو .

وإن كان بعدها مصدران ، كان الثاني بالواو و " أو " ؛ حملاً عليهما " (٣)
وما نسبه السيوطي إلى صاحب البديع موجود فيه بحروفه ، دون زيادة أو نقصان ، أو تبديل عبارة بأخرى ، لإقوله : " إذا كان بعد " سواء " همزة الاستفهام ؛ فإنها في البديع " ألف الاستفهام " (٤) .

وقد أمعناً النظر في هذا النص ملياً ، وألح علينا سؤال هو : لم ينقل

(١) الهمع ٥ / ١٨٥ .

(٢) ٣٢٠ / ١ .

(٣) الهمع ٥ / ٢٥١ .

(٤) ٣٧٣ / ١ .

السيوطي هذا النص الطويل عن البديع ، أو عن نقل عن البديع ، ولم لا يكون عن كتاب سيبويه ؟؟ .

وعندما نظرنا في الكتاب لم نقف على نص صريح لسيبويه في المسألة وإن كان معنى ما نقل ابن الأثير موجوداً في الكتاب (١) .

وأنشد وجدنا الإجابة على السؤال السابق ، وهي : أن ثقة النحاة في صاحب البديع جعلتهم ينقلون عنه ما يعزوه إلى أئمة النحاة، مطمئنين إلى أمانة الرجل بإحاطته بما ذكر الأولون في كتبهم ، والله أعلم .

(٨) قال ابن عقيل : " في " يدان " علماً ، أنك تحذفهما - أى : الألف والنون - وإن بقيت الكلمة على حرفين ؛ لأنها قد استعملت كذلك .
ومنهم من يحذف النون وحدها " (٢) .

وفي البديع : " ولو رخت " يدان " علماً حذفتهما معاً - وإن بقيت الكلمة على حرفين - ؛ لأنها قد استعملت كذلك .
ومنهم من حذف النون وحدها بوقال : يا يدا " (٣) .

(٩) قال ابن عقيل : " وفي البديع أنه - أى : المبرد - إنما منع ترخيم النكرة العامة ، نحو : شجرة ونخلة بأنه يرخم منها ما كان مقصوداً (٤) .

وقال السيوطي : " وفي البديع : لا يجيز المبرد ترخيم النكرة العامة ، نحو

(١) ١٧٠ / ٣ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٥١ / ٢ .

(٣) ٤١٦ / ١ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٤٧ / ٢ .

شجرة ونخلة وإنما يرخم منها ما كان مقصوداً ، وهو خلاف ما حكاه غيره (١) .

وفي البديع : " والمبرد لا يجيز ترخيم النكرة العامة ، نحو :شجرة ونخلة وإنما يرخم منها ما كان مقصوداً (٢) .

(١٠) قال ابن عقيل : " تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام

بدونه بوقال في البديع : هو أكثر استعمالاً ، وأقوى في النحو .. " (٣) .

وفي البديع : " الثاني - يعني من ضربي الترخيم - أن تحذف ما تحذف من الاسم ، وتجعل ما بقي اسماً مفرداً ، كأنك لم تحذف منه شيئاً ، ثم تضمه فتقول : يا حارُ ، ويا جَعْفُ ، ويا بُرْتُ بويَا قِمَطُ ، وكلا القسمين من لغة العرب والأول أكثرهما استعمالاً ، وأقواهما في النحو (٤) .

(١١) قال ابن عقيل : " لا يكون صاحب الحال - في الغالب - نكرة ما لم

يختص .. أو يسبقه نفي ، نحو : (وما أهلكتنا من قرية إلا ولها كتاب

معلوم) (٥) ، قال صاحب البديع : النكرة المنفية تستوعب جميع أنواعها

فنزلت منزلة المعرفة " (٦) .

وفي البديع : " .. فأما قوله :

وما حل سعدي غريباً ببلدة
فينطق إلا الزبرقان له أب

(١) الهمع ٣ / ٨٠ .

(٢) ١ / ٤١٩ - ٤٢٠ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٥٥٣ .

(٤) ١ / ٤١٤ .

(٥) ٤ / الحجر .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٧ - ١٨ .

فإن النكرة المنفية تستدعي جميع أنواعها ؛ فتنزلت منزلة المعرفة " (١) .

(١٢) قال خالد الأزهري - في أثناء كلامه على بيت طرفة :

أما الملوك فأتت اليوم الأهمم لؤماً وأبيضهم سربال طباح

" ف "لؤماً منصوب بمحذوف ، قاله صاحب البديع " (٢) .

وفي البديع : " قد ألحقوا في التعجيب لفظين لهما نظير إليه - وإن لم

يكونا تعجباً - وهما : " أفعل القوم " و " أفعل من القوم ؛ نقول : زيد أفضل

القوم ، وأفضل من القوم ؛ فأعطوهما بعض أحكام التعجب ؛ فما لم يجز في

التعجيب لم يجز فيهما ؛ وإنما فعلوا ذلك لأنّ معناهما المبالغة و ، والشئ يحمل

على نظيره ؛ ولهذا امتنع بعضهم من ظهور المصدر معه ، فلا يجيز : زيد

أفضل القوم فضلاً ، وأكرمهم كرمأ ، وقال : ما جاء منه مظهراً فهو منصوب

بفعل آخر يدل عليه المذكور ، كقوله :

أما الملوك فأتت اليوم الأهمم لؤماً ، وأبيضهم سربال طباح " (٣)

الاتجاه النحوي لابن الأثير

عاش ابن الأثير - رحمه الله - في النصف الثاني من القرن السادس

الهجري ، وهو قرن ازدهرت فيه الدراسات النحوية والصرفية واللغوية ، ولكنها

كانت بعيدة عن التعصب للمدرستين البصرية والكوفية ، ولا عجب في ذلك فهو

عصر تحقيق وتمحيص ، وعلى الرغم من ذلك فإن المطلع على المؤلفات النحوية

في هذا القرن يظن أنّ مؤلفيها نوا اتجاهات بصرية ، وسبب ذلك أن الأسس

التي بنى عليها البصريون مذهبهم أقوى من أسس مذهب الكوفيين ، ولذا نالت

(١) ١٩٠ / ١ .

(٢) التصريح / ١ / ٢٢٥ .

(٣) ص ١ / ٥٠٢ - ٥٠٣ .

استحسان نحاة هذا القرن ، وحظيت بقبولهم ، ولكن لبعدهم عن التعصب
لاقت بعض آراء الكوفيين قبولاً عندهم ، وكانت من قبل لا يرغب فيها إلا من كان
متعصباً لمدرسة الكوفة .

والمطلع على كتاب " البديع في علم العربية " - وهو الكتاب الوحيد الباقي
لابن الأثير " في النحو والصرف ، - سيحكم لأول وهلة أن " ابن الأثير " ذو
نزعة بصريّة ، ولكن من ينعم النظر فيه سيجد المؤلف - وإن بدا عليه الاتجاه
نحو المدرسة البصرية - يرجح كثيراً من آراء الكوفيين ويؤيد بعض آراء
البصريين ، بل قد يصمهم بالتعسف في تخريج الأدلة ، وقد يرد على زعيم
مدرستهم سببويه ، وهذا كله ينفي عنه صفة التعصب لمدرسة بعينها .

والمؤلف - رحمه الله - يختار من الآراء ما يبدو له أنه الأقرب للصواب
وهو كثير الاجتهاد في اختيار الأرجح ، ولذا رأينا أنه قد يختار الرأي غير
المشهور ، ويترك رأي الجمهور ، وقد سبق إيراد أمثلة لذلك (١) .

وموافقته البصريين ظاهرة في مضمع الكتاب ، ويصعب حصر المسائل
التي اتبعهم فيها ، وأما متابعتة الكوفيين فجاءت في مواضع كثيرة من الكتاب
وسنكتفي بأمثلة قليلة منها :

عرضه لمذهبي البصريين والكوفيين :

لم يشذ ابن الأثير عن متأخري النحاة في ذكر آراء المدرستين الكوفية
والبصرية .

ومع هذا يكاد ينفرد باتباع مسلك عجيب إزاء عرضه للمذهبيين ، فهو
يفصل ويحدد ، ويدقق تدقيقاً غريباً قلّ أن يُرى لغيره ، ومن ذلك :

(١) في باب التنارع :

(١) (ص : ٧٨ - ٧٩) .

يقول : " إذا اجتمع فعلان بعدهما اسم له بهما تعلق في المعنى ، حملة البصريّ على الثاني ؛ لأنه الأقرب ، وحملة الكوفيّ على الأول ؛ لأنه الأسبق تقول قام وقعد زيد ، فالبصري يرفع " زيد " بـ " قعد " ، والكوفي بـ " قام " .
وتقول : ضربت وضربني زيد . فالبصريّ يرفع " زيداً " ؛ لأنه فاعل والكوفيّ ينصبه ؛ لأنه مفعول بـ وفي الأول - عند البصريّ ضمير ، وفي الثاني عند الكوفيّ - ضمير .

فإذا تثنيت قلت - عند البصريّ - : قاما وقعد الزيدان ، و : ضربت وضربني الزيدان ، وعند الكوفيّ : قام وقعد الزيدان بـ : ضربت وضربني الزيدان ولم يحتج البصريّ - في مثل هذا - إلى تثنية ضمير المفعول ؛ لأنه فضلة " (١) .

(٢) في باب الحال : تقدم الحال على العامل :

يقول : " ولك أن تعمل " ها " التي للتنبية وإن شئت " : ذا " الذي للإشارة فإذا تساوى الأمر فيهما أعمل الكوفيّ الأول بـ وأعمل البصريّ الثاني .
فقياس البصريّ أن يمنع : ها قائماً ذا زيد ؛ لأن عامله بعده .
والكوفيّ لا يمنعه .
وأجمعا على منع : قائماً هذا زيد .
ويجيز البصريّ إعمال الأول (٢) .

موافقته البصريين :

(١) البديع ١ / ١١٠ .

(٢) البديع ١ / ٢٠٠ - ٢٠١ .

- ١- جعل اللام الأولى من (لعل) زائدة (١) ، وهذا قول البصريين (٢) و أما الكوفيون فيجعلونها أصلية (٣) ، ولم يشر ابن الأثير حين قال بزياداتها إلى أنه رأيَ البصريين ، كما أنه لم يذكر قول الكوفيين .
- ٢- لم يُجَزَّ جمع ما فيه التاء نحو: طلحة ، وحمزة ، وهبيرة ، أعلاماً لمذكرين بالواو والنون (٤) ، وهذا قول البصريين (٥) ، ثم ذكر المؤلف أن الكسائي والفراء أجازا جمعه بالواو والنون .
- ٣- جعل تعريف العدد في ثلاثة أثواب بتعريف الاسم الثاني ، فيقال : ثلاثة الأثواب (٦) ، وهو قول البصريين (٧) . ثم ذكر المؤلف أن الكوفي يجيز الخمسة الأثواب . وجعل تعريف العدد المركب بتعريف الاسم الأول نحو : الأحد عشر درهماً (٨) ، وهو قول البصريين (٩) ، ثم ذكر أن الكوفيين يقولون : الأحد عشر الدرهم (١٠) .
- ٤- أجاز في اشتقاق اسم الفاعل مما جاوز العشرة من الأعداد : ثالث عشر

(١) ص ٧٠٦ .

(٢) انظر : الأصول في النحو (٢ / ٢٣٠) .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف (١ / ١٣٥) .

(٤) ص ٢٤٨ .

(٥) الإنصاف ١ / ٢٦ .

(٦) ص ٤٩٩ .

(٧) الإنصاف ١ / ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(٨) ص ٤٩٩ .

(٩) الإنصاف ١ / ٢٩٥ - ٢٩٦ .

(١٠) ص ٤٩٩ .

ثلاثة عشر (١) ، والبصريون وحدهم يجيزونه ، أما الكوفيون فيمنعونه (٢) ، وقد أشار المؤلف إليهم بقوله : (وبعضهم ينكره) .

٥- منع إضافة العدد إلى المعدود في العشرين وما فوقها ، وحذف النون للإضافة (٣) ، وهذا مذهب البصريين أما الكوفيون فيجيزونه (٤) .

* من موافقته الكوفيين :

١- أن اسم الفاعل - إذا كان للماضي - لا يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين .

يقول ابن الأثير : " اسم الفاعل - إذا كان للماضي - لا يعمل عند البصري ، وما جاء منه عاملاً فمؤول ، كقوله تعالى : (فالق الإصباح وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً) (٥) ، وكقولهم : هذا معطي زيد أمس درهماً .

فـ (الشمس والقمر) منصوبان بفعل مضمر دل عليه " جاعل " ، ومثل هذا الإضمار في القرآن كثير ، وتقديره - والله أعلم - أنه لما قال : (وجاعل الليل) قيل : ماذا جعله ؟ قيل : جعله سكناً ، وجعل الشمس والقمر حسباناً . وكذلك " درهماً " منصوب بفعل مضمر دل عليه : " معط " ، ولقد استغنى الكوفي عن هذا التعسف " (٦) .

(١) ص : ٥٠٤ .

(٢) الإنصاف : (١٩٩ / ١) .

(٣) (ص : ٥٠٠) .

(٤) الأصول (٣٩٦ / ١) ، سر الصناعة (٢٩٧ / ١) .

(٥) ٩٦ / الأنعام .

(٦) ٥١٤ / ١ .

٢- النصب على الصرف :

يقول ابن الأثير - في الحكم الحادي عشر من أحكام الشرط - " فأما إذا قلت : أقوم إن تَقَمَّ ، وعطفت عليهما بفعل ، فإن كان من جنس الأول رفعته لاغير ، كقولك : تُحَمَّدُ إن تأمرُ بالمعروف وتؤجرُ ، وإن كان من جنس الثاني فيجوز فيه الجزم ، عطفاً على " إن " ، والرفع على الاستئناف ، والنصب على الصرف كقولك : تُحَمَّدُ إن تنه عن المنكر وتأمر بالمعروف .

فإن كان الفعل يصلح أن يكون من جنس الأول والثاني ، جاز فيه الرفع عطفاً على الأول ، والاستئناف ، والجزم ، عطفاً على " إن " والنصب على الصرف ، كقولك : تحسنُ إلينا إن تزرنا وتكرمنا " (١) .
وإهمال ابن الأثير هاهنا نسبة النصب على الصرف (٢) إلى الكوفيين يعد موافقةً ضمنيةً منه للكوفيين في هذه المسألة .

ومما يؤكد موافقة ابن الأثير للكوفيين في المسألة أنه نقل كلام ابن السراج فيها نقلاً حرفياً أو كالحرفي ، ولكن ابن السراج قال : " وهذا النصب يُسميه الكوفيون الصرف " (٣) .

وقد أهمل ابن الأثير نقل هذه العبارة عن ابن السراج ، وهذا الإهمال منه يؤكد ما ذهبنا إليه من أنه يوافق الكوفيين (٤) في المسألة .

٣- قَسَمَ (مَنْ) إلى استفهام ، وشرط ، وموصولة ، وموصوفة ، وزائدة عند

(١) ٦٤٤/١ .

(٢) انظر الكلام على الصرف في " الإعراب على الخلاف في الجملة العربية " وهو بحث للدكتور / صاحب أبو جناح ، مجلة المورد ، العدد الثالث مجلد (١٢) لسنة ١٩٨٤ م .

(٣) الأصول ٢ / ١٨٩ .

(٤) انظر الكلام على " الصرف " في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣ - ٣٤ .

الكوفي (١) ، ثم قال : (فأما كونها زائدة فقول الشاعر :

أَلِ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأُتْرُونَ مَنْ عَدَدَا

والتقدير : الأُتْرُونَ عَدَدَا ، والبصريُّ يتأول ذلك ، ويجعلها نكرة منصوبة

الموضع على التمييز ، تقديره : وَالْأُتْرُونَ رَجُلًا يَعدُ عَدَدًا ، وفي هذا التقدير تعسف) (٢) .

٤- في التنازع : البصريُّون يعملون الثاني ، والكوفيون يعملون الأول ، قال

المؤلف : (وما يحتمل القولين قول الشاعر :

تَمَنَّتْ وَذَاكُمْ مِنْ سَفَاهَةٍ رَأَيْهَا لِأَهْجُوهَا لِمَا هَجَّتَنِي مُحَارِبٌ

فإعراب « محارب » عند الفريقين واحد ، والتقدير مختلف ، والأولى في

هذا البيت قول الكوفي ليعود الضمير في « لِأَهْجُوهَا » إليه) (٣) .

٥- جعل تصغير الكنية بتصغير الاسم الثاني منها مثل : أبو جعفر ، تقول فيه :

أبو جُعَيْفِرٍ . (٤) إلخ ، وهذا مذهب الكوفيين ، أما البصريون فيصغرون

الأول : لأنه هو الذي يجمع ويثنى ويوصف) (٥) .

٦- قال عن كتابة الثلاثي الذي آخره ألف أصلها ياء : (يجوز كتبه بالألف

حماً على اللفظ ، ولا يعتبر الانقلاب) (٦) ، وهذا مذهب الفارسي

والكوفيين (٧) أما البصريون فيراعون الانقلاب ، فما أصله ياء لا بد أن

يكتب بالياء .

(١) ج ١ ص ٥٠ .

(٢) ج ١ ص ٥٠ .

(٣) ج ١ ، ص ١٠٤ .

(٤) ص : ٣٤٧ .

(٥) الغرة - لابن الدهان (٢ / ٢٥٥ ب - ١٢٥٦) .

(٦) (ص : ٥٤٧ - ٥٤٨) .

(٧) المسائل الحلبية (٦٩) ، المقصور والمدود (٦) .

٧- قال في تصغير الأسماء التي تُذَكَّرُ وتُؤنَّثُ : (فإن كان الاسم يذكر ويؤنث صغره من أنثه بالتاء ، ومن ذكره بلا تاء ، كالذراع واللسان تقول : ذُرَيْعَةٌ وَذُرَيْعٌ ، وَلُسَيْنَةٌ وَلُسَيْنٌ ، حكاة الفراء ، والبصري لا يعرف هذا التقسيم ، إنما يصغر الجميع بغير تاء) . فيبدو أنه قد ارتضى مذهب الفراء ، ومن ثم أشار إلى مذهب البصريين (١) .

٨- ذكر أن الكوفيين يجيزون مد المقصور، والبصريون يمنعونه ، ثم استشهد لذلك بشاهدين لجوازه (٢) ، وهذا يدل على أنه يجيزه تبعاً للكوفيين .

٩- ذكر أن الكوفيين يجيزون ترك صرف ما ينصرف، واستشهد لذلك بشاهدين ثم ذكر أن البصريين يتأولون ما جاء منه (٣) .

١٠- جعل الواو وأو وحتّى ناصبات للفعل المضارع (٤) ، وهذا قول الكوفيين

١١- أخذ برأي الكوفيين في " أَنْ " " أَنْ " " تُشْبَهُ بِأَخْتِهَا (ما) ، فيرفع الفعل المضارع بعدها (٥) .

١٢- تابع الكوفيين في جعل علامة للجمع في الفعل المسند إلى الجمع ، فقال عن النون: إنها تزداد (علامة لجمع المؤنث نحو: يضرين الهندات) (٦) وهذا قول الكوفيين .

ولم يقف " ابن الأثير " عند تفضيل رأي الكوفيين في بعض الأحيان فقط، بل رأيته يبيّن تناقض كلام سيبويه - زعيم المدرسة البصريّة - ، قال في

(١) (ص : ٣٤٤)

(٢) (ص : ٧٩٢)

(٣) (ص : ٨١٦)

(٤) (ص : ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨) .

(٥) (٢ : ٦١١) .

(٦) (ص : ٦٨٨) .

الجمع : (وقال سيبويه : لو سميت بعدة لقلت فيه : عدات ، حملاً على جمعهم إياها ، بوعدون وإن لم يقوله حملاً على قولهم : لدة ولدون ، فخالف قوله (١)) .
فجمع سيبويه عدة على (عدون) ، مع أنه لم يرد عن العرب جمعها بالواو والنون ، وإنما قاسها سيبويه على لدة ، مع أنه رفض جمع شية على (شيون) ، وظبة على (ظبون) ؛ لأن العرب لم تجمعها بالواو والنون ، ولم يقسها على (لدة) ، وهذا تناقض .

شخصية العلمية

كان ابن الأثير لا يكتفي بالنقل عن سبقوه ، بل كان ينقل عنهم نقل الناقد الحاذق ، الذي يعرف ما يأخذ وما يدع .
وقد تأثر بعدد من كبار النحاة ، شأنه في ذلك شأن كثير ممن يتأثرون بمن تلمذوا لهم ، أو أخذوا عنهم .
ولم يكن يمنعه تأثره هذا أن ينتقد هذا أو ذاك .
وقد سبق أن وقفنا على انتقاده مذهب البصريين في بعض آرائهم ، مع أنه كان بصري النزعة .

كما رأينا مخالفته ابن الدهان ، وميله إلى رأي ابن جنّي ، مع أن الأول أبرز شيوخه في النحو ، وأكثرهم تأثيراً فيه .
ويدخل في ذلك : نقده لأبي بكر بن السراج ، مع أن تأثره به واضح جداً في معظم أبواب كتابه البديع " .

(١) قال في باب " الحال " : " وإن كان الفعل ماضياً فحكمه حكم المضارع إلا أنه يلزمه " قد " مظهرة أو مقدرة ؛ لتقريبه إلى الحال ، تقول : جاء زيد

(١) (ص : ٢٤٩) .

وقد قام عمرو ، و : قدم بِشْرُ وخرج الأمير ، أي : وقد خرج الأمير بوعليه
قوله تعالى : (أَنْوْمَن لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ) (١) ، وقوله : (أَوْ جَاعُوكُم
حَصْرَت صُدُورَهُمْ) (٢) ، فـ " قد " مقدرة في هاتين الآيتين مضمرة .

والمبرد يجعل ذلك من الدعاء عليهم ، وأن ذلك من الله إيجاب ، قال :
" والقراءة الصحيحة التي جُلُّ أهل العلم عليها إنما هي : (أَوْ جَاعُوكُم
حَصْرَةً صُدُورَهُمْ) (٣) ، حكى ذلك عنه ابن السراج في " الأصول " .

وهذا عجيب ؛ فإن قراءة السبعة إنما هي : (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فكيف
يزعم أن القراءة الصحيحة التي عليها جل العلماء بخلاف ذلك ، لا ينبه صاحب
الأصول عليه (٤) .

(٢) وقال في " النداء " : " قد اِخْتَلَفَ فِي الْعَلَمِ الْمُنَادَى هَلْ تَعْرِيفُهُ بَعْدَ النَّدَاءِ
بَاقٍ ؟ أَوْ زَالَ تَعْرِيفُهُ وَاکْتَسَبَ بِالنَّدَاءِ تَعْرِيفاً آخَرَ كَمَا اِكْتَسَبَتِ النَّكْرَةُ
الْمَقْصُودَةَ بِهِ ؟

فإلى الأول ذهب ابن السراج ، وإلى الثاني ذهب المبرد والفارسي بقولهما
أشبه القولين ، قال المبرد : النكرة إذا قُصِدَتْ اِكْتَسَبَتْ بِالْقَصْدِ وَالنَّدَاءِ
تَعْرِيفاً ، وزال ما فيها من التنكير ، وكذلك التعريف العَلَمِيُّ يزول بتعريف النداء ،
يشهد لذلك أن ما فيه الألف واللام لا ينادى إلا اسماً لله تعالى ؛ هرباً من
اجتماع تخصيص حرف النداء والألف واللام " (٥) .

(١) ١١١ / الشعراء .

(٢) ٩٠ / النساء .

(٣) ٩٠ / النساء .

(٤) ١ / ١٩٧ .

(٥) ١ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

حِسُّ اللُّغَوِيِّ

وقد نشأ هذا الحس اللغوي عن اشتغاله باللغة ؛ فقد كان ابن الأثير ذا قدم راسخة في الدرس اللغوي ، وكتابه في غريب الحديث يشهدان بعلو قدره في صناعة اللغة ، ونعني بذلك : " النهاية في غريب الحديث والأثر " و منال الطالب في شرح طوال الغرائب " ، ومعلوم أن الغاية التي تغياها علماء الحديث

ولا عجب في أن ابن منظور أدار معجمه " لسان العرب " على خمسة كتب ، أربعة منها معاجم لغوية ، وخامسها هو " النهاية في غريب الحديث والأثر " .

وها هو ذا يقول في مقدمة " اللسان " : " فرأيت أبا السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري قد جاء في ذلك بالنهاية ، وجاوز في الجودة حد الغاية ، غير أنه لم يضع الكلمات في محلها ، ولا راعى زائد حروفها من أصلها ؛ فوضعت كلاً في مكانه ، وأظهرت مع برهانه " (١) .

وها هي ذي نماذج من " البديع " تؤيد وجهة النظر هذه :

(١) قال في ألفاظ التوكيد : " وأما " أكتع " و " أبصع " فمعناهما : زيادة

التأكيد ، مثل قولهم : " عطشان عطشان نطشان " و " حسن بسن " .

ويرجع معنى " أكتع " بالتأويل إلى معنى " أجمع " ؛ لأنه من : تكتعت الجلدة إذا اجتمعت وتقبضت .

(١) مقدمة لسان العرب ، ص ٣ .

و "أبصع" مشتق من البصيع ، وهو : العرق السائل ، ولا يسيل حتى يتجمع" (١) .

(٢) وقال في معاني أفعال القلوب : "وأما " حسبت " فممنقولة من الحساب العددي المتعدي إلى واحد ؛ فإذا قلت : حسبت زيداً عالماً ، فمعناه : أدخلته في عدد العلماء بغير علم .
وأما " خلت " فهي من الخيال الذي يُخَيَّلُ لك من غير تحقيق ، وأصله من الياء " (٢) .

(٣) وقال في معاني بعض أخوات " كان " : "وأما " ما انفك " فإن معنى فَكُّ الشئِ : تَفْرِيقُ أجزائه ؛ ففيه معنى النفي ؛ فلما أُدْخِلتَ عليه النفي صار إيجاباً ، واستعمل على غير وضعه ، وأعطيت معنى " ما زال " و " ما برح " (٣) .

(٤) وقال في أحكام " عسى " وما أشبهها من أفعال المقاربة : " الحكم الخامس: قد جاء من أمثالهم : " عسى الغوير أبؤساً " فحذفوا " أن " والفعل ، وجعلوا موضعهما اسماً منصوباً ، وهذا يدل على أن موضع خبرها نصب ، وقد جُمِعَ المصدر ، وهو شاذٌ ، وكان التقدير : عسى الغوير أن ييأس ، و " الغوير " : تصغير " غار " ، و " أبؤس " جمع بؤس " أو " بؤس " ، فكانَ قائل المثل لما تخيل آثار الشرق قال : قارب الغوير الشدة والبأس ، أي : عسى الغوير أن يأتي بالبأس " .

٣٣٤ / ١ (١)

٤٤٤ / ١ (٢)

٤٦٨ / ١ (٣)

أخذه بالظاهر ؛ تسهياً على المبتدئين

يميل ابن الأثير - أحياناً - إلى الأخذ بظاهر القاعدة النحوية تسهياً على المبتدئين في الدرس النحوي ، وذلك حينما يجد أن في ذكر الحكم النحوي المشهور صعوبة على هؤلاء المبتدئين .

وأوضح مثال على ذلك : ما ذكره في أحكام نون التوكيد ؛ فالمشهور أن الفعل المضارع يبني على الفتح إذا باشرته إحدى نوني التوكيد .
فإذا انتفتت المباشرة ، بأن فصل بين الفعل والنون بواو الجماعة ، أو ياء المخاطبة أو ألف الاثنين أعرب ، يقول ابن مالك :

وأعربوا مضارعاً إن عريا من نون توكيد مباشر ...

ولكن ابن الأثير يرى أن الفعل المضارع المؤكد بالنون المتصل به واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة لا يعرب ، بل يبني .

وبناء المضارع المفصول من النون بالواو أو الياء مذهب طائفة من النحاة منهم الأخفش ، فقد قال ابن عقيل في شرحه على الألفية : " وذهب الأخفش إلى أنه مبني مع نون التوكيد ، سواء اتصلت به نون التوكيد أم لم تتصل " (١) وقال الأشموني : " وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً " (٢) .

قال الصبان شارحاً كلام الأشموني : " أي : على الفتح ، حتى في المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، لكنه فيه مقدر ، منع من ظهوره حركة المناسبة ، هذا هو الأقرب وإن توقف فيه البعض " (٣) .

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٣٩ ، وانظر كلام ابن عقيل أيضاً في " المساعد على

تسهيل الفوائد " ٢ / ٦٧٢ .

(٢) منهج المسالك ١ / ٦٣ .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ١ / ٦٣ .

ولم يوضح لنا الصبان معنى توقف البعض بولا من المقصود بقوله :
"البعض" .

ولعل ما ذهب إليه ابن الأثير يلقي الضوء على هذا التوقُّفِ وعلى المتوقِّفِ
أيضاً .

وها هو ذا نص كلام ابن الأثير : " النوع الثالث : المذكر المجموع بينى
الفعل فيه - مع التنوين - على الضم ؛ فتقول : لاتذهبنَّ معه ، و " هل تضربنَّ
زيداً ، الأصل فيه : تذهبون ، فحذفت النون للجزم ، ثم حذفت الواو بعدها ؛
لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة قبلها تدل عليها بومنه قوله تعالى : ﴿ لتركبن
طبقاً عن طبق ﴾ (١) .

النوع الرابع : المؤنث المفرد المخاطب ، ويبنى الفعل فيه - مع النون -
على الكسر ، كقولك : لاتضربنَّ زيداً ، و " لاتضربنَّ عمراً ، الأصل فيه :
تضربين ، فحذفت النون ؛ للجزم ، وحذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، وبقيت
الكسرة قبلها تدل عليها " (٢) .

وأخذه بالظاهر ها هنا يتفق مع منهجه ، ويبدو - والله أعلم - أن هذا هو
منهجه في تصانيفه الأخرى ؛ فقد ذكر ذلك صراحة في مقدمة كتابه " النهاية
في غريب الحديث والأثر " ، قال : " سلكت طريق الكتابين - يقصد " الغريبين "
لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي" (٣) ، و " المجموع المغيث " لأبي موسى

(١) ١٩ / الانشقاق .

(٢) ص ٥٢٢ .

(٣) ت ٤٠١ هـ .

المديني (١) - في الترتيب الذي حوياه من التقفية على حروف المعجم . . إلا أنني وجدت في الحديث كلمات كثيرة في أوائلها حروف زائدة قد بُنيت الكلمة عليها حتى صارت كأنها من نفسها ، وكان يلتبس موضعها الأصلي على طالبها ، لا سيما وأكثر طلبه غريب الحديث لا يكادون يفرقون بين الأصلي والزائد فرأيت أن أثبتها في باب الحرف الذي هو في أولها ، إن لم يكن أصلياً ، ونبهت عند ذكره على زيادتها ؛ لئلا يراها أحد في غير بابها ، فيظن أنني وضعتها فيه للجهل بها فلا أنسب إلى ذلك ، ولا أكون قد عرضت الواقف عليها للغيبة وسوء الظن ومع هذا فإن المصيب في القول والفعل قليل بل عديم ، ومن الذي يأمن الغلط والسهو والزلل ؟ نسأل الله العظمة والتوفيق» (٢)

نسختا الكتاب

لم نعثر على أكثر من نسختين من كتاب البديع في علم العربية ، لابن الأثير ، على الرغم مما بذلنا من جهد في مراجعة فهارس المكتبات والدوريات التي تعنى بفهرسة المخطوطات ، والنسختان اللتان حصلنا على صور لهما هما:

١- نسخة في مكتبة (عاطف أفندي) بتركيا ، ورقمها هناك (٢٤٤٦) ومنها مصورة في مركز إحياء التراث بمكة المكرمة تحت رقم (٤٤٨) .

وهي نسخة كاملة ، شملت الجزعين : الأول والثاني ، وتبلغ ورقاتها ٣٦٥ في كل صفحة منها (١٩) سطراً ، وتاريخ نهاية نسخها حادي عشر جمادى

(١) ت ٥٨١ هـ .

(٢) ص ١١ من المقدمة .

الآخرة سنة () وقد طمست سنة النسخ ، وفي كتاب نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا (١/ ٣٠) : (كتبت في أواخر القرن السادس الهجري) وناسخها محمد بن زين العابدين المناوي ، وقد بحثنا طويلاً عن ترجمة له فلم نظفر بشيء ، والجزء الأول من الكتاب ينتهي في (ق ٢٠٨ أ) ، وفي نهايته : (تم القطب الأول بحمد الله وحسن توفيقه ويتلوه الطقب الثاني وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم) ، وعنوان الكتاب - في أغلب الظن بخط المؤلف أو خط أخيه عز الدين ، وكاتب عنوان الكتاب هو نفسه كاتب عنوان (المرصع) و (منال الطالب) .

وفي صفحة العنوان تملكات تبدأ من سنة (٦٢١هـ) ، وفيها ترجمة للمؤلف مأخوذة من وفيات الأعيان ، وقد رمزنا لهذه النسخة بالحرف (ك) .

٢- نسخة مكتبة جامعة " برنستون " في الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة يهودا ، برقم (٢٣٤٥) . ومنها مصورة في مركز إحياء التراث بمكة المكرمة برقم (٥٨٣) ، وهي نسخة غير كاملة حوت الجزء الثاني فقط ، وتبلغ ورقاتها (١٩٢) ، وفي كل صفحة (١٧ سطرًا) ولم يذكر فيها تاريخ نسخها ولكنها مقروءة على المؤلف ، في عدة مجالس آخرها في رمضان سنة ثلاث وستمائة ، وقد أثبت قراءتها على المؤلف أخوه على بن محمد بن عبد الكريم في آخرها ، كما أن النسخة مقابلة من أولها إلى آخرها بالأصل المقروء على مصنف الكتاب .

وقد أثبت في كثير من صفحاتها ما يدل على مقابلتها بالأصل ، وناسخ هذه النسخة هو : أبو أحمد بوازن بن أبي منصور سنقر بن عبد الله الرومي الموصلية .

وبوازن : ولد يوم الاثنين ١٢ من شهر ربيع الأول سنة (٧٧ هـ) ،

بقلعة الشوش ، من أعمال الموصل ، سمع الحديث ببغداد والموصل وإربيل ، وكان يكتب حسناً ، وفيه صلاح ، توفي يوم الاثنين ٢١ من شهر ربيع الأول سنة ٦٢٢هـ بالموصل، ودفن فيها (١)

وصفحة العنوان كتب عليها ثلاث مرات : (النصف الثاني من كتاب البسيط لأبي السعادات . وعليها تملكات لخليل بن أيبك الصفديّ ثم محمد بن أحمد المظفرّي ، وفي هذه النسخة سقط مقداره ورقتان ابتداءً " من

وبعد :

فمما تجدر الإشارة إليه أن في دار الكتب المصرية برقم (٦١٥) بلاغة كتاباً يسمى (البديع لمجد الدين بن الأثير) وبعد الاطلاع عليه تبين أنه نسخة من كتاب (كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكتاب) ، وهناك كتاب اسمه شرح البديع لابن الأثير في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مصور برقم (٢٧٨٦ ف) عن مخطوطة بمكتبة جستربريتي ، وقد قرأنا المصورة فوجدناها لا تمت بصلة إلى البديع في علم العربية ولا إلى ابن الأثير ، وإنما هو كتاب مختصر شرحه مؤلفه ، وهو كتاب متأخر ذكر فيه ابن الحاحب وابن مالك ولم نستطع معرفة اسم الكتاب ولا مؤلفه .

منهجنا في تحقيق الكتاب

١ - عملنا على سلامة النص من التحريف والتصحيف والزيادة والنقص

(١) ترجمته في : تاريخ إربل ١/٣٩٦ ، التكملة لوفيات النقلة ٣/١٤٢

وحاولنا الوصول به إلى ما كانت عليه نسخة المؤلف ، ولم نجعل إحدى النسختين أصلاً ، وإنما اخترنا النص الصحيح أنى ورد ، وربما عدلنا في النسختين إلى ما نراه صحيحاً ، وقد نبهنا على ذلك في الهوامش ، فإذا زدنا على النص شيئاً أثبتناه بين قوسين معقوفين [] ، وكذا فعلنا في الكلمة الساقطة من إحدى النسختين ، أو الجملة ، وأشرنا في الهامش إلى أنها تكملة من (ب) أو (ك) .

٢ - ضبطنا بالشكل ما يحتاج إلى ضبط ولا سيما الغريب من الكلمات .

٤ - خرجنا القراءات من كتبها وذكرنا قراءها .

٥ - خرجنا الأحاديث ، والتزمنا باللفظ المذكور في النص ، فإن لم نجده خرجنا أقرب الألفاظ إليه ، وإذا وجدنا نص الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اكتفينا بتخريجه منهما أو من أحدهما ، وإن لم يكن فيها ذكرنا مصادره ، ونقلنا كلام أهل الحديث عنه قبولاً أو رداً .

٦ - عزونا الشواهد الشعرية والأراجيز إلى قائلها ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً وترجمنا للشعراء ترجمة مختصرة ، وذكرنا بعض مصادر ترجمتهم ، ثم ذكرنا بحر البيت وتكلمته إن كان ناقصاً ، ومطلع القصيدة وموضعه في ديوان الشاعر إن وجد ، والروايات فيه ، وشرحنا غريبه ، ثم بيننا الشاهد فيه ووجه الاستشهاد ، ثم ذكرنا المراجع التي يوجد فيها البيت .

٧ - خرجنا الأمثال وأقوال العرب من مظانها وبيننا مناسبة المثل ، ولأى شيء يضر .

٨ - خرجنا أقوال العلماء بإعادتها إلى كتبهم أو إلى أقدم كتب النحو واللغة إن لم نجد لهم كتباً ، ولم نُجَلِّ على كتب المتأخرين إلا مضطرين .

٩ - رجعنا الى كتاب المذكر والمؤنث لابن الأنباري بطبعته الأولى بتحقيق
أستاذنا الدكتور : محمد عبد الخالق عزيمة رحمه الله تعالى وأسكنه
فسيح جناته ، وميزنا هذه الطبعة بتقييدها بالجزء الأول ، والثانية :
بتحقيق د . طارق الجنابي ، فيما لم ينشر من تحقيق د . عزيمة ،
ويعرف بعدم ذكر الجزء .

١٠ - رجعنا إلى كتاب الأصول في النحو لابن السراج بجزءه المطبوعين .
والجزء الأخير الذي لم يطبع، وهو الجزء الثاني من الرسالة التي تقدم
بها د . عبد الحسين الفتلي لنيل درجة الدكتوراه ، وميزنا هذا الجزء
بوضع حرف (ر) ، بعد رقم الصفحة .

١١ - فسرنا الألفاظ الغريبة في الكتاب، ووضّحنا ما أبهم من المسائل العلمية
وأشرت إلى مسائل الخلاف ، ونبّهنا على ما قد يقع فيه المؤلف من وهم
أو خطأ .

١٢ - حرّصنا على إبراز المصادر الأساسيّة لكل باب بإعادة النصوص التي
نقلها المؤلف إلى مصادرها الأصليّة .

١٣ - ختمنا الرسالة بالفهارس الفنية الكاشفة .

د / صالح العايد .

د / فتحي عليّ الدين .